Perim
بريم
مجلة شهرية تحليلية تصدر كل شهر
تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن
العدد: (31) - سبتمبر 2026



السودان يفقد اقتصاد الرعي

الحرب والجفاف وتعطل الأسواق تستنزف سبل العيش في كردفان



تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن
تصدر عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

Political and Economic Magazine Concerned with the Issues of the Red Sea and Gulf of Aden Countries - Published by the alyoum8th Foundation for Media and Studies

العدد: (31) - سبتمبر 2026

مجلة سياسية اقتصادية تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن، صادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، وتحمل ترخيص رقم (0693).
تأسست في مدينة عدن
جنوب اليمن في فبراير/ شباط العام 2024م
العنوان - جنوب اليمن - عدن - البريقة
للتواصل واتساب: 00967777491124
المراسلات واستقبال الأبحاث
تُرسل الدراسات والأبحاث والمقالات التحليلية والعلمية إلى
سكرتير التحرير د. شورى فضل عبر:
ايميل: perimjournal@gmail.com
الموقع الإلكتروني:
perimjournal.com - perimjournal.net

تلتزم مجلة "بريم" بالمعايير البحثية والتحريرية في نشر الدراسات والأوراق التحليلية، وتتحمل الجهات البحثية والكتّاب مسؤولية دقة المعلومات والبيانات الواردة فيها.

حُقُوقُ الطَّبعِ مَحفُوظةٌ



مجلس الإدارة والتحرير

صالح أبو عوذل
رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير

أ. د. سالم علوي الحنشي
نائب رئيس التحرير

إدارة التحرير
ولاء عمران
مدير التحرير

د. رحيمة عبدالرحيم
مدير التحرير

الإدارة التنفيذية
د. أشجان الفضلي
المدير التنفيذي

حنين العولقي
المدير الإداري

سكرتارية التحرير
د. شورى فضل
سكرتير التحرير المسؤول

مدير الإنتاج
مراد محمد سعيد

المجلس الاستشاري
أ. د. عبده يحيى صالح الدباني
أ. د. هادي فضل العولقي
أ. مساعد. د. عارف صالح السنيدي
د. هيثم حسين جواس
د. مراد عبدالله الحوشبي
د. رائد شائف القطيبي
د. فضل محمد الشاعري
د. صلاح لرضي بن دويل
العميد/ صالح علي الدويل
د. محمد جمال الشعيبي



للإعلان في مجلة بريم

كن حيث يُصنع التأثير

تسرّ مجلة بريم، المجلة الفصلية المتخصصة في قضايا البحر الأحمر والأمن الإقليمي، أن تفتح أبوابها أمام المؤسسات والشركات والجهات الفاعلة للإعلان ضمن صفحاتها المرموقة

إن إعلانك في "بريم" ليس مجرد مساحة دعائية، بل هو حضور استراتيجي في منصة نخبوية تُقرأ من قبل صانعي القرار، الباحثين، الصحفيين، والمهتمين بالشأن السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة

لماذا تعلن في "بريم"؟

- توزيع إقليمي ودولي يضمن وصول إعلانك للفئات المؤثرة.
- محتوى تحليلي متخصص يعزز من مصداقية الإعلان.
- تصميم احترافي يُبرز علامتك التجارية بأفضل صورة.
- حضور ضمن عدد يُناقش قضايا الساعة: "التهريب، النفوذ الإقليمي، الأمن البحري"

كن شريكًا في المعرفة والتأثير. واحجز مساحتك الآن.

للتواصل والاستفسار:

perimjournal@gmail.com

00967777491124

تابعنا: perimjournal.com – perimjournal.net

شروط وضوابط النشر

1. أصالة البحث:
يجب أن يكون البحث جديدًا وأصيلًا، ولم يسبق نشره في أي وسيلة من وسائل النشر، سواء الورقية أو الإلكترونية.

2. القيمة العلمية:
يشترط أن يُمثّل البحث إضافة علمية واضحة، سواء كانت نظرية أو تطبيقية.

3. حجم البحث وإعداد الصفحات:
- ألا يتجاوز البحث (20) صفحة بقياس (B5).
- يجب ترك هامش لا يقل عن (3سم) من جميع جوانب الصفحة.

4. تحكيم البحوث:
- تخضع جميع البحوث المقدمة للتحكيم العلمي.
- يُقبل البحث للنشر في حال اتفق اثنان من المحكّمين على صلاحيته، بعد إجراء التعديلات المطلوبة.

5. محتوى الصفحة الأولى:
- تتضمن الصفحة الأولى: عنوان البحث، اسم الباحث/الباحثين، وملخصًا لا يتجاوز (100) كلمة.

6. طريقة التقديم:
- يُقدّم البحث بنسخة إلكترونية بصيغة (Word).
- تُرسل النسخة إلى بريد المجلة الإلكتروني:
perimjournal@gmail.com
- يجب أن تتضمن الرسالة البيانات التالية:
- عنوان البحث
- اسم الباحث/الباحثين
- الرتبة العلمية والوظيفة الحالية
- رقم الهاتف والبريد الإلكتروني

7. الملخص والمستخلص:
- يُرفق بالبحث ملخصان (بالعربية) لا يزيد كلّ منهما عن (100) كلمة، ويتضمّنان:
- موضوع البحث
- الأهداف
- المنهج
- أبرز النتائج والتوصيات
- كلمات مفتاحية (لا تزيد عن خمس كلمات)

8. توثيق المراجع:
- يجب ترتيب المراجع حسب تسلسل ورودها في متن البحث.

9. مسؤولية المحتوى:
- الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبّر عن أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة.

10. لغة النشر:
- تقبل المجلة البحوث باللغتين: العربية أو الإنجليزية.

Perim
مجلة شهرية تحليلية تصدر كل شهر

فهرس

العدد: (31) – سبتمبر 2026

5 الافتتاحية

7 تدفق المهاجرين غير النظاميين عبر السواحل الجنوبية وتداعياته على الأمن القومي

33 السعودية فككت خصوم إيران.. كيف سلّمت استراتيجية الهيمنة باب المندب لطهران؟

46 الدور السعودي في اليمن والجنوب.. تفسير النزاع من منظور نظريات العلاقات الدولية

61 من ضبط الجنوب إلى خسارة باب المندب.. كيف أعادت إدارة السعودية للمعسكر المناهض للحوثيين

83 المياه وسبل العيش في السودان.. الحرب والجفاف وتآكل الاقتصاد الرعوي في كردفان

هيئة التحرير

لم تسقط المخا وحدها في سبتمبر/أيلول 2026. ما انهار على الساحل الغربي كان تصوراً كاملاً لإدارة الحرب، بُني على الاعتقاد بأن السيطرة على الحلفاء يمكن أن تكون بديلاً من بناء تحالف قادر على مواجهة الحوثيين. وحين وصلت الجماعة إلى الساحل والجزر القريبة من باب المندب، لم يكن ذلك مجرد تبدل في خريطة السيطرة، بل إعلاناً قاسياً عن فشل سياسة وضعت إخضاع الجنوب قبل تحصين الجبهة المناهضة لإيران

قبل تسعة أشهر فقط، بدت السعودية وكأنها حققت هدفها في جنوب اليمن. استخدمت تفوقها الجوي ونفوذها السياسي لإعادة ترتيب المشهد، وأقصت المجلس الانتقالي الجنوبي من مؤسسات السلطة، ودعمت تشكيلات محلية موالية لها، وأنهت ما تبقى من المهمة الإماراتية المتخصصة في مكافحة الإرهاب. وبدا أن الرياض أصبحت صاحبة القرار المنفرد في المناطق الخارجة عن سيطرة الحوثيين

لكن السيطرة ليست هي القوة، وتغيير أسماء القيادات لا يصنع جيشاً، كما أن إقصاء الشركاء لا يمنح الجهة التي أقصتهم خبرتهم أو قدرتهم على القتال

أظهرت معركة الساحل أن السعودية ورثت المسؤولية كاملة، من دون أن ترث القدرة التي راكمتها القوات الجنوبية والساحلية خلال سنوات الحرب. فالتشكيلات التي أُعيد تنظيمها لم تكن قد بنت قيادة مشتركة، ولم تملك منظومة إنذار وإسناد قادرة على مواجهة هجوم حوثي سريع. أما القوى التي كانت تمتلك خبرة ميدانية في مواجهة الحوثيين وتنظيم القاعدة، فقد جرى تفكيك بعضها، وتغيير قيادات بعضها الآخر، ووضعها داخل ترتيبات صُممت لضبط التوازنات أكثر مما صُممت لخوض الحرب

لم تنجح السعودية في تفكيك مشروع استقلال الجنوب؛ لأن هذا المشروع لم يبدأ مع تأسيس المجلس الانتقالي، ولا يمكن إنهاؤه بقرار سياسي يصدر من الرياض. القضية الجنوبية سبقت المجلس، وترسخت بفعل حرب 1994، ثم الحراك السلمي الذي انطلق في 2007، وما أعقبه من تحولات سياسية وعسكرية واجتماعية. استطاعت الرياض تغيير ميزان السيطرة مؤقتاً، لكنها لم تستطع تغيير موقف قطاع واسع من الجنوبيين تجاه مستقبلهم السياسي

ما جرى تفكيكه فعلياً هو المعسكر الذي كان يقف أمام تمدد الحوثيين وإيران. كان معسكراً منقسماً، ولم تكن أطرافه متفقة على شكل الدولة أو مستقبل اليمن، لكنه احتفظ بوظيفة واضحة: القوات الجنوبية تحمي عدن وأبين وشبوة وأجزاء من حضرموت، وقوات العمالقة تشكل قوة هجومية مجربة، والمقاومة الوطنية تنتشر على الساحل الغربي، بينما وفر الدور الإماراتي التدريب والإسناد والخبرة في مكافحة الإرهاب وتأمين السواحل

لم يكن ذلك التحالف مثالياً، لكنه كان يمتلك قدرة حقيقية على الأرض. والمشكلة أن السعودية لم تتعامل مع خلافاته بوصفها تحدياً يحتاج إلى تسوية سياسية، بل رأت في استقلال بعض مكوناته تهديداً لنفوذها. ومن هنا تغير ترتيب الخصوم: أصبح الشريك الجنوبي الذي يرفض الوصاية هدفاً ينبغي إخضاعه، بينما جرى التعامل مع الحوثيين بقدر أكبر من الحذر، خشية أن يردوا داخل الأراضي السعودية

هذه المفارقة تركت أثراً عميقاً في الوعي الجنوبي. فقد بدا أن الطيران السعودي مستعد للتحرك بكثافة ضد قوات كانت جزءاً من الجبهة المناهضة للحوثيين، لكنه أكثر ترددا عندما يتعلق الأمر بمنع الجماعة المدعومة من إيران من التوسع نحو الساحل. وبصرف النظر عن التبريرات التي تقدمها الرياض، فإن الحروب لا تُدار بالنوايا المعلنة، بل بالنتائج التي يراها الحلفاء والخصوم على الأرض

استفاد الحوثيون من هذا التحول. وبينما كانت القوى المناهضة لهم تعيد توزيع المواقع والرواتب والولاءات، استخدمت الجماعة سنوات الهدوء النسبي في إعادة التنظيم والتجنيد وتطوير قدراتها الصاروخية والبحرية. وعندما تحركت، واجهت

معسكراً أنهكته الخلافات، وأُعيد تشكيله سياسياً قبل أن يكتمل عسكرياً

أما إيران، فلم تكن بحاجة إلى تحقيق انتصار مباشر على السعودية أو الإمارات أو القوات الجنوبية. كانت تحتاج إلى فراغ، وإلى خصوم يستهلكون قوتهم في الصراع فيما بينهم. وقد وفرت استراتيجية الهيمنة السعودية ذلك الفراغ، لتجد طهران نفسها قادرة على ممارسة الضغط عند مضيق هرمز، فيما يوسع حليفها الحوثي نفوذه عند باب المندب

هكذا تحولت النتيجة التي أرادتها الرياض إلى نقيضها. فقد اعتقدت أن إقصاء الإمارات وإضعاف المجلس الانتقالي سيمنحانها قيادة منفردة لليمن والجنوب والساحل. لكنها انتهت إلى مواجهة الحوثيين من موقع أكثر انكشافاً، بعد أن فقدت شريكاً إقليمياً يمتلك خبرة متراكمة، وأضعفت قوى محلية كان لديها دافع مباشر لحماية الأرض والممرات البحرية

لا يعني هذا أن القوى الجنوبية كانت خالية من الأخطاء، أو أن مؤسساتها نجحت دائماً في إدارة المناطق التي سيطرت عليها. كما لا يعني أن الدور الإماراتي لم يواجه تحديات أو انتقادات. لكن التقييم الاستراتيجي لا يقوم على البحث عن طرف كامل، بل على قياس الوظيفة والنتيجة. وفي مواجهة الحوثيين والقاعدة، حققت القوات التي دربتها ودعمتها الإمارات نتائج واضحة، بينما لم يثبت البديل السعودي قدرته عندما تعرض الساحل لاختبار حقيقي

إن نقد هذه السياسة ليس دعوة إلى إضعاف السعودية أو تجاهل مخاوفها الأمنية. على العكس، فإن استمرار النهج نفسه يضع المملكة أمام تهديد أكبر. فالسعودية القوية لا تحتاج إلى يمن ضعيف ومقسم بين وكلاء تابعين، بل إلى جوار مستقر وقوى محلية لديها شرعية ودافع وقدرة على حماية أراضيها. أما إدارة اليمن باعتباره منطقة نفوذ، واستخدام التمويل والقوة الجوية لضبط حلفائه، فلن تنتج سوى شراكات هشة تنهار عند أول مواجهة جادة

تحتاج الرياض إلى مراجعة تبدأ بالاعتراف بأن الجنوب ليس ملفاً أمنياً تابعاً، وأن قضيته لا تُحل بالدمج القسري أو تغيير القيادات أو إضعاف التمثيل السياسي. ويجب أن تتوقف عن التعامل مع القوى الجنوبية باعتبارها أدوات مؤقتة تُستخدم في الحرب ثم تُحرم من حقها في تقرير مستقبلها

كما أن حماية باب المندب تتطلب إعادة بناء المعسكر المناهض للحوثيين على أساس الشراكة، لا الوصاية. المطلوب ليس جيشاً موحداً بالاسم، بل قيادة عمليات قادرة على التنسيق، وتوزيع واضح للمهمات، وتمويل مرتبط بالجاهزية، وتمثيل حقيقي للقوى التي ستقاتل على الأرض. ولا يمكن لأي ترتيب عسكري أن يستمر إذا ظل السؤال السياسي الجنوبي معلقاً أو خاضعاً لإرادة خارجية

يناقش عدد سبتمبر من مجلة «بريم» هذه المعضلة من زوايا متعددة، ويضع سقوط المخا وباب المندب داخل سياقه الأوسع: أزمة إدارة الحلفاء، وحدود القوة الجوية، وتناقض المصالح داخل المعسكر الواحد، والنتائج التي تترتب عندما تتحول السيطرة إلى غاية مستقلة عن الحرب التي بدأت من أجلها

ويتوسع العدد في دراسة الهجرة غير النظامية عبر السواحل، وفي أزمة المياه والاقتصاد الرعوي في السودان، كما يقدم الناشطة الثقافية زهراء علي شخصيةً للعدد، بوصفها نموذجاً للعمل المدني الذي يحاول حماية هوية عدن وإبقاء الثقافة حاضرة في مدينة دفعت ثمناً باهظاً للحروب والصراعات

تختلف هذه الملفات في موضوعاتها، لكنها تلتقي عند سؤال واحد: ماذا يحدث حين تتراجع المؤسسات وتتحول الجغرافيا والمياه والسواحل والثقافة إلى ساحات تتنازعها القوى والمصالح؟

في باب المندب، جاءت الإجابة على هيئة خسارة استراتيجية لم يكن سببها تفوق الحوثيين وحده، بل أخطاء المعسكر الذي كان يفترض أن يمنعهم. وما لم تراجع السعودية سياستها تجاه الجنوب وحلفائها، فإن استعادة مدينة أو جزيرة لن تغير أصل المشكلة. ستبقى الجبهة قابلة للانهيار، وسيظل الحوثيون قادرين على تحويل الانقسام إلى تقدم، وستواصل إيران جني مكاسب لم تحققها بقوتها وحدها، بل منحها إياها خصومها وهم منشغلون بإخضاع بعضهم بعضاً

تدفق المهاجرين غير النظاميين عبر السواحل الجنوبية وتداعياته على الأمن القومي

دراسة في مخاطر التحرك والتموضع الداخلي



د. سارة عبدالباري
باحثة مقيمة في مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، عضو تحرير مجلة بريم

الملخص

تُعدّ ظاهرة الهجرة غير النظامية (غير الشرعية) عبر السواحل الجنوبية واحدة من أبرز التحديات المركبة التي تواجه دول الحوض المتوسطي ودول الجوار الإقليمي. لم تعد هذه الظاهرة مجرد حراك بشري ناتج عن ظروف اقتصادية أو ضغوط اجتماعية، بل تحولت إلى مسألة أمنية وسياسية واقتصادية بالغة الحساسية، مسّت الأبعاد السيادية وحالة الاستقرار الداخلي للدول المستقبلة أو دول العبور، وتسعى هذه الدراسة إلى تفكيك ظاهرة التدفقات البشرية غير النظامية عبر البحر/ السواحل الجنوبية، مع التركيز على مرحلتين أساسيتين وهما مرحلة الاختراق والتحرك فديناميكيات التسلل والعبور الشاطئي

والتسلل عبر مناطق الحدود البحرية والبرية النائية، ومرحلة التموضع الداخلي كالمخاطر المترتبة على استقرار المهاجرين في الهوامش العشوائية والمدن الكبرى واستحداث شبكات توطين غير قانونية

كما تستعرض الدراسة كيفية استغلال شبكات الجريمة المنظمة والدولية لثغرات التأمين البحري والشواطئ الممتدة. ويتسبب هذا التحرك في إنهاك المؤسسات الأمنية والعسكرية من حيث استنزاف القدرات اللوجستية والميدانية لحرس الحدود والقوات البحرية في عمليات المراقبة والإنقاذ المستمرة، كذلك الاختراق والتسلل الأمني كإمكانية تسلل عناصر إرهابية أو إجرامية ضمن المجموعات المهاجرة نتيجة غياب أوراق إثبات الهوية والتحقق الشخصي، وايضا تنامي اقتصاد الجريمة كانتعاش شبكات الاتجار بالبشر، وتهريب السلاح، والمخدرات، والعملات المزورة على امتداد مسارات الهجرة. كما يُشكل استقرار المهاجرين غير النظاميين وتغلغلهم داخل الأنسجة العمرانية والاقتصادية المحلية مخاوف أمنية ومجتمعية عميقة، تتلخص في إحداث اختلالات ديموغرافية في بعض المناطق الحدودية أو الهامشية، مما يضغط على الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، السكن) ويُولد احتكاكات اجتماعية وتوترات بين السكان المحليين والمهاجرين، كمايتسع نطاق العمالة غير الرسمية والسوق السوداء، مما يتسبب في تهرب ضريبي، وضغط على دعم السلع والتأثير على فرص العمل للعمالة المحلية

كذلك فان نشوء أحياء أو تجمعّات عشوائية خارجة عن نطاق السيطرة والإشراف الإداري للدولة يحولها إلى بؤر خصبة للجريمة المنظمة والتطرف.



Abstract

The phenomenon of irregular (illegal) migration across southern coasts represents one of the most complex challenges facing Mediterranean and regional neighboring countries. No longer merely a human movement resulting from economic conditions or social pressures, this phenomenon has transformed into a highly sensitive security, political, and economic issue, directly impacting sovereign dimensions and the internal stability of destination and transit countries. This study seeks to deconstruct the dynamics of irregular human flows across maritime/southern coasts

focusing on two main phases: the penetration and movement phase encompassing the dynamics of infiltration, coastal crossing, and entry via remote maritime and land border areas—and the internal positioning phase, which involves the risks associated with migrants settling in informal .urban fringes and major cities, as well as the establishment of illegal settlement networks

Furthermore, the study examines how organized and international criminal networks exploit vulnerabilities in maritime security and along extended coastlines. This movement causes severe strain on security and military institutions, exhausting the logistical and operational capabilities of border guards and naval forces engaged in continuous monitoring and search-and-rescue operations. It also creates security vulnerabilities and infiltration risks—such as the potential entry of terrorist or criminal elements among migrant groups due to the lack of identification documents and identity verification—alongside the expansion of the criminal economy through the flourishing of human trafficking, arms and drug smuggling, and counterfeit currency trade along migration routes. Moreover, the settlement and integration of irregular migrants into local urban and economic fabrics raise deep security and societal concerns. These stem from demographic imbalances created in certain border or marginal regions, placing immense pressure on basic public services (health, education, housing) and fueling social friction and tensions between local populations and migrants. This situation further expands informal employment and the black market, resulting in tax evasion, increased pressure on commodity subsidies, and negative impacts on local employment opportunities. Finally, the emergence of informal settlements and slums operating outside state administrative control and supervision turns these areas into fertile .grounds for organized crime and radicalization

الكلمات المفتاحية:
الهجرة غير النظامية - الامن القومي - السواحل الجنوبية - التموضع الداخلي - أمن الحدود - الجريمة العابرة للحدود

المقدمة

تُمثّل ظاهرة الهجرة غير النظامية عبر السواحل والمنافذ البحرية الجنوبية واحدة من أشد الأزمات الجيوسياسية والأمنية تعقيداً التي تفرض نفسها على أجندة صناع القرار في القرن الحادي والعشرين. ولم تعد هذه الظاهرة مجرد حراك بشري ناتج عن ضغوط اقتصادية أو ظروف اجتماعية وإنسانية قاهرة في دول المبدأ، بل تحوّلت إلى قضية أمن قومي وسيادة دولة بامتياز، تتقاطع فيها الأبعاد الأمنية والعسكرية بالتحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للدول المستقبلة ودول العبور.[1][2][3]

وتكشف التحولات الأخيرة في البيئة الدولية والإقليمية عن تصاعد ملحوظ في كثافة التدفقات البشرية غير النظامية التي تتخذ من الممرات البحرية والسواحل الجنوبية مسرحاً رئيسياً للاختراق. هذا التدفق لم يعد يتم بأساليب عفوية أو فردية، بل أصبح يُدار عبر شبكات منظمة عابرة للحدود، تستغل هشاشة المراقبة البحرية والتغيرات الجيوسياسية والمناطق الرخوة أمنياً لتهريب البشر. وهنا تتضاعف الخطورة؛ إذ لم يعد التحدي محصوراً في لحظة «الاختراق الساحلي» أو التسلل عبر الحدود، بل امتدّ ليشمل مرحلة أشد حساسية وتعقيداً وهي مرحلة «التحرك والتموضع الداخلي».[4][5][6]

إن مرحلة التحرك والتموضع الداخلي للمهاجرين غير النظاميين تمثل التحدي الأكبر لأجهزة الأمن القومي؛ حيث يترتب على غياب البيانات البيومترية والهويات الرسمية للمتسللين صعوبة بالغة في تتبع مسارات حركتهم داخل أراضي الدولة. وينتج عن هذا التموضع نشوء أحياء وتجمعات عشوائية وموازية في أطراف المدن الكبرى

(1) إبراهيم، محمد مصطفى (٢٠٢٠). الهجرة غير الشرعية والأمن القومي العربي: التحديات والمواجهة. القاهرة: دار الفكر العربي.

(2) 2-Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Boulder: Lynne Rienner Publishers.

(3) IOM (International Organization for Migration) (2022). World Migration Report 2022. Geneva: United Nations / IOM 3-.

(4) - البارودي، خالد عبد الفتاح (٢٠٢١). «الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط»، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥٦، العدد ٢٢٣، ص ٤٥-٦٢.

5Lutterbeck, D. (2006). "Policing Migration in the Mediterranean: The Securitization of Mediterranean Migration," Mediterranean Politics, 11(1), pp. 59-82.

6-Frontex (European Border and Coast Guard Agency) (2023). Risk Analysis for 2023/2024: Strategic Assessment on Irregular Maritime Routes. Warsaw: Frontex Publications.

(5) ٧- العتيبي، سعد بن علي (٢٠١٩). التموضع السكاني والتغيير الديموغرافي وأثرهما على الاستقرار الأمني: دراسة تحليليّة. الرياض: مركز البحوث والدراسات الأمنية

٨-عثمان، طارق أحمد (٢٠٢٢). «التداعيات الاقتصادية والأمنية للعمالة غير النظامية في المناطق الحضرية»، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد ٣٨، العدد ٣، ص ١١٢-١٣٠.

(6) 9-Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2014). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World (5th ed.). London: Palgrave Macmillan.

والهوامش الحضرية، تقع غالباً خارج نطاق الإشراف الإداري والضبط الأمني المباشر للدولة. وتتحول هذه التجمعات في كثير من الأحيان إلى بؤر خصبة للاقتصاد الموازي (الظل)، والعمالة غير الرسمية، فضلاً عن كونها البيئة المثالية لتخفي عناصر الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أو حتى الجماعات الإرهابية والخلايا النائمة التي قد تستغل هذه الممرات البشرية للتسلل وزعزعة الاستقرار الداخلي

من هذا المنظور، تتأكد أهمية هذه الدراسة في تفكيك العلاقة العضوية بين ديناميكيات «التسلل الساحلي» ومخاطر «التموضع الميداني الداخلي»، وتأثيرهما المركب على مفهوم الأمن القومي بأبعاده المتعددة (الأمن العسكري، الأمن المجتمعي، والأمن الاقتصادي). وتكمن إشكالية البحث في التساؤل المحوري التالي: كيف تؤثر ميكانزمات التحرك والتموضع الداخلي للمهاجرين غير النظاميين عبر السواحل الجنوبية على أركان الأمن القومي للدولة، وما هي المقاربات الأمنية والتنموية الكفيلة بالحد من هذه المخاطر؟([7])

أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة أهميتها البالغة من طبيعة القضية المعالجة، التي تتقاطع فيها أبعاد السيادة الوطنية والأمن القومي والاستقرار المجتمعي في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة التي تشهدها المنطقة والإقليم. ويمكن إبراز أهمية البحث من خلال **محورين رئيسيين** وهما **الأهمية النظرية**، حيث تُسهم هذه الدراسة في سد النقص الملاحظ في الأدبيات العربية الناقدة التي تتناول الهجرة غير النظامية ليس فقط كظاهرة عبور بحري أو ساحلي، بل كعملية تموضع وتغلغل داخلي. فأغلب الأدبيات السابقة ركّزت على مراقبة الحدود والإنقاذ البحري، بينما تركز هذه الدراسة على الفجوة البحثية المتعلقة بمرحلة ما بعد الاختراق الساحلي، وهي مرحلة الانتشار والتجمع في العمق الحضري والجغرافي للدولة، كما ساعدت الدراسة في إعادة تعريف وتطبيق النظريات الأمنية الحديثة ولا سيما مفهوم «أمننه الهجرة» على حالات التدفق عبر السواحل الجنوبية. وتوفر إطاراً تحليلياً يربط بين الاختراق الساحلي كتهديد للحدود الخارجية والتموضع الميداني كتهديد للأمن المجتمعي والأمن الاقتصادي والأمن الديموغرافي

كما تطرح الدراسة ايضا بنية مفهومية تسهم في بناء مسارات تحليلية جديدة حول كيفية تحول الهجرة غير النظامية من مجرد حراك بشري ديموغرافي إلى تمركز واستيطان عشوائي غير مهيكل، مما يوفر للباحثين والأكاديميين أداة علمية لدراسة

(7) - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (٢٠١٨). أمن الحدود في عصر السيادة المتغيرة: أساليب المواجهة والتأمين. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات.
.11-Triandafyllidou, A. (Ed.). (2018). Handbook of Migration and Globalisation. Cheltenham: Edward Elgar Publishing

التـغيرات الســكانية غير الرســمية وتأثيراتهــا السـلوكية والأمنيــة على المـدى البعيـد

وتكمـن أهميـة الدراسـة كذلـك مـن **الناحيـة التطبيقيــة** حيـث تكتسـب أهميتهـا المبـاشرة مــن تقديمهـا رؤيــة تشـخيصية واضحــة لمؤسســات الدولــة المعنيــة بالأمــن القومـي كـوزارات الداخليـة، الدفـاع، الأجهـزة الاسـتخباراتية، وحـرس الحـدود والسـواحل. فهـي توضـح الميكانزمـات التـي تسـتغلها شـبكات التهريـب والجريمـة المنظمـة العابـرة للحـدود لتجـاوز الرقابـة السـاحلية، وتكشـف السـبل التـي يتـم بهـا التسـلل إلى داخـل المـدن، مما يسـهم في تطويـر استراتيجيـات أمنيــة اسـتباقية ووقائيــة بــدلاً مــن ردود الفعـل العفويـة

كما تكمـن أيضـا أهميـة الدراسـة العمليـة في تسـليط الضـوء على خطـورة نشـوء أطـر سـكنية وعشـوائيات موازيـة تقـع خـارج نطـاق السـيطرة والإشراف الإداري للدولـة. حيـث يقـدم البحـث مـؤشرات أمنيـة تحذيريـة مـن تحـول هـذه التجمعـات إلى بـؤر لتخفـي العنـاصر المطلوبـة، أو بيئـة خصبـة للاقتصـاد المـوازي، أو منصـات للانحـراف والاسـتغلال من قبـل الجماعـات الإرهابيـة والخلايـا النائمـة. كما تكمـن أهميـة الدراسـة بأنهـا توفـر لصنـاع السياسـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة تحليـلاً للأعبـاء المترتبـة على التموضـع العشـوائي للمهاجريـن، مثـل الضغـط الفجـائي على البنيـة التحتيـة، الخدمـات الصحيـة، التعليميـة، ومـوارد الطاقـة، بالإضافـة إلى الترديـات المترتبـة على سـوق العمـل والعمالـة غير الرسـمية، مما يسـاعد على التخطيـط المسـتقبلي الأكثر دقـة لحمايـة الاقتصـاد الوطنـي وسلامـة النسـيج المجتمعـي

مشكلة البحث

تُمثّـل ظاهـرة التدفـق غير النظامـي للمهاجريـن عبر السـواحل الجنوبيـة أحـد أكثر التحديـات الأمنيـة والجيوسياسـية تعقيـداً في العـصر الحديـث. ومـع اسـتمرار التحـولات الجيوسياسـية والأزمـات الاقتصاديـة والنزاعـات المسـلحة في دول المبـدأ والعبـور، شـهدت المنافـذ البحريـة والسـواحل الجنوبيـة تصاعـداً غير مسـبوق في معـدلات التسـلل والتخطـي غير القانـوني للحـدود. غير أن الإشـكالية الرئيسـة لا تتوقـف عنـد حـدود الاختراق السـاحلي أو لحظـة العبـور البحـري، بـل تتجسـد في ديناميكيـات التحـرك الميـداني والتموضـع الـداخلي للمهاجريـن غير النظامـيين داخـل أراضي الدولـة. كما تكمـن أبعـاد المشـكلة في الانتقـال التدريجـي لظاهـرة الهجـرة غير النظاميـة مـن كونهـا ظاهـرة حـراك بشري عابـر إلى حالـة تموضـع واسـتيطان عشـوائي مـوازٍ للنسـيج المجتمعـي والاقتصـادي المحلي. ويتولّـد عـن هـذا التموضـع مجموعـة مـن المخاطـر الأمنيـة والهيكليـة المركبـة، التـي تضـع أجهـزة الدولـة وصنـاع القـرار أمـام تحديـات غير تقليديـة، فغالبيـة المهاجريـن غير النظامـيين يصلـون عبر السـواحل الجنوبيـة دون وثائـق إثبـات شـخصية رسـمية، أو بعـد

التخلص الأولي منها لإعاقة إجراءات الترحيل. ويترتب على ذلك غياب شامل لقواعد البيانات البيومترية والسكانية، مما يجعل حركة هؤلاء الأفراد داخل أقاليم ومدن الدولة حرّة وغير مرصودة. هذا الفراغ المعلوماتي يُنشئ بيئة عالية المخاطر تُصعّب على الأجهزة الأمنية تتبع التحركات، وتفتح ثغرات أمنية قد تستغلها شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود أو الجماعات الإرهابية والخلايا النائمة للتسلل واستنزاف الأمن الداخلي تحت غطاء طلب اللجوء أو الهجرة الاقتصادية. أيضا يميل المهاجرون غير النظاميين في مرحلة التموضع الداخلي إلى التجمع في الهوامش الحضرية، وأطراف المدن الكبرى، والمناطق العشوائية التي تعاني أساساً من ضعف البنية التحتية والمراقبة الإدارية. حيث تتحول هذه التجمعات بمرور الوقت إلى معازل اجتماعية ومناطق خارجة عن نطاق الضبط الأمني والإداري المباشر للدولة، مما يوفر بيئة خصبة لانتشار الجريمة، وتجارة المخدرات، وتهريب السلاح، وتشكيل عصابات عابرة للجنسيات تعمل بعيداً عن أعين القانون. ان التموضع الميداني للمهاجرين يُشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني؛ حيث ينخرط القطاع الأكبر منهم في العمالة غير الرسمية والأنشطة الاقتصادية غير المهدفة ضريبياً (اقتصاد الظل). يؤدي هذا التواجد غير المنظم إلى منافسة غير متكافئة للعمالة الوطنية، والتأثير السلبي على مستويات الأجور، فضلاً عن النزيف المالي الناتج عن التحويلات المالية غير الرسمية عبر شبكات حوالة غير خاضعة لرقابة البنوك المركزية، مما يضر بالاستقرار النقدي والأمن الاقتصادي للدولة

كما أن التدفق المتزايد والتموضع غير المخطط يتسبب في إحداث اختلالات ديموغرافية وضغوط هائلة على المرافق والخدمات العامة كالصحة، التعليم، المياه، الطاقة، والمواد المدعومة. وينتج عن هذا التنافس على الموارد المحدودة حالة من الاحتقان الاجتماعي والتوتر بين السكان المحليين والمهاجرين، مما يهدد السلم الأهلي والأمن المجتمعي، ويُنشئ مناخاً بعدم الاستقرار الداخلي

السؤال الرئيس للبحث:

ما التداعيات المترتبة على تدفق المهاجرين غير النظاميين عبر السواحل الجنوبية على الأمن القومي بمفهومه الشامل، وكيف تؤدي ديناميكيات التحرك الميداني والتموضع الداخلي غير المرصود إلى تعظيم المخاطر الأمنية، الاقتصادية، والمجتمعية على استقرار الدولة وسيادتها؟

الاسئلة الفرعية:

ولتفكيك أبعاد هذه المشكلة العلمية بدقة، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية

1- ما هي الآليات والديناميكيات التي تعتمد عليها شبكات التهريب لاختراق

السـواحل الجنوبيـة ونقـل المهاجريـن غير النظامـيين إلى الداخـل؟

2- مـا هـي أنمـاط التحـرك ومناطـق التموضـع الميـداني للمهاجريـن غير النظامـيين داخـل أراضي الدولـة، ومـا هـي العوامـل المحـددة لهـا؟

3- مـا هـي المخاطـر الأمنيـة والعسـكرية الناجمـة عـن غيـاب البيانـات البيومتريـة للمهاجريـن واحتماليـة اسـتغلال هـذه الممرات البحريـة مـن قبـل التنظـيمات الإجراميـة والإرهابيـة؟

4- كيـف يؤثـر التموضـع الميداني والانتشـار غير المنظـم على الأمـن الاقتصـادي (سـوق العمـل، اقتصـاد الظـل، التحـولات الماليـة) والأمـن المجتمعـي (الخدمـات، النسـيج السـكاني، السـلم الأهلي)؟

5- مـا هـي المقاربـة الاستراتيجيـة والأمنيـة الشـاملة الكفيلـة بالحـد مـن التدفقـات السـاحلية وضبـط التموضـع الـداخلي بمـا يحفـظ أركان الأمـن القومـي للدولـة؟

أهداف الدراسة

1. كشـف ديناميكيـات التسـلل والعبـور السـاحلي
2. تحليـل أنمـاط التحـرك والتموضـع الجغـرافي الـداخلي
3. تقييـم المخاطـر الأمنيـة والعسـكرية المبـاشرة
4. قيـاس التداعيـات على الأمـن الاقتصـادي والمجتمعـي
5. بنـاء مقاربـة استراتيجيـة شـاملة للحمايـة والأمـن القومـي

محاور الدراسة

المحـور الأول: الإطـار المفاهيمـي والجهـوي لتدفـق المهاجريـن عبر السـواحل الجنوبيـة

تُشـكل ظاهـرة الهجـرة عبر المنافـذ البحريـة الجنوبيـة ظاهـرة مركبـة تتقاطـع فيها الأبعـاد القانونيـة بالأمنيـة والجغرافيـة. ولا يمكـن فهـم تداعياتهـا على الأمـن القومـي دون تفكيـك أبعادهـا المفهوميـة والبيئيـة وتحديـد أدوار الشـبكات المنظمـة التـي تديـر هـذه التدفقـات

أولاً: الضوابط المفاهيمية

1- مفهـوم الهجـرة غير النظاميـة في القانـون الـدولي والدراسـات الأمنيـة

تُعـرف الهجـرة غير النظامية في أدبيـات القانون الـدولي ووفقـاً للأنظمـة الصـادرة عـن المنظمـة الدوليـة للهجـرة (IOM) والمفوضيـة السـامية للأمـم المتحـدة لشـؤون اللاجـئين (UNHCR) بأنهـا حركـة الأشـخاص التـي تتـم خـارج الأطـر الإداريـة والقانونيـة المنظمـة لدخـول وإقامـة وخـروج المواطـنين الأجانـب مـن دولـة المبـدأ أو العبـور أو المقصـد. وفي حين يتحفـظ القانـون الـدولي على اسـتخدام مصطلـح «الهجـرة غير الشرعيـة» لما يحملـه مـن وصـم جنـائي قـد يمـس بالحقـوق الأساسـية للإنسـان وطالبـي اللجـوء، تنظـر الدراسـات الأمنيـة إلى الظاهـرة باعتبارهـا «تسـللاً غير مصرح بـه» يـعبر الحـدود السـيادية للدولـة دون خضـوع

للإجـراءات التنظيميـة والبيومتريـة الرسـمية وتتخـذ هـذه الظاهـرة أشـكالاً عـدة؛ منهـا الاختراق المباشر للشريـط السـاحلي دون تأشيرة دخـول، أو البقـاء في إقليـم الدولـة بعـد انتهـاء صلاحيـة سـمة الدخـول القانونيـة. وفي الفكـر الأمنـي، لا يُنظـر إلى الهجـرة غير النظاميـة مجـرد فعـل انتقـالي فـردي، بـل كفعـل ينتهـك الاختصـاص الإقليمـي للدولـة ويُضعـف قدرتهـا على حصر وتتبـع العـنصر البـشري المقيـم على أراضيهـا، مما يجعلـه تحديـاً مبـاشراً لمبـدأ السـيادة الوطنيـة.([8])([9])([10])

2- مفهوم أمننة الهجرة

يُـشير مفهـوم أمننـة الهجـرة وهوأحـد أبـرز المفاهيـم التـي طوّرتهـا «مدرسـة كوبنهاغـن» للدراسـات الأمنيـة بزعامـة بـاري بـوزان إلى العمليـة السـلوكية والسياسـية التـي يتـم مـن خلالهـا تحويـل مسـألة الهجـرة مـن ملـف إنسـاني أو ديموغـرافي أو اقتصـادي اعتيـادي إلى تهديـد وجـودي للأمـن القومـي يسـتدعي اتخـاذ تـدابير اسـتثنائية وأمنيـة صارمـة لتجـاوز القواعـد الإداريـة المتبعـة. وكما ترتبـط أمننـة الهجـرة بمفهـوم الأمـن القومـي الشـامل لكونهـا لا تقـتصر على البعـد العسـكري أو ضبـط الحـدود، بـل تمتـد لتمـس أبعـاداً أمنيـة متعـددة كالأمـن السـياسي والمتمثـل في الحفاظ على سـيادة الدولـة وقدرتهـا على فـرض القانون في أقاليمهـا، كذلـك الأمـن المجتمعـي والمتضمن حمايـة الهويـة الثقافيـة والنسـيج السـكاني مـن التـغيرات الديموغرافيـة الفجائيـة، أيضـا الأمـن الاقتصـادي ويتضمـن حمايـة الاسـتقرار النقـدي، وسـوق العمـل، والبنيـة التحتيـة الخدميـة مـن الضغوطـات غير المخطـط لهـا. وعليـه، فـإن النظـر إلى التدفقـات البحريـة عبر منظـور الأمننـة يجعـل مـن عمليـات التسـلل عبر السـواحل الجنوبيـة أولويـة أمنيـة قصـوى تتطلـب تـدخلاً متـكاملاً بين مختلـف الأجهـزة السـيادية.([11])([12])([13])

ثانيـاً: البيئـة الجغرافيـة والديناميكيـات السـاحلية

1- الخصائـص الجغرافيـة للسـواحل الجنوبيـة والمناطـق البحريـة الرخـوة

تتميـز السـواحل الجنوبيـة في العديـد مـن الأقاليـم البحريـة بطبيعـة جغرافيـة معقـدة وجيومورفولوجيـة صعبـة جعلـت منهـا بيئـة خصبـة لعمليـات التسـلل والتخفـي. تشـمل هـذه الخصائـص طـول الشريـط السـاحلي، وتداخـل الألسـنة البحريـة، والخلجـان الضيقـة، بالإضافـة إلى انتشـار الشـواطئ المفتوحـة المفتقـرة للبنيـة التحتيـة للمراقبـة، والمناطـق الجبليـة أو الصحراويـة المتاخمـة للسـاحل

(8) - إبراهيم، محمد مصطفى (٢٠٢٠). الهجرة غير الشرعية والأمن القومي العربي: التحديات والمواجهة. القاهرة: دار الفكر العربي.

(9) IOM (International Organization for Migration) (2022) World Migration Report 2022. Geneva: United Nations / IOM. 13-

(10) UNHCR (2021). Refugees and Migrants at Sea: Legal Frameworks and State Obligations. Geneva: UNHCR Publications 14-

(11) Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Boulder Lynne Rienner Publishers. 15-

(12) Lutterbeck, D. (2006). "Policing Migration in the Mediterranean: The Securitization of Mediterranean Migration," Mediterranean Politics, 11(1), pp. 59-82. 16-

(13) - عبد القادر، أحمد حسين (٢٠١٩). «أمننة الهجرة وتأثيرها على السياسات الإقليمية»، مجلة النهضة، المجلد ٢٠، العدد ٤، ص ص ٨٩-١١٥.

والتـي تُوفـر غطـاءً طبيعيـاً للمتسـللين بعـد نزولهـم الشـاطئ، وتُعـرف «المناطـق البحريـة الرخـوة» بأنهـا النطاقـات الجغرافيـة التـي تعـاني مـن ضعـف التغطيـة الراداريـة أو تباعـد نقـاط المراقبـة والتفتيـش التابعـة لحـرس السـواحل والقـوات البحريـة نتيجـة شسـاعة المسـاحة أو صعوبـة التضاريـس. وتسـتغل شـبكات التهريـب هـذه المناطـق باعتبارهـا ثغـرات أمنيـة تسـمح بقاطـرات وسـفن التهريـب الصـغيرة بمـا تسـمى قـوارب المـوت بـاختراق الميـاه الإقليميـة وتفريـغ حمولتهـا البشريـة على الشـواطئ بسرعـة خاطفـة دون أن تُميزهـا أجهـزة المراقبـة البحريـة التقليديـة. [14][15][16]

٢. أسـباب ودوافـع التدفـق (عوامـل الطـرد في دول المبـدأ وعوامـل الجذب/العبـور)

تتحـدد ديناميكيـات تدفـق المهاجريـن عبر البحـر بنـاءً على التفاعـل الناجـم عـن نظريـات الطـرد والجـذب، فالنزاعـات المسـلحة والاهتـزازات السياسـية يزيـد مـن انتشـار الصراعـات الأهليـة وتصاعـد حـدة الإرهـاب والانـفلات الأمنـي، مما يدفـع السـكان للهـرب بحثـاً عـن الأمـان

كذلـك التدهـور الاقتصـادي كارتفـاع معـدلات الفقـر، والبطالـة الهيكليـة، وانهيـار العـملات الوطنيـة، وغيـاب الفـرص التنمويـة، وايضـا التـغيرات المناخيـة والبيئيـة المتمثلـة في الجفـاف، وتصحـر الأراضي الزراعيـة، وشـح الميـاه، مما يخلـق ظاهـرة لاجئـي المنـاخ

كما ان عوامـل الجـذب والعبـور في دول المقصد أو الترانزيـت يكـون سـببه الفـوارق الاقتصاديـة والمعيشـية والتـي توفـر الفـرص في قطاعـات العمـل غير الرسـمي وارتفـاع مسـتوى الأجـور نسـبياً

كذلـك الاسـتقرار الأمنـي والسـياسي التـي تشـكلها الـدول المسـتقرة أمنيـاً كبيئـة آمنـة للعيـش والتمركـز

كما ان وجـود مجتمعـات مهاجـرة سـابقة سـهلت لعمليـات تـوطين واسـتقبال الوافديـن الجـدد وإدماجهـم في الشـبكات الاقتصاديـة الموازيـة.[17][18][19]

ثالثـاً: شـبكات التهريـب والجريمـة العابـرة للحـدود

1- هيكليـة منـظمات تهريـب البشر والآليـات اللوجسـتية المسـتخدمة

2- الطـرق والممـرات البحريـة والنقـاط الشـاطئية المسـتهدفة للتسـلل

1. هيكليـة منـظمات تهريـب البشر

(14) العتيبـي، سـعد بـن علي (٢٠١٩). التموضـع السـكاني والتغيـير الديموغـرافي وأثـرهما على الاسـتقرار الأمنـي: دراسـة تحليليّـة. الريـاض: مركـز البحـوث والدراسـات الأمنيـة

(15) Frontex (European Border and Coast Guard Agency) (2023). Risk Analysis for 2023/2024: Strategic Assessment on Irregular Maritime Routes. Warsaw: Frontex Publications.

(16) - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (٢٠١٨). أمن الحدود في عصر السيادة المتغيرة: أساليب المواجهة والتأمين. أبوظبي.

(17) Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2014). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World (5th ed.). London: Palgrave Macmillan.

(18) البـارودي، خالـد عبـد الفتـاح (٢٠٢١). «الجريمـة المنظمـة وعلاقتهـا بالهجـرة غير النظاميـة عبر البحـر المتوسـط»، مجلـة السياسـة الدوليـة، المجلـد ٥٦، العـدد ٢٢٣، ص ٤٥-٦٢.

(19) UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime) (2020). Global Study on Smuggling of Migrants. Vienna: UNODC.

والآليات اللوجستية المستخدمة

تطورت شبكات تهريب المهاجرين غير النظاميين من مجرد أنشطة سماسرة فردية إلى منظومات إجرامية عابرة للحدود عالية التنظيم تتسم بهيكلية شبكية لا مركزية معقدة. تتكون هذه الهيكلية الإدارية والتنظيمية عادة من المستويات القيادية والتخطيطية وهم الممولون والمدبرون الذين يديرون عمليات التهريب ويقيمون غالباً في دول ثالثة بعيدة عن الشواطئ، ويتولون غسل الأموال الناتجة عن التهريب. كذلك الوسطاء والسماسرة المحليون يتولون تجنيد المهاجرين في دول المبدأ وتجميعهم في محطات ترانزيت، كما توجد الفرق اللوجستية والقيادة الميدانية والتي تضم الربابنة والموجهين الذين يقودون القوارب البحرية، بالإضافة إلى عناصر الاستطلاع والمراقبة ورصد تحركات دوريات حرس السواحل. أما الآليات اللوجستية المستخدمة فتعتمد على توظيف وسائل نقل خفيفة ومطاطية أو سفن صيد خشبية متهالكة (قوارب الموت) لخفض التكاليف وتجنب رصد الرادارات الكبيرة، كما تستخدم تقنيات الاتصال عبر الأقمار الصناعية (أجهزة الثريا وGPS) لتحديد الإحداثيات البحرية، مع التواصل عبر تطبيقات مشفرة لتفادي المراقبة الإلكترونية. كذلك فهي تعتمد على أنظمة الدفع المالي غير الرسمية (كالتحويلات عبر شبكات الحوالة غير المصرفية) لضمان عدم تتبع الأموال وتغطية صفقات التهريب.[20][21][22]

2. الطرق والممرات البحرية والنقاط الشاطئية المستهدفة للتسلل

تعتمد شبكات التهريب في تحديد مساراتها على قراءة دقيقة ودورية للثغرات الجغرافية والأمنية؛ حيث تُقسم الطرق والممرات البحرية إلى ممرات الترانزيت البحرية المفتوحة وهي خطوط الإبحار التي تعبر المياه الدولية وتستغل النطاقات البحرية غير الخاضعة للرقابة المشددة، حيث تُترك القوارب لتصل بمفردها أو لترسل إشارات استغاثة وهمية للضغط على فرق الإنقاذ وتسهيل الدخول. ان النقاط الشاطئية المستهدفة والتي تختار الشبكات شواطئ إنزال محددة تمتاز بالقرب الجغرافي من الطرق السريعة والشرايين الموصلة للعمق الحضري لتسهيل نقل المهاجرين فور وصولهم، كما ان الطبيعة ساحلية تضم مغارات أو انحناءات جبلية أو غابات شاطئية تتيح الاختفاء السريع. كذلك قلة

(20) UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime) (2020). Global Study on Smuggling of Migrants. Vienna: UNODC 24-, Triandafyllidou

.A. (Ed.). (2018). Handbook of Migration and Globalisation. Cheltenham: Edward Elgar Publishing 25-

(21) [26] - عثمان، طارق أحمد (٢٠٢٢).* «التداعيات الاقتصادية والأمنية للعمالة غير النظامية في المناطق الحضرية»، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد ٣٨، العدد ٣، ص ١١٢-١٣٠.

(22) Frontex (2022). Annual Risk Analysis 2022/2023. WarsawEuropean Border and Coast Guard Agency 27-

الكثافة السكانية وضعف التواجد الدائم لنقاط التفتيش وحرس الحدود.([23])([24])([25])

يقدم هذا القسم معالجة أكاديمية ودراسة مفصلة وشاملة لـ *المحور الثاني: مخاطر التحرك والتسلل الميداني نحو الداخل*، مع التوضيح الدقيق والموسع لكل بند ورئيسي وفرعي، موثقاً بالمراجع والمصادر العلمية المعتمدة تحت كل فقرة

المحور الثاني: مخاطر التحرك والتسلل الميداني نحو الداخل

يُمثل العبور الساحلي نقطة البداية لعملية أمنية معقدة؛ إذ تتحول ظاهرة الهجرة بمجرد الاختراق الشاطئي من أزمة حدودية بحرية إلى تحدٍ ميداني واستخباراتي داخلي. يناقش هذا المحور تكتيكات التسلل، وآليات الانتقال إلى العمق، وما ينجم عن ذلك من استنزاف عسكري وأمني لمؤسسات الدولة

أولاً: أساليب الاختراق والعبور الساحلي

ان التكتيكات المستخدمة للتدفّق والمناورة لتفادي الرقابة وحرس السواحل تعتمد فيها شبكات التهريب والمهاجرون على حزمة من التكتيكات العسكرية والميدانية المتطورة للالتفاف على منظومات الرادار والإفلات من دوريات حرس السواحل والبحرية، ومن أبرزها المناورة بالأغراق الكثيف لإطلاق عشرات القوارب في وقت واحد ومن نقاط شاطئية متفرقة، لإرباك غرف العمليات البحرية والضغط على القدرة الاستيعابية للإنقاذ والاعتراض، كذلك التسلل الليلي والظروف الجوية القاسية والتي تتعمد الإبحار في أوقات انخفاض الرؤية أو أثناء الهيجان الجزئي للبحر، استغلالاً لتقلص نطاق المراقبة البصرية الحرارية، ايضا استخدام الزوارق المطاطية أو الخشبية المنخفضة التي يصعب لرادارات السطح الكبيرة التقاط بصمتها الرادارية مع إطفاء جميع أجهزة الإشارة والإضاءة البحرية أثناء الاقتراب من الشاطئ كما ان افتعال حالات غرق أو تعطيل القوارب بالقرب من المياه الإقليمية لإجبار السلطات البحرية على التحول من مهمة ضبط وأمن إلى مهمة إنقاذ إنساني بحكم القانون الدولي، مما يفتح ثغرات أمنية في نقاط أخرى أثناء انشغال الدوريات.([26])([27])([28])، كما يُشكل غياب الوثائق الثبوتية للمتسللين أحد أعتى التحديات الأمنيّة المباشرة أثناء مرحلة

(23) 28- البارودي، خالد عبد الفتاح (٢٠٢١). «الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط»، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥٦، العدد ٢٢٣، ص ٤٥-٦٢.

(24) Lutterbeck, D. (2006). "Policing Migration in the Mediterranean: The Securitization of Mediterranean Migration," Mediter- 29- .ranean Politics, 11(1), pp. 59-82

(25)

(26) Frontex (European Border and Coast Guard Agency) (2023). Risk Analysis for 2023/2024: Strategic Assessment on Irregular 30- .Maritime Routes. Warsaw: Frontex Publications

(27) البارودي، خالد عبد الفتاح (٢٠٢١). «الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط»، مجلة السياسة .الدولية، المجلد ٥٦، العدد ٢٢٣، ص ٤٥-٦٢

(28) Lutterbeck, D. (2006). "Policing Migration in the Mediterranean: The Securitization of Mediterranean Migration," Mediter- 32- .ranean Politics, 11(1), pp. 59-82

الاستجابة الأولى عقب النزول الشاطئي حيث يتعمد معظم المهاجرين التخلص من وثائق سفرهم وجوازات سفرهم قبل العبور أو عند الاقتراب من الساحل، بغرض تعطيل إجراءات إثبات الجنسية وإعاقة قرارات الإعادة القسرية أو الترحيل إلى دول المبدأ

وكذلك فان عملية أخذ البصمات وتوصيلها بقواعد البيانات الوطنية والدولية (مثل الأنتيربول) تتطلب بنية تحتية تقنية وزمنية لا تتوفر عادة في نقاط الفرز الميدانية الأولية على الشواطئ النائية. ولهذا فان غياب الهويات يترتب على إمكانية انتحال أسماء ووظائف وهمية، مما يمنح العناصر المطلوبة أمنياً، أو المتورطين في جرائم عابرة للحدود، أو عناصر التنظيمات المتطرفة فرصة للتخفي في زمرة طالبي اللجوء أو المهاجرين الاقتصاديين والدخول إلى العمق دون اكتشاف هوياهم الحقيقية.([29])([30])

ثانياً: مسارات الحركة والترانزيت الميداني

فور نجاح عملية الإنزال الساحلي، تبدأ مرحلة الترانزيت الميداني الشديدة الخطورة، والتي تعتمد على مخططات نقل سريعة ومحسوبة مثل الانتقال المباشر من الشاطئ إلى نقاط إخفاء قريبة (كالكهوف الساحلية، أو المزارع النائية، أو الأحواش المهجورة) للتواري عن أنظار دوريات المراقبة البرية لحين ترتيب وسائل النقل، وايضا سلوك طرق فرعية غير ممهدة، ومعابر صحراوية أو جبلية لتفادي نقاط التفتيش الأمنية المتركزة على الطرق السريعة والشرايين الرئيسة، كذلك استغلال المناطق الجغرافية الوعرة والمفتوحة كغطاء لمواصلة السير أحياناً على الأقدام لمسافات طويلة حتى الوصول إلى حدود المحافظات أو مراكز التجمع الحضرية الأقرب

ان عملية النقل من السواحل إلى العمق لا تتم بمعزل عن بيئة محلية داعمة تُوفرها شبكات التهريب الداخلية بالتنسيق مع المتعاونين المحليين والتي توفر لهم حافلات نقل صغيرة، أو شاحنات بضائع مموهة، أو مركبات دفع رباعي يقودها مهربون محليون يعرفون الطرق الفرعية والمسارات غير المراقبة. كما توفر لهم شبكة من الشقق السكنية المفروشة والمستودعات في أطراف المدن لنقل المهاجرين إليها على دفعات متفرقة، لتسهيل تذويبهم داخل المجتمع المحلي ومنع كشفهم دفعة واحدة، وايضا تزويد المهاجرين بشرائح اتصال محلية غير مسجلة، وتغذيتهم بالمعلومات المستمرة حول مواقع دوريات الأمن والمناطق

(29) إبراهيم، محمد مصطفى (٢٠٢٠). الهجرة غير الشرعية والأمن القومي العربي: التحديات والمواجهة. القاهرة: دار الفكر العربي.

34- IOM (International Organization for Migration) (2022). World Migration Report 2022. Geneva: United Nations / IOM.

٣٥- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (٢٠١٨). أمن الحدود في عصر السيادة المتغيرة: أساليب المواجهة والتأمين. أبوظبي.

(30) ٣٦- العتيبي، سعد بن علي (٢٠١٩). التموضع السكاني والتغيير الديموغرافي وأثرهما على الاستقرار الأمني: دراسة تحليليّة. الرياض: مركز البحوث والدراسات الأمنية

37- Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2014). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World (5th ed.). London: Palgrave Macmillan.

38- UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime) (2020). Global Study on Smuggling of Migrants. Vienna: UNODC.

الآمنة للحركة عبر أجهزة التتبع والتطبيقات المشفرة.([31])([32])([33])

ثالثاً: الاستنزاف الأمني والعسكري

ان التسلل المستمر للمهاجرين يفرض ضغطاً ميدانياً وهيكلياً هائلاً على المنظومة العسكرية والأمنية للدولة ويشكل عبئ على عاتق القوات البحرية وحرس الحدود والأجهزة الأمنية

ويجبر القوات البحرية وحرس الحدود على التحول من مهامها الأساسية المتمثلة في الدفع والردع الدفاعي وتأمين السيادة، إلى استنزاف طاقتها في مهام الشرطة البحرية، والرصد الساحلي، وإدارة تدفقات المدنيين. لهذا فان الحاجة لرفع حالة الاستعداد القتالي ونشر الدوريات الاستطلاعية على مدار الساعة عبر شواطئ ممتدة لمئات الكيلومترات، يتسبب في إجهاد الطواقم والوحدات الأمنية. ويوجهه جزء كبير من إمكانيات الأجهزة الأمنية والاستخباراتية لتتبع شبكات التهريب والقبض على السماسرة بدلاً من تركيزها بالكامل على ملفات مكافحة الإرهاب والتهديدات العسكرية المباشرة

يتسبب استمرار التدفق الساحلي في تداعيات مالية واقتصادية مباشرة تنعكس على الميزانية الدفاعية والأمنية للدولة بسبب التكاليف الباهظة لتشغيل الزوارق والسفن البحرية والفرقاطات وطائرات الاستطلاع الطريح بصفة دورية، مما يترتب عليه زيادة في إهتلاك المعدات وارتفاع فاتورة الصيانة، كذلك تخصيص ميزانيات طارئة لإنشاء مراكز الاحتجاز والمأوى المؤقت، وتوفير العناية الطبية، والغذاء، والإعاشة، والإجراءات الإدارية للترحيل أو المعالجة القانونية. كل هذه الموارد الموجهة للموازنة الأمنية نحو إدارة أزمة الهجرة على حساب تطوير وتحديث الترسانة الدفاعية والأنظمة التقنية للمؤسسة العسكرية.([34])

المحور الثالث: جغرافية التموضع الداخلي ونشوء البيئات الموازية

يُعد التموضع الداخلي أشد مراحل الهجرة غير النظامية خطورة على هيكل الدولة؛ حيث يتعدى الفعل مجرد الاختراق الساحلي العابر ليتحول إلى استقرار ميداني هادئ وتغلغل في البنية العمرانية والاجتماعية

(31) عثمان، طارق أحمد (٢٠٢٢). «التداعيات الاقتصادية والأمنية للعمالة غير النظامية في المناطق الحضرية»، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد ٣٨، العدد ٣، ص ص ١١٢-١٣٠.

40- Triandafyllidou, A. (Ed.). (2018). Handbook of Migration and Globalisation. Cheltenham: Edward Elgar Publishing.

41- UNODC (2021). Abused and Neglected: A Gender Analysis of Smuggling of Migrants and Related Crime. Vienna: UNODC.

(32)

42- Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Boulder: Lynne Rienner Publishers.

٤٣- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (٢٠١٨). أمن الحدود في عصر السيادة المتغيرة: أساليب المواجهة والتأمين. أبوظبي.

44- Frontex (2022). Annual Risk Analysis 2022/2023. Warsaw: European Border and Coast Guard Agency.

(33)

(34) إبراهيم، محمد مصطفى (٢٠٢٠). الهجرة غير الشرعية والأمن القومي العربي: التحديات والمواجهة. القاهرة: دار الفكر العربي.

46- Lutterbeck, D. (2006). "Policing Migration in the Mediterranean: The Securitization of Mediterranean Migration," Mediterranean Politics, 11(1), pp. 59-82.

47- IOM (2022).* World Migration Report 2022. Geneva: United Nations / IOM.

والاقتصادية. يستعرض هذا المحور الخريطة المكانية لهذا الاستقرار، وآليات نشوء المجتمعات الموازية واقتصاد الظل، وصولاً إلى الثغرات والبؤر الإجرامية الناجمة عنه

أولاً: الخريطة المكانية للتموضع

تتخذ خرائط انتشار المهاجرين غير النظاميين مسارات جغرافية محددة تتفادى المراكز الحضرية المنظمة ذات الكثافة الأمنية العالية، وتتجه نحو الهوامش والأطراف حيث يميل المهاجرون إلى الاستيطان في الأحياء العشوائية والمناطق السكنية غير المخططة التابعة لأطراف المدن الكبرى، نظرًا لضعف المراقبة الإدارية فيها وانخفاض تكلفة المعيشة والإيجارات

كما يتم تشكيل تجمعات وإيواء مؤقت داخل المزارع النائية، أو الأحواش، أو المناطق الصناعية الهامشية التي تتيح حرية الحركة دون إثارة الشبهات، حيث يكون التوسع والتواجد الجغرافي بطريقة دائرية؛ حيث يجذب المهاجرون الاستيطانيون الأوائل أقاربهم وأبناء جنسياتهم، مما يؤدي إلى تشكل كتل سكانية ممتدة تُغير الطبيعة الديموغرافية للحي أو المنطقة.([35])([36])

ان اختيار نقاط التمركز الداخلي لا يتم بشكل عشوائي، بل يخضع لتقييم محدد يستند إلى معايير وأسباب استراتيجية كالقرب من أسواق الخضار والفاكهة، ومواقع البناء والإنشاءات، والورش الحرفية التي تُشغل العمالة دون طلب وثائق إثبات شخصية، ايضا الاستقرار في الأحياء التي تضم كتلًا سابقة من المهاجرين من نفس العرق أو الجنسية أو اللغة، مما يوفر بيئة حاضنة وحماية مجتمعية تُقلل من احتمالية الإبلاغ عنهم، كما يتم اختيار النطاقات الجغرافية التي يقل فيها الانتشار الأمني المباشر ونقاط الفرز الفجائي، مع سهولة المناورة والتخفي داخل الأزقة والشوارع الضيقة في حال نفذت السلطات حملات مسح ميداني

ثانياً: نشوء «المعازل الاجتماعية» واقتصاد الظل

يؤدي التجمع غير المنظم للمهاجرين إلى نشوء بيئات عمران موازية تُعرف بـ «المعازل الاجتماعية» حيث تتحول بعض المناطق والأحياء العشوائية إلى بؤر سكانية شبه مغلقة، تنشأ فيها أطر إدارية وقبائلية

---

(35) -العتيبي، سعد بن علي (٢٠١٩). التموضع السكاني والتغيير الديموغرافي وأثرهما على الاستقرار الأمني: دراسة تحليليّة. الرياض: مركز البحوث والدراسات الأمنية

Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2014). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World (5th ed.). 49-.London: Palgrave Macmillan

.IOM (International Organization for Migration) (2022). World Migration Report 2022. Geneva: United Nations / IOM 50-

(36) 51- عثمان، طارق أحمد (٢٠٢٢). «التداعيات الاقتصادية والأمنية للعمالة غير النظامية في المناطق الحضرية»، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد ٣٨، العدد ٣، ص ص ١١٢-١٣٠.

.52-Triandafyllidou, A. (Ed.). (2018). Handbook of Migration and Globalisation. Cheltenham: Edward Elgar Publishing

.53-UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime) (2020). Global Study on Smuggling of Migrants. Vienna: UNODC

رفيعة المستوى لإدارة الشؤون الداخلية للمهاجرين بعيداً عن أجهزة الدولة الرسمية. كما تتسم هذه المعازل بانغلاقها الاجتماعي على نفسها، ورفض الاندماج في الثقافة المحلية، مع الاعتماد على مرافق وممارسات عشوائية تؤدي إلى تدهور الصحة العامة والبنية التحتية للمنطقة و تصبح هذه التجمعات بيئات يصعب على الأجهزة الشرطية والخدمية دخولها دون تنفيذ حملات أمنية موسعة، مما يُضعف من هيبة القانون وفرض السيادة على كامل إقليم الدولة.([37])([38])

ان التغلغل في العمالة غير الرسمية، التهرب الضريبي، والتحويلات المالية غير المصرفية تُفرز حالة التموضع الداخلي تشوهات هيكلية داخل الاقتصاد الوطني من خلال بوابة اقتصاد الظل، لهذا فان الانخراط المباشر في أعمال غير مسجلة قانوناً، يخلق منافسة غير متكافئة مع العمالة الوطنية نتيجة القبول بأجور متدنية وغياب التأمينات وشروط العمل القانونية

كما ان ممارسة أنشطة تجارية وطفيلية دون استخراج تراخيص أو دفع ضرائب ورسوم للدولة، مما يحرم الخزينة العامة من موارد مالية مستحقة. وايضا تحويل الأموال والمكتسبات المالية إلى الخارج عبر شبكات الحوالات المالية غير الرسمية بدلاً من القنوات المصرفية المعتمدة، مما يتسبب في تسريب العملات الأجنبية ويجعل تتبع الأموال واستكشاف غسل الأموال أمراً في غاية التعقيد بالنسبة للبنك المركزي

ثالثاً: الثغرات الأمنية والبؤر الإجرامية

تمثل البيئة العشوائية الموازية ملاذاً أمناً وتكتيكياً للتسلل والتخفي الأمني حيث تُستغل خطوط التدفق من قبل التنظيمات المتطرفة لإمرار عناصرها الإرهابية تحت سترة طالبي اللجوء أو المهاجرين البحثين عن عمل، مستفيدين من تعذر إجراءات التحقق البيومتري

ان التخفي الهادئ داخل التجمعات الموازية والأحياء العشوائية لفترات طويلة دون إثارة الشبهات، يمهد لإقامة الخلايا النائمة والتي تقوم بمهام الدعم اللوجستي، أو الاستطلاع، أو انتظار الأوامر لتنفيذ أعمال تخريبية ضد الأمن الداخلي. كذلك فان استغلال حالة التهميش، والفقر، والتذمر المالي والنفسي الموجود لدى بعض المهاجرين داخل المعازل

---

(37) - إبراهيم، محمد مصطفى (٢٠٢٠). الهجرة غير الشرعية والأمن القومي العربي: التحديات والمواجهة. القاهرة: دار الفكر العربي.

.Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Boulder: Lynne Rienner Publishers 55-

56-Lutterbeck, D. (2006). "Policing Migration in the Mediterranean: The Securitization of Mediterranean Migration," Mediterranean Politics, .11(1), pp. 59-82

(38) ٥٧- البارودي، خالد عبد الفتاح (٢٠٢١). «الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط»، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥٦، العدد ٢٢٣، ص ٤٥-٦٢.

58-UNODC (2021). Abused and Neglected: A Gender Analysis of Smuggling of Migrants and Related Crime. Vienna: UNODC

.59-World Bank (2021). Remittances and Informal Financial Flows in Migration Corridors. Washington, DC: World Bank Publications

لتجنيدهم وتوظيفهم في شبكات التجسس أو الإرهاب المحلي.([39])([40])

تتحول مناطق التموضع المائي الداخلي تدريجياً إلى بيئات خصبة لتمدد شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود حيث تتلاقح شبكات التهريب والجريمة من خلال تقاطع طرق تهريب المهاجرين مع عصابات تهريب السلاح والمخدرات، حيث تُستغل نفس الممرات والمسارات اللوجستية والشقق الآمنة لنقل وإخفاء الممنوعات.و تتشكل العصابات والشبكات التي تتخصص في فرض الإتاوات، وسرقة الممتلكات، وترويج المواد المخدرة، وإدارة شبكات الدعارة القسرية داخل وخارج المعازل الاجتماعية، كما يتحول المهاجرين غير النظاميين أنفسهم بسبب وضعهم غير القانوني والديون التراكمية للمهربين إلى ضحايا للعمل القسري والاستغلال الجنسي والابتزاز، مما ينتهك الأمن الإنساني والأمن الداخلي للدولة

المحور الرابع: التداعيات المركبة على الأمن القومي

تتجاوز خطورة تدفق المهاجرين غير النظاميين عبر السواحل الجنوبية وتمركزهم الداخلي المسائل الجنائية أو التنظيمية البسيطة، لتصل إلى مس أركان الأمن القومي الشامل للدولة. يُحلل هذا المحور التداعيات المركبة والمتقاطعة الناتجة عن هذا التدفق، ممتدة من التهديدات الأمنية والعسكرية والمساس بالسيادة الوطنية، مروراً بالضغوط الاقتصادية والخدمية الهيكلية، وصولاً إلى الاختلالات الديموغرافية والاجتماعية التي تهدد الاستقرار والسلم الأهلي

أولاً: التهديدات الأمنية والعسكرية

يُمثل دخول المهاجرين غير النظاميين عبر الحدود البحرية دون موافقة أو إشراف رسمي من السلطات السيادية خرقاً مباشراً لمبدأ السيادة الإقليمية للدولة، والذي يُعد جوهر مفهوم الأمن القومي فالفشل في كبح التدفقات الساحلية يؤدي إلى ضرب الفاعلية الأمنيّة لحرس السواحل والقوات البحرية، مما يُظهر الدولة في مظهر العاجز عن ضبط حدودها السيادية ومنافذها المائية المباشرة، مما يترتب على الحركة والتجمع غير المرصود للمهاجرين تشكل مناطق رمادية أو جزر جغرافية داخل أراضي الدولة تقل فيها قدرة الأجهزة الأمنية على التدخل والضبط

(39) - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (٢٠١٨). أمن الحدود في عصر السيادة المتغيرة: أساليب المواجهة والتأمين. أبوظبي.

61-Frontex (European Border and Coast Guard Agency) (2023). Risk Analysis for 2023/2024: Strategic Assessment on Irregular Maritime .Routes. Warsaw: Frontex Publications

Sageman, M. (2017). Misunderstanding Terrorism: Innovation and Learning in a Networks Age. Philadelphia: University of Pennsylvania 62- .Press

(40) ٦٣- البارودي، خالد عبد الفتاح (٢٠٢١). «الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط»، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥٦، العدد ٢٢٣، ص ص ٤٥-٦٢.

.UNODC (2020). Global Report on Trafficking in Persons. Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime 64-

.Shelley, L. (2014). Human Smuggling and Trafficking into Europe: Comparative Perspectives. Cambridge: Cambridge University Press 65-

الإداري السريع، مما يُضعف من سلطة القانون وهيبة الدولة

ان البيئات الموازية والتجمعات العشوائية تشكل بيئة يصعب إنفاذ القانون فيها بصورة اعتيادية، حيث يتطلب إجراء أي عمليات أمنية أو عمليات مسح ميداني تحضيرات استثنائية وقوات موسعة لتفادي المواجهات المسلحة أو الشغب، مما يعوق آليات الضبط الشرطي والتفتيش الدائم. ([41])

ثانياً: المخاطر الاقتصادية والخدمية

ان الضغط على البنية التحتية، الخدمات الأساسية (الصحة، الطاقة، المياه)، والمواد المدعومة

يُسفر التموضع الداخلي المفاجئ وغير المخطط لأعداد كبيرة من المهاجرين عن اختلالات هائلة في قدرة البنية التحتية والمنظومة الخدمية للدولة المضيفة حيث تتضاعف الضغوط على المستشفيات العامة والمراكز الصحية المجانية لنقص الطاقة الاستيعابية والأدوية والمستلزمات الطبية، فضلاً عن بروز مخاطر انتشار الأمراض الوافدة أو السارية نتيجة تدني المستويات المعيشية في مناطق التموضع، إلى جانب الضغط على المدارس والمؤسسات التعليمية كما يتسبب التواجد غير المقنن في الأحياء العشوائية وأطراف المدن في التوصيل العشوائي وغير القانوني لشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، مما يؤدي إلى زيادة الأحمال الكهربائية، ورفع معدلات الاستهلاك المائي، وتدهور جودة البنية التحتية المتهالكة أساساً

ان المهاجرون غير النظاميين يستهلكون جزءاً لا بأس به من السلع والمواد الأساسية المدعومة من الدولة (كالخبز، المحروقات، والدواء)، دون أن يُسهم ذلك في العوائد الضريبية أو الخزينة العامة، مما يرفع من حجم الإنفاق العام ويحرم المواطنين الأصليين من كفاية الدعم الحكومي المخصص لهم

ثالثاً: الاختلالات الديموغرافية والأمن المجتمعي

يمتد التأثير المباشر للتموضع الداخلي ليطال البنية الديموغرافية والثقافية للمجتمع المضيف

فالكثافة المتزايدة للمهاجرين غير النظاميين في مدن أو أقاليم حدادية محددة تؤدي إلى إحداث اختلال في التوازن السكاني بين المواطنين الأجانب والسكان الأصليين، مما يهدد الخصائص الثقافية والهوية المحلية الممتدة، حيث يميل أغلب المهاجرين إلى الاحتفاظ بأنماطهم الثقافية والسلوكية واللغوية دون سعى جدّي للاندماج داخل النسيج الوطني للدولة المستقبلة، مما يولد مجتمعات مغلقة تعتمد قوانينها وأعرافها

(41) - إبراهيم، محمد مصطفى (٢٠٢٠). الهجرة غير الشرعية والأمن القومي العربي: التحديات والمواجهة. القاهرة: دار الفكر العربي.

67-Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Boulder: Lynne Rienner Publishers.

٦٨- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (٢٠١٨). أمن الحدود في عصر السيادة المتغيرة: أساليب المواجهة والتأمين. أبوظبي.

الخاصة بعيداً عن التشريعات الوطنية كما تساهم هذه الاختلالات في إضعاف التماسك الاجتماعي، وتغيير السلوك السكاني والمفاهيم والأعراف السائدة، وهو ما تُصنفه أدبيات الأمن المجتمعي بأنه تهديد حقيقي لاستقرار الدولة المستقبلي.([42])([43])([44])

ان بروز التوترات الاحتكاكية بين السكان المحليين والمهاجرين وتأثيرها على السلم الأهلي

ينتج عن المنافسة المباشرة بين السكان الأصليين والمهاجرين على الموارد والفرص مما يصاعد من حدة التوتر والاحتقان الاجتماعي

حيث ان التنافس على فرص العمل وسوق المعيشة يتسبب في قبول المهاجرين غير النظاميين العمل بأجور متدنية وضغوط عمل شاقة في إزاحة العمالة الوطنية من الوظائف الحرفية والمهنية الصغرى، مما يرفع معدلات البطالة بين السكان المحليين ويولد شعوراً بالغبن والغضب الاجتماعي كما ان ارتفاع خطاب الكراهية والصدامات الميدانية يؤدي الى الشعور بالتهميش والضغط الخدمي والتخوف الأمني من الجريمة إلى تنامي مشاعر العداء وضغوط العنصرية ضد المهاجرين مما قد يتطور إلى اشتباكات ومواجهات ميدانية بكتل بشرية شاطئية أو حضرية بين الجانبين، وهذا الاحتقان المتزايد يضع الأجهزة الأمنية أمام تحدي إدارة أزمات الاحتجاجات والشغب الأهلي، مما يستهلك طاقاتها لمنع تحول التوترات الفردية أو الاحتكاكات اليومية إلى صراعات مجتمعية واسعة تهدد السلم الأهلي والمنظومة الأمنية للدولة.([45]) يقدم هذا القسم معالجة أكاديمية ودراسة مفصلة وشاملة لـ *المحور الخامس: الرؤية الاستراتيجية والمقاربات الأمنية للحد من المخاطر*، مع التوضيح الدقيق والموسع لكل بند رئيسي وفرعي، موثقاً بالمراجع والمصادر العلمية المعتمدة تحت كل فقرة

المحور الخامس: الرؤية الاستراتيجية والمقاربات الأمنية للحد من المخاطر

يُمثل هذا المحور الجانب العلاجي والتنفيذي في الدراسة؛ إذ لا تكتفي الاستراتيجيات الأمنيّة والدفاعية الحديثة بتشخيص مخاطر التدفق والتموضع الداخلي، بل تتجاوز ذلك إلى وضع منظومة متكاملة من الحلول

(42) - العتيبي، سعد بن علي (٢٠١٩). التموضع السكاني والتغيير الديموغرافي وأثرهما على الاستقرار الأمني: دراسة تحليليّة. الرياض: مركز البحوث والدراسات الأمنية

73-Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2014). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World (5th ed.). .London: Palgrave Macmillan

.74-Triandafyllidou, A. (Ed.). (2018).* Handbook of Migration and Globalisation. Cheltenham: Edward Elgar Publishing

(43) 75- البارودي، خالد عبد الفتاح (٢٠٢١). «الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط»، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥٦، العدد ٢٢٣، ص ٤٥-٦٢.

76-Lutterbeck, D. (2006). "Policing Migration in the Mediterranean: The Securitization of Mediterranean Migration," Mediter- (44) .ranean Politics, 11(1), pp. 59-82

.UNHCR (2021). Social Cohesion and Xenophobia in Host Communities: Risk Assessment Report. Geneva: UNHCR 77- (45)

والمقاربات الشاملة. تتكامل في هذه الرؤية الحلول التكنولوجية والعسكرية لتأمين الخط الساحلي الأول، مع آليات الضبط البيومتري والإداري لمعالجة التموضع الداخلي، وصولاً إلى الدبلوماسية الأمنية والتنموية على المستوى الإقليمي والدولي

أولاً: التحديث التكنولوجي والعسكري لتأمين السواحل

تفعيل أنظمة المراقبة الحديثة (الرادارات، الطائرات المسيرة، والأقمار الصناعية) وهذا يتطلب التصدي للتكتيكات المتطورة لشبكات التهريب الانتقال من أساليب الحراسة الساحلية التقليدية إلى منظومات الرصد والمراقبة الذكية المتكاملة، حيث ان نشر رادارات السطح ثنائية وثلاثية الأبعاد بعيدة المدى، المزودة بالكاميرات الحرارية والأشعة تحت الحمراء، تمكن فرق حرس السواحل من التقاط الزوارق المطاطية والخشبية الصغيرة ذات البصمة الرادارية المنخفضة وفي مختلف الظروف الجوية

كذلك توظيف المسيرات الاستطلاعية المزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي للمسح الدوري المستمر للمناطق البحرية الرخوة والشواطئ النائية، مما يوفر تغطية حية وواسعة للنقاط المستهدفة دون تحميل القوات البحرية أعباء تشغيلية باهظة، كذلك الربط المباشر بين منصات المراقبة عبر الأقمار الصناعية ونظم المعلومات الجغرافية ، لترصد أنماط الحركة البحرية المشبوهة، وتحلل البيانات الضخمة للتنبؤ بمسارات التسلل قبل وصولها إلى الشواطئ الوطنية. (46)(47)(48)

ثانياً: استراتيجيات الضبط والتموضع الداخلي

إنشاء قاعدة بيانات بيومترية موحدة لحصر المهاجرين وتنظيم الرقابة الأمنية حيث تُعد السيطرة المعلوماتية الخطوة الأساسية لتكشيف مسارات التموضع الداخلي وحرمان العناصر الإجرامية والمتطرفة من ميزة التخفي، فعند إنشاء مراكز فرز وإيواء أولية متطورة قرب نقاط الإنزال الساحلي تتولى رفع البصمات العشرية، وقزحية العين، وبصمة الوجه لكل مهاجر غير نظامي، وإصدار بطاقات تعريفية مؤقتة مشفرة

كما يتم بناء قاعدة بيانات أمنية وطنية موحدة تربط بين وزارات الداخلية، والدفاع، وأجهزة الاستخبارات، والشرطة القضائية، لضمان التتبع الآلي السريع لحركة أي فرد داخل إقليم الدولة والتحقق من سجله الجنائي. لهذا فان ربط المنظومة الوطنية

(46) - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (٢٠١٨). أمن الحدود في عصر السيادة المتغيرة: أساليب المواجهة والتأمين. أبوظبي.

(47) Frontex (European Border and Coast Guard Agency) (2023). Risk Analysis for 2023/2024: Strategic Assessment on Irregular Maritime Routes. Warsaw: Frontex Publication.

(48) Lutterbeck, D. (2006). "Policing Migration in the Mediterranean: The Securitization of Mediterranean Migration," Mediterranean Politics, 11(1), pp. 59-82.

بقواعد بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، لتحديد هوية العناصر المطلوبة أمنياً أو المتورطة في إرهاب وجرائم عابرة للحدود فور دخولهم.([49])

معالجة ملف التجمعات العشوائية وتفعيل الرقابة على سوق العمل غير الرسمي يستلزم مواجهة التموضع الميداني تجفيف منابع «البيئة الحاضنة» التي تجذب المهاجرين للإقامة غير القانونية في العمق الحضري حيث ان فرض السيطرة الإدارية والأمنية المباشرة على المعازل الاجتماعية والتجمعات السكنية غير المخططة، من خلال المسح السكاني الدوري، وتطوير البنية التحتية، وإزالة التجمعات المهجورة التي تُستغل كبؤر آمنة، كما يجب تفعيل الحملات التفتيشية لوزارات العمل والجهات الشرطية على الأسواق والورش والشركات، وتطبيق عقوبات رادعة كغرامات مالية ضخمة وإغلاق إداري على كل من يقوم بتشغيل أو إيواء عمالة غير نظامية دون تراخيص رسمية. وايضا فرض رقابة صارمة من قبل البنك المركزي والأجهزة المختصة على مكاتب الصرافة وشبكات الحوالة غير الرسمية، لتجفيف قنوات غسل الأموال ومنع تسريب المكتسبات المالية إلى الخارج بعيداً عن القنوات البنكية الرسمية.([50])

([51])

ثالثاً: التعاون الإقليمي والدولي

ان بناء شراكات أمنية وتنموية مع دول المبدأ والعبور لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة يوضح

الرؤية الاستراتيجية الشاملة حيث أن المقاربة الأمنية الصارمة على الحدود وحدها لا تكفي، ما لم تقترن بمعالجة الدوافع الهيكلية والأسباب الأصلية للظاهرة حيث تبني مبادرات إقليمية ودولية لتمويل مشاريع تنموية، وخلق فرص عمل للشباب، وتحسين مستوى المعيشة في دول المصدر، لتقليل تدفقات الطرد السكاني، وايضا إقامة مراكز تنسيق أمنية مشتركة وتبادل المعلومات الاستخباراتية بشكل لحظي مع دول العبور الساحلية والمجاورة لتفكيك شبكات التهريب

(49) - إبراهيم، محمد مصطفى (٢٠٢٠). الهجرة غير الشرعية والأمن القومي العربي: التحديات والمواجهة. القاهرة: دار الفكر العربي.

.82-IOM (International Organization for Migration) (2022). World Migration Report 2022. Geneva: United Nations / IOM

.Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Boulder: Lynne Rienner Publishers 83-

(50) -عثمان، طارق أحمد (٢٠٢٣). «التداعيات الاقتصادية والأمنية للعمالة غير النظامية في المناطق الحضرية»، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد ٣٨، العدد ٣، ص ١١٢-١٣٠.

٨٥- العتيبي، سعد بن علي (٢٠١٩). التموضع السكاني والتغيير الديموغرافي وأثرهما على الاستقرار الأمني: دراسة تحليليّة. الرياض: مركز البحوث والدراسات الأمنية

.UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime) (2020). Global Study on Smuggling of Migrants. Vienna: UNODC 86-

(51) 87-Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2014). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern .World (5th ed.). London: Palgrave Macmillan

٨٨- البارودي، خالد عبد الفتاح (٢٠٢١). «الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط»، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥٦، العدد ٢٢٣، ص ص ٤٥-٦٢.

.89-Triandafyllidou, A. (Ed.). (2018). Handbook of Migration and Globalisation. Cheltenham: Edward Elgar Publishing

الدولية، والقبض على القيادات والممولين قبل انطلاق القوارب

وكذلك تقديم الدعم اللوجستي والعسكري والأمني لدول العبور الضعيفة لمساعدتها على ضبط حدودها البرية والبحرية، ومنع اتخاذ أراضيها منطلقاً لعمليات التهريب نحو السواحل الجنوبية

كما ان تفعيل الاتفاقيات الدولية المشتركة لحماية الحدود وإعادة الترحيل وفق الأطر القانونية

يتطلب التعامل مع البعد الإنساني والقانوني للهجرة من خلال ضبط المساطر الإجرائية في إطار المواثيق والمعاهدات الدولية كعقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع دول المبدأ والعبور تضمن تسهيل إجراءات إعادة الترحيل السريع للمهاجرين غير النظاميين ممن لا تنطبق عليهم شروط اللجوء، وفق جدول زمني وأطر قانونية معتمدة

كذلك موازنة المتطلبات الأمنية لحماية السيادة مع الالتزام باتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ الخاصة باللاجئين، ومعاهدة الأمم المتحدة لقانون البحارالمتعلقة بالإنقاذ البحري، لضمان عدم المساس بالحقوق الأساسية للإنسان أو التسبب في أزمات حقوقية دولية. وايضا الضغط عبر المنظمات الدولية والمحافل الإقليمية لإلزام المجتمع الدولي ودول المقصد النهائية بالوفاء بالتزاماتها المالية والأمنية، وعدم إبقاء دول السواحل المباشرة في مواجهة منفردة أمام الأعباء الأمنية والاقتصادية للظاهرة.([52])

نتائج البحث

1. كشفُ الدراسة عن تحول تدفقات المهاجرين عبر السواحل الجنوبية من ظاهرة إنسانية مجردة إلى تهديد سيادي يستدعي خيار "أمننة الهجرة"
2. استغلال شبكات التهريب للخصائص الجغرافية الشاسعة والمناطق البحرية الرخوة في الجنوب لتأسيس ممرات عبور ونقاط إنزال يصعب رصدها
3. تعاظم احترافية وتنظيم شبكات الجريمة العابرة للحدود وتطويرها لوجستيات متقدمة لتسهيل عمليات الاختراق الساحلي
4. اعتماد التسلل الميداني على تكتيكات المباغتة والتمويه ونقاط الترانزيت الميدانية في المناطق النائية لإعادة التجمع والتمدد
5. استنزاف القدرات الأمنية والعسكرية الميدانية في عمليات الملاحقة، الضبط، والإيواء المستمرة على امتداد الشريط الساحلي والداخلي
6. نشوء "معازل اجتماعية" موازية وتمدد قطاع "اقتصاد الظل" والعمالة غير القانونية في مناطق التموضع الداخلي وأطراف المدن
7. تحول بؤر التموضع المتردية إلى ثغرات أمنية خصبة لنشاط الجريمة المنظمة وتسهيل الاختراقات غير المشروعة

(52) .UNHCR (2021). Refugees and Migrants at Sea: Legal Frameworks and State Obligations. Geneva: UNHCR Publications 90-
.World Bank (2021). Managing the Socio-Economic Impacts of Irregular Migration. Washington, DC: World Bank Publications 91-
.UNODC (2021). Abused and Neglected: A Gender Analysis of Smuggling of Migrants and Related Crime. Vienna: UNODC 92-

8. تزايد المخاطر الأمنية والعسكرية الناجمة عن احتمالية اندساس عناصر متطرفة أو استخباراتية ضمن موجات التدفق غير النظامي

9. تضاعف الضغوط على البنية التحتية والموارد الاقتصادية والخدمية (الصحة، المياه، الطاقة)، مع إحداث اختلالات ديموغرافية تهدد الاستقرار المجتمعي

10. ضرورة اعتماد مقاربة شاملة تجمع بين التحديث التكنولوجي (كالمسيرات والرادارات)، الضبط الداخلي لتفكيك المعازل، وتفعيل الشراكات الإقليمية والدولية لمواجهة الأزمة

التوصيات

١. تعزيز الرقابة البحرية والاستخباراتية الشاملة على امتداد السواحل الجنوبية وتغطية المناطق البحرية الرخوة باستخدام منظومات الرادار المتطورة والرصد الإلكتروني والطيران المسير

٢. تطوير الاستراتيجية الأمنية والعسكرية لمكافحة تهريب البشر وتفكيك الشبكات الإجرامية العابرة للحدود وتجفيف منابع تمويلها ولوجستياتها

٣. إنشاء قاعدة بيانات بيومترية موحدة وشاملة لتسجيل وحصر جميع المهاجرين غير النظاميين فور وصولهم إلى نقاط الإنزال الساحلية وفي مراكز الترانزيت

٤. تسيير دوريات أمنية وعسكرية مشتركة لمشط وإغلاق مسارات الحركة والممرات البرية المستهدفة لتسلل المهاجرين واختراقهم نحو المناطق الداخلية

٥. القضاء على المعازل الاجتماعية والبؤر العشوائية ومنع تشكل جيوب موازية عبر تطبيق إجراءات مسح وحصر دقيقة للتموضع الجغرافي والسكني للمهاجرين

٦. تفكيك وبناء آليات لمكافحة الاقتصاد الموازي والأنشطة المالية غير المشروعة المترتبة على تشغيل وتأمين خدمات المهاجرين غير النظاميين

٧. تكثيف الحملات الميدانية لضبط وملاحقة الشبكات الإجرامية والبؤر الناشئة في مناطق التمركز الداخلي للحد من استنزاف الأجهزة الأمنية

٨. رفع كفاءة مراكز التأهيل والإيواء وترحيل المهاجرين غير النظاميين وفقاً للمعايير والقوانين الدولية والاتفاقيات الذات الصلة

٩. تفعيل وتطوير التعاون الاستخباراتي والأمني الإقليمي والدولي لمواجهة عوامل الطرد والجذب وتنسيق عمليات ضبط الحدود المشتركة

١٠. صياغة استراتيجية وطنية شاملة ومدمجة للأمن القومي تُعنى بـ «أمننة الهجرة» وتتعامل مع التداعيات الأمنية والديموغرافية والاقتصادية الناتجة عن تدفقات المهاجرين

الخاتمة

في ضوء ما تقدم في مفصل هذه الدراسة، يتضح جلياً أن ظاهرة تدفق المهاجرين غير النظاميين عبر السواحل الجنوبية لم تعد مجرد أزمة إنسانية عابرة أو ظاهرة ديموغرافية تقليدية تتأثر بعوامل الطرد والجذب بين دول المبدأ ودول المقصد، بل استحالت تحولاً بنيوياً معقداً يمس جوهر الأمن القومي في أبعاده الشاملة. إن القراءة المتعمقة للأبعاد المفاهيمية والديناميكيات الساحلية تكشف عن بيئة استراتيجية شديدة التعقيد، تتداخل فيها الخصائص الجغرافية للمناطق البحرية الرخوة مع أنشطة شبكات التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتي طوّرت من آلياتها اللوجستية وأساليب اختراقها للمنافذ والشواطئ، مستغلة الثغرات الجغرافية لفرض واقع ميداني يتجاوز أطر الضبط والسيطرة الاعتيادية، ويُعيد رسم مفهوم أمننة الهجرة كضرورة سيادية لا ترفاً أكاديمياً وعلى صعيد المخاطر الميدانية، يُظهر التحليل المترابط لمسارات التحرك والتسلل نحو العمق الداخلي مدى الخطر الناجم عن عمليات الترانزيت واختراق النقاط الساحلية؛ إذ إن تحول السواحل الجنوبية إلى مسرح للمرور المنظم لا يؤدي فقط إلى إنهاك القطاعات العسكرية والأمنية المكلفة بحماية الحدود، بل يمتد ليعمل كعامل استنزاف مستمر للقدرات والجاهزية الميدانية. إن أساليب الاختراق المتطورة وسلوكيات ممرات الحركة تتطلب انتقالة نوعية في استراتيجيات الردع، تتجاوز الحلول السطحية القائمة على رد الفعل اللحظي إلى تبني استراتيجيات إنذار مبكر ومراقبة واستجابة سريعة تقطع الطريق على ممرات التسلل قبل وصولها إلى مراكز التجمع والتموضع

وفيما يتصل بجغرافية التموضع الداخلي، أثبتت الدراسة أن الخطورة الحقيقية تبدأ فور نجاح التدفقات في تجاوز الخطوط الساحلية الأولى والاستقرار في العمق السكاني، حيث ينشأ عن هذا التمركز ما يُعرف بـ «المعازل الاجتماعية» واقتصادات الظل غير المشروعة. إن تشكل هذه البيئات الموازية يؤدي بالضرورة إلى تغذية البؤر الإجرامية وإيجاد بيئات حاضنة للثغرات الأمنية، مما يهدد السلم المجتمعي ويفكك النسيج الاجتماعي الأصيل، ويخلق كيانات موازية خارجة عن نطاق سلطة الدولة وقوانينها، وهو ما يُمثل تهديداً صريحاً للسيادة الداخلية والتماسك المجتمعي

إن التداعيات المركبة المترتبة على هذه الظاهرة تتعدى البعد الأمني والمباشر لتطال البنى الاقتصادية والخدمية للدولة، وتحدث اختلالات ديموغرافية حادة ومزمنة تضغط بشكل حرج على الموارد المحدودة والخدمات الأساسية. ولذا، فإن المواجهة الفعالة لمثل هذه التهديدات تتطلب إرادة

استراتيجيـة صلبـة تترجـم إلى رؤيـة مدمجـة تجمـع بين التحديـث التكنولوجـي والعسـكري لتـأمين السـواحل عبر المنظومـات الذكيـة والـرادارات المتقدمـة، وبين إحـكام عمليـات الضبـط الجغـرافي والتموضـع السـكاني في الداخـل، بالتـوازي مـع بنـاء شراكات إقليميـة ودوليـة قائمـة على التكافـؤ والمسـؤولية المشتركـة لتجفيـف منابـع الظاهـرة مـن جذورهـا

إن التعامـل مـع ملـف تدفـق المهاجريـن عبر السـواحل الجنوبيـة يفـرض الانتقـال الفـوري مـن المقاربـات الجزئيـة أو الرعائيـة إلى مقاربـة أمنيـة شـاملة ومتكاملـة تعـتبر الهجـرة غير النظاميـة في أصلهـا مسـألة أمـن قومي وسـيادة وطنيـة. إن حمايـة المقومـات الديموغرافيـة والاقتصاديـة والأمنيـة للدولـة رهين بمحـاصرة شـبكات التهريـب، وتفكيـك المعـازل الاجتماعيـة الداعمـة لاقتصاد الظـل، وتحديـث منظومـات الدفـاع والسـيطرة السـاحلية؛ لـضمان صـون مقـدرات الوطـن والحفـاظ على اسـتقراره وبقائـه عصيـاً على كافـة الاختراقـات والتهديـدات العابـرة للحـدود

المراجع:

1- إبراهيـم، محمـد مصطفـى (2020). الهجـرة غير الشرعيـة والأمـن القومـي العـربي: التحديـات والمواجهـة. القاهـرة: دار الفكـر العـربي

2- البـارودي، خالـد عبـد الفتـاح (2021). «الجريمـة المنظمـة وعلاقتهـا بالهجـرة غير النظاميـة عبر البحـر المتوسـط»، مجلـة السياسـة الدوليـة، المجلـد 56، العـدد 223، ص 45-62.

3- عبـد القـادر، أحمـد حسين (2019). «أمننـة الهجـرة وتأثيرهـا على السياسـات الإقليميـة»، مجلـة النهضـة، المجلـد 20، العـدد 4، ص ص 89-115.

4- العتيبـي، سـعد بـن علي (2019). التموضـع السـكاني والتغـيير الديموغـرافي وأثـرهما على الاسـتقرار الأمنـي: دراسـة تحليليّـة. الريـاض: مركـز البحـوث والدراسـات الأمنيـة

5-عـثمان، طـارق أحمـد (2022). «التداعيـات الاقتصاديـة والأمنيـة للعمالـة غير النظاميـة في المناطـق الحضريـة»، المجلـة العربية للدراسـات الأمنيـة، المجلـد 38، العـدد 3، ص 112-130.

6- مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجيـة (2018). أمـن الحـدود في عصر السـيادة المتـغيرة: أسـاليب المواجهـة والتـأمين. أبوظبـي: مركـز الإمـارات للدراسـات

7- A. (Ed.). (2018). Handbook of Migration and Globalisation. Cheltenham: Edward .Elgar Publishing

8- Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Boulder: Lynne Rienner Publish- .ers

9-Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J.

(2014). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World .(5th ed.). London: Palgrave Macmillan

Frontex (European Border and Coast Guard Agency) (2023). Risk Analysis for 10-2023/2024: Strategic Assessment on Irregular Maritime Routes. Warsaw: Frontex Publica-,tions 11-Triandafyllidou

Frontex (2022). Annual Risk Analysis 2022/2023. WarsawEuropean Border and Coast 11-Guard Agency

.IOM (2022). World Migration Report 2022. Geneva: United Nations / IOM 12-

13-IOM (International Organization for Migration) (2022). World Migration Report 2022. Geneva: United Nations / IOM

14Lutterbeck, D. (2006). "Policing Migration in the Mediterranean: The Securitization of Mediterranean Migration," Mediterranean Politics, 11(1), pp. 59-82

Sageman, M. (2017). Misunderstanding Terrorism: Innovation and Learning in a Net- 15-.works Age. Philadelphia: University of Pennsylvania Press

Shelley, L. (2014). Human Smuggling and Trafficking into Europe: Comparative Per- 16-.spectives. Cambridge: Cambridge University Press

17-Triandafyllidou, A. (Ed.). (2018). Handbook of Migration and Globalisation. Chelten-.ham: Edward Elgar Publishing

UNODC (2020). Global Report on Trafficking in Persons. Vienna: United Nations 18-.Office on Drugs and Crime

UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime) (2020). Global Study on Smug- 19-,gling of Migrants. Vienna: UNODC Triandafyllidou

UNHCR (2021). Refugees and Migrants at Sea: Legal Frameworks and State Obliga- 20-.tions. Geneva: UNHCR Publications

UNODC (2021). Abused and Neglected: A Gender Analysis of Smuggling of Migrants 21-.and Related Crime. Vienna: UNODC

22-World Bank (2021). Remittances and Informal Financial Flows in Migration Corridors. .Washington, DC: World Bank Publications

السعودية فككت خصوم إيران..

كيف سلّمت استراتيجية الهيمنة باب المندب لطهران؟

من حرب الجنوب في يناير إلى سقوط المخا في سبتمبر 2026



الملخص

تبحث هذه الورقة في النتائج الاستراتيجية للسياسة السعودية في جنوب اليمن خلال الفترة الممتدة من الحرب التي اندلعت أواخر ديسمبر/كانون الأول 2025 إلى معركة المخا وباب المندب في سبتمبر/أيلول 2026. وتنطلق من فرضية أن الرياض لم تتمكن من تفكيك مشروع استقلال الجنوب، لكنها نجحت في إضعاف التحالف العسكري والسياسي الذي كان يشكل الجبهة الأكثر فاعلية في مواجهة الحوثيين وتنظيم القاعدة وشبكات النفوذ الإيراني

فقد وظفت السعودية تفوقها الجوي ونفوذها داخل حكومة مجلس القيادة الرئاسي لإقصاء المجلس الانتقالي الجنوبي، وإنهاء ما تبقى من الدور الإماراتي المتخصص في مكافحة الإرهاب، وإحلال تشكيلات يمنية محلية موالية لها محل قوات جنوبية راكمت خبرة في حماية عدن وحضرموت وشبوة وأبين والساحل الغربي. وقد حققت الرياض بذلك انتصاراً تكتيكياً سريعاً في يناير/كانون الثاني، لكنها لم تبنِ بديلاً عسكرياً وسياسياً قادراً على الاحتفاظ بالأرض أو مواجهة الحوثيين

أظهرت معركة المخا وباب المندب في سبتمبر/أيلول النتيجة النهائية لهذه السياسة. فقد حقق الحوثيون أهم اختراق جغرافي لهم منذ سنوات، ووسعوا قدرتهم على التأثير في الملاحة الدولية، بينما أصبحت إيران وأذرعها قادرة على ممارسة الضغط عند مضيقي هرمز وباب المندب في وقت واحد، على الرغم من الضربات العسكرية التي تلقتها طهران على يد الولايات المتحدة وإسرائيل

وتخلص الورقة إلى أن المكاسب الإيرانية لم تكن نتيجة تفوق إيراني مطلق، بقدر ما كانت ثمرة إخفاق سعودي في إدارة التحالف المناهض لطهران. لقد اعتقدت الرياض أن إقصاء الإمارات وإضعاف الجنوب سيمنحانها الهيمنة المنفردة على اليمن والممرات البحرية، لكنهما أزالا القوة المحلية التي كانت تمنع الحوثيين من التمدد. وتوصي الورقة بانسحاب السعودية من الجنوب، ووقف تدخلها السياسي والإعلامي، وفتح تحقيق مستقل في الحرب التي شنتها ضد القوى الجنوبية، والالتزام بالتعويض وجبر الضرر، والانتقال إلى تسوية إقليمية تنهي مشروعي الهيمنة الإيراني والسعودي معاً

الكلمات المفتاحية: السعودية، جنوب اليمن، باب المندب، المخا، إيران، الحوثيون، الإمارات، تنظيم القاعدة، البحر الأحمر، خليج عدن

مقدمة

في العاشر من سبتمبر/أيلول 2026، لم تكن خسارة المخا وما أعقبها من تمدد حوثي نحو باب المندب تطوراً عسكرياً محلياً يمكن عزله عن التحولات التي شهدها جنوب اليمن قبل تسعة أشهر. كانت النتيجة المتأخرة لقرار سعودي أعاد ترتيب أولويات الحرب: إضعاف القوى الجنوبية تقدم على مواجهة الحوثيين، وفرض الهيمنة على المناطق المحررة أصبح أكثر إلحاحاً من حماية الجبهة المناهضة لإيران

في يناير/كانون الثاني، بدت السعودية منتصرة. ساعد طيرانها القوى الموالية لها على استعادة حضرموت والمهرة، ثم انهارت السيطرة الإدارية والعسكرية للمجلس الانتقالي الجنوبي في عدن ومناطق أخرى. أُقصيت قياداته من مؤسسات السلطة، وأُعلن من الرياض حل المجلس في خطوة رفضتها قيادات وقواعد جنوبية واسعة، بينما غادرت الإمارات ما تبقى من فرقها المتخصصة في مكافحة الإرهاب

قدمت الرياض هذه النتيجة باعتبارها استعادة لمؤسسات الدولة ومنعاً لتهديد حدودها. لكن الدولة التي قيل إنها استعادت الجنوب لم تظهر عندما تحرك الحوثيون نحو الساحل الغربي. والقوات التي حشدت لإضعاف الانتقالي لم تمنع سقوط المخا، ولم تحمِ جزيرة ميون والمواقع القريبة من الممر البحري، ولم تحافظ على التوازن الذي أقامته قوى جنوبية ومحلية على امتداد الساحل

لم تنجح السعودية في تفكيك مشروع استقلال الجنوب. هذا المشروع بقي حاضراً في الشارع وفي شبكات التنظيم السياسي والاجتماعي، وظهرت قدرته على التعبئة بعد أيام من إعلان حل المجلس الانتقالي. ما فككته الرياض هو بنية التحالف الذي جمع، على الرغم من اختلاف أهداف أطرافه، قوى جنوبية وساحلية وإماراتية في مواجهة الحوثيين والقاعدة والمشروع الإيراني

هذه هي المفارقة التي تنطلق منها الورقة: حققت السعودية هدفاً داخلياً محدوداً، يتمثل في إقصاء خصوم هيمنتها داخل المعسكر المناهض للحوثيين، لكنها دفعت ثمناً إقليمياً يفوق قيمة ذلك الهدف. وبعد أقل من عام، أصبحت إيران في موقع أفضل، والسعودية أكثر انكشافاً، وباب

المنـدب أقـل أمنـاً، والجنـوب أكثر تفـككاً

السـؤال لم يعـد مـن انـتصر في صراع يناير، بـل مـن اسـتفاد منـه. والجـواب الـذي تقـود إليـه الوقائـع هـو أن إيـران والحوثـيين وشـبكات التنظـيمات المتطرفـة كانـوا المسـتفيدين الأكبر

انتصـار ينايـر: القـوة التـي هزمت شر يكه

بـدأ التحـول الحاسـم مـع تقـدم القـوات الجنوبيـة في حضرمـوت والمهـرة خلال ديسـمبر/كانون الأول 2025. رأت السـعودية في التحـرك تجـاوزاً لخطوطهـا الحمـراء وتهديـداً لمنظومـة النفـوذ التـي بنتهـا في المحافظات الشرقيـة، ولا سـيما عبر قـوات درع الوطـن وحلفـاء قبلـيين وتشـكيلات مرتبطـة بحـزب الإصلاح

في 30 ديسـمبر/كانون الأول، شـن التحالـف الـذي تقـوده السـعودية غـارة على ميناء المـكلا، وقـال إن الهـدف شـحنة أسـلحة مرتبطـة بالإمـارات كانـت في طريقهـا إلى المجلـس الانتقـالي. نفـت أبوظبـي أن تكـون الشـحنة أسـلحة، وأكـدت أنهـا تخـص وحداتهـا العاملـة في اليمـن. وفي اليـوم نفسـه، أيـدت الريـاض طلبـاً أصـدره رئيـس مجلـس القيـادة الرئـاسي رشـاد العليمـي بخـروج القـوات الإماراتيـة خلال 24 سـاعة

أعلنـت الإمـارات بعـد ذلـك إنهـاء مهمـة العنـاصر المتبقيـة مـن فـرق مكافحـة الإرهـاب. وكانـت أبوظبـي قـد أنهـت وجودهـا العسـكري الرئـيسي عـام 2019، ولم يبـقَ لهـا سـوى عنـاصر متخصصـة تعمـل بالتنسـيق مـع شركاء دولـيين في مواجهـة التنظـيمات الإرهابيـة. وبذلـك لم يـؤدِّ التصعيـد السـعودي إلى إخـراج جيـش إمـاراتي مـن اليمـن، بـل إلى إنهـاء المهمـة الأخيرة المرتبطـة بمكافحـة الإرهـاب

بين 2 و4 يناير/كانـون الثـاني 2026، اسـتعادت القـوات المدعومـة سـعودياً حضرمـوت والمهـرة بمسـاندة جويـة سـعودية، ثـم انهـارت مواقـع الانتقـالي في عـدن في 7 ينايـر. وتصـف بيانـات مشروع رصـد مواقـع وأحـداث النـزاع المسـلح «ACLED» التطـورات بأنهـا مواجهـات بين شـبكة مـن الأطـراف المدعومـة سـعودياً والقـوات المرتبطـة بالمجلـس الانتقـالي، وتؤكـد أن الـطيران السـعودي كان عـاملاً حـاسماً في قلـب موازيـن السـيطرة

لم تتوقـف العمليـة عنـد إعـادة انتشـار عسـكري. أُقيل عيـدروس الزبيـدي مـن مجلـس القيـادة الرئاسي، وأُحيـل إلى المحاكمـة بتهمـة الخيانـة العظمـى، وأُبعـد مسـؤولون محسـوبون على المجلـس مـن مواقعهـم، قبـل أن يعلـن وفـد موجـود في الريـاض حـل المجلـس في 9 يناير/كانـون الثـاني

على الـورق، كانـت السـعودية قـد أعـادت تشـكيل الجنـوب خلال أيـام. غير أن سرعـة الانهيـار العسـكري لم تعـنِ انهيـار المشروع السـياسي. فقـد رفضـت قيادات جنوبيـة الإعلان الصـادر مـن الريـاض، واسـتمرت مكاتـب المجلـس في العمـل، وخرجـت في عـدن في 10 ينايـر مظاهـرة واسـعة رفضـت الضغـوط الخارجيـة وتمسـكت بالقضيـة الجنوبيـة. وخلـص تقييـم «ACLED» إلى أن المجلـس ضعـف لكنـه لم يُهـزم، وأن التأييـد الشـعبي للقضيـة الجنوبيـة ظـل متجـذراً، ولا سـيما في عـدن والضالـع ومناطـق جنوبيـة أخـرى

هنـا يظهـر أول إخفـاق في الحسـاب السـعودي. فقد تعاملـت الريـاض مـع مؤسسـة سياسـية وعسـكرية بوصفهـا قابلـة للإلغـاء بقـرار يصـدر مـن الخـارج، وتجاهلـت أن مشروع الاسـتقلال أقـدم مـن المجلـس الانتقـالي نفسـه، وأن جـذوره تمتـد إلى حـرب 1994 والحـراك السـلمي الـذي انطلـق عـام 2007 وتجـارب طويلـة مـن الصراع على الهويـة والسـلطة والثروة

اسـتطاعت السـعودية تفكيـك هيـكل سـياسي مؤقتاً، لكنهـا لم تفـكك القضيـة التـي أنتجتـه. واسـتطاعت

إسقاط مواقع عسكرية، لكنها لم تقدم حلاً للجنوب أو مشروعاً سياسياً يحظى بقبول سكانه. ولهذا بقي الانتصار السعودي تكتيكياً: سيطرة على مؤسسات وأرض، من دون قدرة على إنتاج شرعية مستقرة أو إغلاق السؤال الجنوبي

ما الذي فككته السعودية فعلياً ؟

إذا لم تكن السعودية قد أنهت مشروع استقلال الجنوب، فما الذي حققته حربها؟

النتيجة الأوضح أنها فككت المعسكر المناهض للمشروع الإيراني في اليمن. قبل يناير/كانون الثاني 2026، كان هذا المعسكر منقسماً سياسياً، لكنه احتفظ بتوزيع وظيفي للقوة: قوات جنوبية تؤمّن عدن وأبين وشبوة وأجزاء من حضرموت؛ قوات العمالقة تشكل قوة هجومية ذات خبرة في مواجهة الحوثيين؛ المقاومة الوطنية تنتشر على الساحل الغربي؛ والدور الإماراتي يوفر التدريب والدعم والتنسيق في مكافحة الإرهاب وتأمين السواحل

لم يكن هذا التحالف مثالياً، ولم تكن مكوناته متفقة على مستقبل اليمن. المجلس الانتقالي تمسك باستقلال الجنوب، بينما تبنت المقاومة الوطنية موقفاً مؤيداً للوحدة، وارتبطت حكومة مجلس القيادة بمصالح وقوى متنافسة. لكن الخلاف السياسي لم يمنع وجود مصلحة مشتركة: وقف التوسع الحوثي والإيراني ومنع القاعدة من استعادة معاقلها

المقاربة السعودية غيرت ترتيب الخصوم. تحولت القوى الجنوبية من شريك في المعركة ضد الحوثيين إلى هدف عسكري وسياسي، بينما أصبحت التشكيلات الموالية للرياض أداة لإعادة ضبط الجنوب. وبدلاً من توظيف النفوذ السعودي لجمع الأطراف حول جبهة مشتركة، استخدمته الرياض لإعادة إنتاج سلطة مركزية ضعيفة تعتمد عليها في البقاء

هذا التحول لم يلغِ الانقسامات؛ لقد عمقها. القوات الجديدة حملت ولاءات مختلفة، وبعضها أُنشئ ليكون ثقلاً موازناً للقوى المدعومة إماراتياً، لا ليكون قوة متخصصة في مواجهة الحوثيين. وتؤكد بيانات «ACLED» أن قوات درع الوطن تأسست بتمويل سعودي لتكون قوة موالية للرياض وموازنة للتشكيلات المرتبطة بالإمارات. كما ضم المعسكر المدعوم سعودياً حزب الإصلاح وجماعات قبلية وقوى محلية متباينة المصالح

هذه ليست مسألة ولاء سياسي فقط، بل مشكلة في وظيفة القوة. الجيش الذي يُبنى لموازنة شريك داخل التحالف يختلف عن الجيش الذي يُبنى لمواجهة خصم منظم يمتلك صواريخ وطائرات مسيّرة وخبرة حرب طويلة. وعندما جاءت معركة الساحل، ظهر الفارق بين التشكيلات المصممة لإدارة النفوذ والتشكيلات القادرة على القتال في جبهة استراتيجية

استراتيجية الرياض تعاملت مع السيطرة على الجنوب باعتبارها بديلاً عن الشراكة معه. واعتقد صانع القرار السعودي أن إخضاع المجال السياسي والعسكري الجنوبي سيمنحه قيادة منفردة للمعسكر المناهض للحوثيين. لكن القيادة لا تتكون بإقصاء الشركاء، ولا يمكن نقل خبرة الوحدات العسكرية وإرادتها القتالية إلى تشكيلات جديدة بقرار إداري

كانت النتيجة أن السعودية ورثت المسؤولية كاملة من دون أن ترث القدرة التي امتلكها التحالف السابق

إقصاء الإمارات وإزالة العمق العملياتي

مثلت الإمارات الطرف الأكثر التزاماً ببناء القوات المحلية التي واجهت الحوثيين والقاعدة في جنوب اليمن والساحل الغربي. وأسهمت القوات التي دربتها ودعمتها أبوظبي في تحرير عدن والمكلا ومناطق من شبوة وأبين، وفي حماية الساحل والجزر الاستراتيجية

بدأت الإمارات انسحابها العسكري المنظم عام 2019، لكنها أبقت عدداً محدوداً من المختصين في مكافحة الإرهاب. لذلك فإن تصوير أزمة ديسمبر/كانون الأول 2025 بوصفها إنهاء لاحتلال إماراتي واسع لا يطابق الوقائع التي أوردتها حتى وكالة رويترز، والتي أكدت أن المهمة المتبقية كانت محدودة ومتخصصة في مكافحة الإرهاب

تمثلت الخسارة الحقيقية في إنهاء شبكة التنسيق والخبرة التي ارتبطت بهذه المهمة، وفي إرسال رسالة سياسية إلى القوات التي تلقت تدريباً ودعماً إماراتياً بأنها أصبحت موضع شك أو استهداف داخل المعسكر الذي ساهمت في حمايته

منحت هذه السياسة الحوثيين ما عجزوا عن تحقيقه عسكرياً لسنوات: إخراج طرف إقليمي يمتلك خبرة متراكمة في اليمن، وإضعاف القوى المحلية التي قاتلتهم على الأرض، وتعميق الخلاف بين الرياض وأبوظبي

لم تكن إيران بحاجة إلى هزيمة الإمارات أو القوات الجنوبية في معركة مباشرة. تكفلت السعودية بإنهاء الشراكة، ثم حملت وحدها عبء مواجهة النتيجة

هذا لا يعني أن السياسات الإماراتية كانت خالية من الأخطاء، أو أن جميع التشكيلات المحلية عملت بانسجام. لكنه يعني أن تقييم التحالفات ينبغي أن يستند إلى الوظيفة والنتائج. وفي مواجهة الحوثيين والقاعدة، أثبتت القوات الجنوبية المدعومة من الإمارات فاعلية لا يمكن إنكارها. أما البديل السعودي فلم يخضع لاختبار جدي إلا عندما وصل الحوثيون إلى المخا

من أغسطس إلى سبتمبر: الإنذار الذي لم تقرأه الرياض

بدأت المؤشرات تتجمع قبل سقوط المخا. ففي يوليو/تموز 2026، أعلن الحوثيون حظراً على السفن المرتبطة بالسعودية، في وقت كانت فيه الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران تضغط على الملاحة في مضيق هرمز. وفي أغسطس/آب، انتقل الحوثيون إلى مستوى أعلى من التصعيد، فهاجموا أهدافاً سعودية وسفناً في البحر الأحمر وباب المندب

في 11 أغسطس، أدى هجوم على سفينة قرب جزيرة ميون إلى سقوط قتلى من طاقمها ومن فرق الإنقاذ. وأظهر الهجوم قدرة الحوثيين على فرض قواعد اشتباك جديدة في الممر البحري، بينما تراجعت حركة السفن عبر البحر الأحمر وباب المندب بصورة حادة

كانت الرسالة واضحة: الحوثيون لم يعودوا يتعاملون مع البحر الأحمر بوصفه ساحة تضامن دعائي أو منصة لهجمات متفرقة، بل بوصفه جبهة يمكن استخدامها لخنق السعودية اقتصادياً وربطها بالحرب الدائرة حول إيران

لم تتعامل الرياض مع الإنذار بما يناسب خطورته. راهنت على أن القوات اليمنية المحلية الموالية لها ستحتوي التصعيد، وأن الولايات المتحدة قد تتدخل إذا أصبحت الملاحة الدولية مهددة. كما

سعت إلى بناء مظلات دفاعية واتفاقات مع تركيا وباكستان، لكنها لم تعالج نقطة الضعف الأساسية: الجبهة اليمنية نفسها

دخل سبتمبر/أيلول والمعسكر المناهض للحوثيين يعاني آثار تفكيك يناير. القيادة موزعة، والثقة بين القوى المحلية والسعودية ضعيفة، والدور الإماراتي غائب، والمشروع الجنوبي في مواجهة مفتوحة مع الرياض، فيما احتفظ الحوثيون بوحدة القيادة والمبادرة والقدرة على اختيار زمان المعركة ومكانها

تحرك الحوثيون بسرعة على الساحل الغربي، واستولوا على المخا وذباب وجزر استراتيجية قرب باب المندب. ووصف المعهد الملكي للخدمات المتحدة العملية بأنها مكاسب خاطفة عبرت خطوطاً إقليمية، وأكد أن الانقسام داخل المعسكر المضاد للحوثيين ظل مشكلة مستمرة ومدمرة رغم الأموال التي استثمرت في القوات المدعومة سعودياً

أما «تشاتام هاوس» فاعتبر سقوط المخا أهم تحول في السيطرة الجغرافية داخل اليمن منذ سنوات، ورأى أن الموقع الجديد للحوثيين منحهم قدرة أكبر على التأثير في الملاحة عبر باب المندب

لم يكن سقوط المخا مفاجأة استخبارية كاملة. الحشد الحوثي سبق الهجوم، والتصعيد البحري بدأ قبل أسابيع، والتنظيم امتلك وقتاً كافياً لإعداد قواته. المفاجأة الحقيقية كانت هشاشة الجبهة التي أعادت السعودية تشكيلها، وعجزها عن تحويل السيطرة السياسية على الجنوب إلى قوة عسكرية قابلة للاستخدام ضد الحوثيين

معركة كشفت علو كعب المشروع الإيراني

جاء التقدم الحوثي بعد أشهر من الضربات الأمريكية الإسرائيلية التي أصابت إيران في منشآتها وقدراتها العسكرية والنووية والبحرية. وقدمت واشنطن وتل أبيب الحرب بوصفها مساراً لتقليص قدرة طهران على تهديد المنطقة ودعم أذرعها

تعرضت إيران لخسائر فعلية. استُهدفت منشآت وقادة ومخازن وقدرات دفاعية، وأظهرت الطائرات الأمريكية والإسرائيلية تفوقاً جوياً. لكن حجم الضرر النهائي ظل موضع خلاف. ووفق تقديرات استعرضها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، احتفظت إيران بنسبة مهمة من مخزونها الصاروخي، بينما كان الضرر أكبر في قدراتها من الطائرات المسيّرة، وظل تقييم الأضرار التي أصابت برنامجها النووي غير محسوم

المشكلة في القراءة الأمريكية الإسرائيلية أنها قاست القوة الإيرانية بحجم ما دُمر داخل إيران، لا بقدرة شبكة الحلفاء والوكلاء على إنتاج نفوذ خارج الحدود. فإيران لم تبنِ مشروعها الإقليمي على القوات النظامية وحدها، بل على توزيع القوة بين جماعات قادرة على العمل باستقلال عملياتي نسبي، مع احتفاظها بروابط سياسية وتسليحية وعقائدية مع طهران

في اليمن، انتظر الحوثيون اللحظة المناسبة. لم ينخرطوا بكل ثقلهم في المراحل الأولى من الحرب على إيران، واحتفظوا بقدراتهم باعتبارها ورقة يمكن استخدامها عندما تصبح السعودية والولايات المتحدة تحت ضغط متزامن. وفي سبتمبر، أثبتوا أن الضربات التي أصابت المركز الإيراني لم تمنع أحد أهم أذرعه من تحقيق مكسب استراتيجي

تصف تحليلات غربية هذا الوضع بوضوح. فقد أشار مركز صوفان إلى أن الحوثيين احتفظوا بأنفسهم في المراحل الأولى من الحرب بوصفهم

ورقة مؤجلة، قبل أن يحققوا تفوقاً حول باب المندب ويجبروا الرياض على البحث عن مساعدة عسكرية

وخلص «تشاتام هاوس» إلى أن إيران وحلفاءها أصبحوا قادرين على ممارسة الضغط عند اثنين من أهم المضائق في العالم: هرمز وباب المندب. لم تحقق طهران ذلك لأنها خرجت من الحرب بلا خسائر، بل لأنها حافظت على شبكة إقليمية وجدت أمامها جبهة سعودية مفككة في اليمن

هنا يظهر علو كعب إيران في إدارة الصراع غير المباشر. الولايات المتحدة وإسرائيل ضربتا إيران داخل حدودها، لكن طهران وسعت مساحة الضغط خارج تلك الحدود. والسعودية، التي كانت تسعى إلى تقليص النفوذ الإيراني، أضعفت بنفسها الشركاء المحليين القادرين على منع الحوثيين من الوصول إلى الممر البحري

باب المندب: المكسب الذي وضع الهيمنة السعودية على كف عفريت

اعتقدت السعودية أن إقصاء الإمارات وإضعاف المشروع الجنوبي سيمنحانها موقع القوة الوحيدة في المناطق المحررة. كانت الحسابات تقوم على أن الرياض تمتلك المال والغطاء الدولي والقدرة الجوية والشرعية المعترف بها، وأن هذه الأدوات تكفي لإدارة الجنوب والساحل من خلال حكومة تابعة وتشكيلات محلية موالية

لكن الهيمنة ليست القدرة على تعيين المسؤولين أو حل المؤسسات أو إسقاط المدن بالقوة الجوية. الهيمنة الاستراتيجية تعني القدرة على حماية المصالح والأرض والممرات البحرية ومنع الخصم من تغيير موازين القوى

في هذا الاختبار فشلت السعودية. فبعد أشهر من إقصاء منافسيها داخل المعسكر نفسه، أصبحت منشآتها النفطية وموانئها وسفنها تحت ضغط مزدوج. هددت إيران الملاحة في هرمز، بينما فرض الحوثيون قيوداً على السفن السعودية في باب المندب، وارتفعت تكلفة التأمين على الناقلات المرتبطة بالمملكة، وتعطلت أجزاء من منظومة نقل النفط نحو ساحل البحر الأحمر

كانت السعودية قد بنت خط الشرق-الغرب لتقليل اعتمادها على مضيق هرمز، ونقل النفط من المنطقة الشرقية إلى ينبع. لكن سيطرة الحوثيين على مواقع قريبة من باب المندب والهجمات على البنية النفطية أظهرت أن الطريق البديل نفسه أصبح معرضاً للضغط. وأصبحت الرياض محاصرة بين نفوذ إيران في الخليج وقدرة الحوثيين على تهديد البحر الأحمر

أشارت دراسة للمعهد الملكي للخدمات المتحدة إلى أن الهجمات على خط الشرق-الغرب والتقدم الحوثي حول باب المندب أظهرا قدرة الحرس الثوري وأذرعه على الضغط على المملكة من اتجاهات متعددة

وهكذا وضعت إيران استراتيجية الهيمنة السعودية على كف عفريت. فالمملكة التي أرادت إدارة اليمن من دون شراكة إماراتية أو قوة جنوبية مستقلة وجدت نفسها تبحث عن دعم فرنسي وباكستاني وتركي وأمريكي لحماية منشآتها وممراتها. والرياض التي اعتقدت أنها أزالت منافسيها اكتشفت أنها أزالت خطوط دفاعها

من استفاد من تفكيك الجنوب؟

استفاد الحوثيون أولاً. فقد أُبعدت القوى

الجنوبية عن القرار، وتعرضت وحداتها للتفكيك أو إعادة الانتشار، وانتهى التنسيق السابق مع الإمارات، بينما انشغلت السعودية بإعادة تشكيل السلطة في عدن وحضرموت

واستفاد تنظيم القاعدة ثانياً. فمنذ عام 2022، قادت القوات الجنوبية عمليات ضد التنظيم في أبين وشبوة، واستمرت الحملات حتى سبتمبر/أيلول 2025. وبعد تراجع هذه القوات مطلع 2026، تحدثت تقارير عن استيلاء عناصر القاعدة على أسلحة من مواقع أُخليت، وتوسعها في مناطق من حضرموت

حذرت «ACLED» في يناير/كانون الثاني من أن انسحاب وحدات مكافحة الإرهاب المدعومة إماراتياً يفتح فرصاً أمام القاعدة لاستعادة مواقع خسرتها في أبين وشبوة، وإعادة ضبط أهدافها وعملياتها. وهذا التحذير صدر قبل أشهر من انهيار جبهة الساحل، ما يثبت أن مخاطر السياسة السعودية لم تكن خفية أو مستحيلة التوقع

كما استفادت شبكات التهريب التي تعمل بين اليمن والقرن الإفريقي. فضعف الرقابة على السواحل وتشتت أجهزة الأمن منح المهربين والجماعات المسلحة مجالاً أوسع لنقل الأسلحة والمكونات والمقاتلين

وتكشف دراسة صادرة عن مركز مكافحة الإرهاب في ويست بوينت عن شبكة مصالح متداخلة تجمع الحوثيين والقاعدة وحركة الشباب والمهربين في اليمن والصومال. ووفق الدراسة، أسهم التعاون البراغماتي بين الحوثيين والقاعدة في فتح قنوات مع حركة الشباب، بينما أصبحت تجارة السلاح والطائرات المسيّرة والمواد مزدوجة الاستخدام مصدراً للتمويل والنفوذ

لا يعني ذلك وجود تحالف عقائدي متماسك بين جماعات تنتمي إلى مذاهب ومشروعات مختلفة. العلاقة انتهازية تحكمها المصالح المشتركة والعداء لبعض الخصوم والحاجة إلى المال والسلاح والممرات. وهذه الطبيعة تجعلها أكثر مرونة، لأنها لا تحتاج إلى اتفاق سياسي شامل كي تعمل

تشير الدراسة نفسها إلى أن الحوثيين والقاعدة تبادلوا سجناء ومعلومات عن خصوم مشتركين، وأن هناك مؤشرات على نقل أسلحة وطائرات مسيّرة منخفضة الكلفة. كما ساهمت العلاقة مع القاعدة في ربط الحوثيين بشبكات حركة الشباب والتهريب في القرن الإفريقي

وبذلك لا يقتصر أثر تفكيك المنظومة الجنوبية على فتح ثغرة داخلية. إنه يضعف أحد جانبي خليج عدن في وقت تنمو فيه على الجانب الآخر شبكات القرصنة وحركة الشباب وتجارة السلاح. وهذا يحول البحر من حاجز بين أزمتين إلى ممر يصل بينهما

القاعدة والحوثيون: المستفيدون من خصم واحد

تقدم التجربة اليمنية مثالاً على أن التنظيمات المتعارضة عقائدياً تستطيع الاستفادة من انهيار الخصم المشترك. فالحوثيون والقاعدة خاضوا معارك دامية في البيضاء ومأرب ومناطق أخرى، لكنهما وجدا مصلحة في إضعاف القوات الجنوبية التي لاحقت القاعدة ومنعت الحوثيين من السيطرة على الجنوب

لم تكن السعودية بحاجة إلى التحالف مع أي من التنظيمين كي تخدمهما النتيجة. يكفي أن تضعف الطرف الذي يحاربهما، وتستبدله بقوة أقل خبرة، وتدفع المجتمع المحلي إلى رفض السلطة الجديدة، حتى تتوسع المساحة المتاحة للجماعات المسلحة

هـذه هـي النقطـة التـي يجـب أن يقـوم عليهـا النقـد المهنـي للسياسـة السـعودية. القضيـة ليسـت مؤامـرة سـعودية لتسـليم بـاب المنـدب لإيـران أو إعـادة القاعـدة. لا تتوافـر أدلـة على قـرار سـعودي مـن هـذا النـوع، كما أن التنظيـمين يمـثلان تهديـداً مباشراً للمملكـة. القضيـة أن الريـاض اتبعـت سياسـة هيمنـة أنتجـت نتيجـة تخـدم خصومهـا

الفشـل هنـا أكثر خطـورة مـن التواطـؤ المـفترض؛ لأنـه يكشـف عجـزاً في فهـم البيئـة المحليـة. لقـد اعتقـدت السـعودية أن الـولاء لهـا يعـوض الـخبرة والشرعيـة المحليـة، وأن التفـوق الجـوي يسـتطيع حـل المشـكلات السياسـية، وأن القضيـة الجنوبيـة يمكـن احتواؤهـا بمؤتمـر ترعـاه الريـاض، وأن الحوثـيين سـيظلون مقيديـن بالتفـاوض

انهـارت هـذه الافتراضـات تباعـاً. بقيـت القضيـة الجنوبيـة، وتحركـت القاعـدة، وتقـدم الحوثيـون، وأصبحـت السـعودية تطلـب حمايـة خارجيـة

الحجة السعودية وما لا تفسره

تقـول الحجـة السـعودية إن تحـرك المجلـس الانتقـالي نحـو حضرمـوت والمهـرة اقترب مـن حـدود المملكـة وهـدد أمنهـا، وإن الريـاض تدخلـت لمنـع تغيير أحـادي في خريطـة السـيطرة. وتؤكـد أن القـوات التـي دعمتهـا تعمـل تحـت مظلـة الحكومـة المـعترف بهـا دولياً، وأن هدفهـا توحيـد المؤسسـات العسـكرية واسـتعادة سـلطة الدولـة

هـذه الحجـة تـفسر الدافـع السـعودي المعلـن، لكنهـا لا تبرر حجـم الحـرب ولا نتائجهـا. حمايـة الحـدود لا تسـتوجب تفكيـك القـوة التـي تحمـي السـاحل مـن الحوثـيين، ولا تفـرض إخـراج فـرق مكافحـة الإرهـاب، ولا تقـتضي إلغـاء التمثيـل السـياسي الجنـوبي مـن الخـارج، ولا تبرر اسـتبدال الشراكـة بالوصايـة

لـو كان الهـدف محصـوراً في أمـن الحـدود، كان يمكـن التوصـل إلى ترتيبـات انتشـار وضمانـات ومراقبـة مشتركـة. لكـن مـا حـدث تجـاوز الحـدود إلى إعـادة تشـكيل السـلطة في عـدن وحضرمـوت وشـبوة، وإقصـاء قيـادات جنوبيـة، وفـرض بنيـة عسـكرية وسياسـية مواليـة للريـاض

ثـم جـاءت النتيجـة لتقـوض الحجـة نفسـها. فالسياسـة التـي قيـل إنهـا تحمـي الأمـن السـعودي انتهـت بوصـول الحوثـيين إلى بـاب المندب، واسـتهداف منشـآت المملكـة، وارتفـاع أخطـار الملاحـة والـطيران والنفـط. إذا كان معيـار نجـاح السياسـة هـو أمـن السـعودية، فإنهـا أخفقـت وفـق معيارهـا المعلـن

كما أن التشـبث بوحـدة اليمـن لم ينتـج دولـة موحـدة. الحوثيـون عـززوا سـلطتهم في الـشمال والسـاحل، وحكومـة المنفـى بقيـت عاجـزة عـن العودة إلى صنعـاء، والجنـوب ازداد رفضـاً للتدخـل السـعودي. الوحـدة التـي تفـرض بالقـوة على الجنـوب، بينما تترك صنعـاء للحوثـيين، لا تعيـد بنـاء الدولـة؛ إنهـا تحفـظ إطـاراً قانونيـاً فارغـاً تسـتخدمه الريـاض لإدارة نفوذها

إخفـاق سـعودي لا انتصـار إيـراني مطلـق

ينبغـي عـدم المبالغـة في تصويـر إيـران بوصفهـا قوة لا تُهـزم. طهـران تعرضـت لضربـات مؤلمـة، واقتصادهـا يواجـه ضغوطـاً، وبنيتهـا العسـكرية فقـدت قـدرات، كما أن توسـع الحوثـيين قـد يسـتدعي رداً إقليميـاً ودوليـاً يفـرض عليهـم كلفـة مرتفعـة

لكـن الاعتراف بحـدود القـوة الإيرانيـة لا يلغـي حقيقـة أن إيـران حققـت مكسـباً استراتيجيـاً على حسـاب السـعودية. فالقـوة تُقـاس أيضـاً بالقـدرة

على تحويل أخطاء الخصم إلى نفوذ. وقد نجحت طهران في الاحتفاظ بذراع حوثية متماسكة، بينما بددت الرياض تماسك المعسكر المقابل

معركة المخا لا تثبت أن إيران أقوى من الولايات المتحدة وإسرائيل عسكرياً. إنها تثبت أن الضربات الجوية ضد الدولة الراعية لا تكفي إذا بقيت شبكاتها الإقليمية فاعلة، وإذا عمل خصومها على تفكيك القوى المحلية القادرة على مواجهتها

وتثبت أيضاً أن السعودية لا تستطيع أن تكون بديلاً عن إيران في إدارة المنطقة. فالمشكلة ليست هوية الدولة التي تفرض نفوذها، بل منطق الهيمنة نفسه. إيران تستخدم الجماعات المسلحة والتهريب والعقيدة لتوسيع مجالها، والسعودية تستخدم الشرعية المعترف بها والتمويل والتدخل العسكري لإخضاع القرار المحلي. تختلف الأدوات، لكن النتيجة في الحالتين هي إضعاف المجتمعات وتحويل أراضيها إلى ساحات نفوذ

أمن المنطقة لا يتحقق بانتقال اليمن والجنوب من المجال الإيراني إلى المجال السعودي. يتحقق عندما تتوقف الدولتان عن التعامل معهما بوصفهما أوراقاً في صراع أكبر

الجنوب الذي لم يُهزم

أخطأت السعودية حين ساوت بين انهيار مواقع المجلس الانتقالي وانتهاء مشروع استقلال الجنوب. فالمشروعات الوطنية لا تُقاس بعدد المباني التي تسيطر عليها أو المناصب التي تحتفظ بها، بل بقدرتها على البقاء داخل المجتمع وإعادة إنتاج التنظيم والقيادة

أظهرت الاحتجاجات الجنوبية بعد أحداث يناير أن هناك فجوة بين السيطرة العسكرية والقبول السياسي. واستمرار المطالبة بالاستقلال يعني أن الرياض لم تحل المشكلة، بل نقلتها من المؤسسات إلى الشارع، ومن ترتيبات الشراكة إلى حالة رفض مفتوحة

كما أن تجربة الأشهر التالية أظهرت أن إقصاء الجنوب أضعف الأمن الإقليمي. فالقوات الجنوبية لم تكن عبئاً على المعسكر المناهض لإيران، بل كانت أحد مكوناته الأساسية. ومن دون شراكة تحترم أهدافها وخصوصيتها، يصعب بناء جبهة مستقرة في مواجهة الحوثيين

لا يقتضي ذلك قبول جميع مطالب المجلس الانتقالي أو منحه احتكاراً للتمثيل الجنوبي. لكنه يقتضي الاعتراف بأن القضية الجنوبية لا يمكن حلها في الرياض، ولا يجوز أن يكون مستقبل الجنوب نتيجة قرار سعودي أو تسوية ثنائية بين المملكة والحوثيين

مشروع السلام القابل للحياة يجب أن يمنح الجنوبيين حق تقرير مستقبلهم، ويتيح لجميع مكونات الجنوب المشاركة في صياغة عقد سياسي جديد، بعيداً عن الإكراه العسكري والوصاية الخارجية

من الهيمنة إلى السلام الإقليمي

وضعت معركة باب المندب السعودية أمام خيارين. الأول مواصلة السياسة نفسها: حشد قوات يمنية محلية، واستدعاء دعم خارجي، وتوسيع القصف، ومحاولة استعادة الساحل من دون معالجة أسباب انهيار الجبهة. قد يحقق هذا الخيار مكاسب مؤقتة، لكنه سيعيد إنتاج دورة الحرب والانقسام

أما الخيار الثاني فهو الاعتراف بأن الهيمنة فشلت.

وهـذا يتطلـب انسـحاباً سـعودياً مـن الجنـوب، وإنهـاء التدخـل في تشـكيل سـلطاته ومؤسسـاته، والتوقـف عـن اسـتخدام حكومـة المنفـى غطـاءً لقـرارات لا تـعبر عـن إرادة السـكان

لا يعنـي الانسـحاب تـرك فـراغ أمنـي. يمكـن بنـاء ترتيبـات إقليميـة لحمايـة بـاب المنـدب تقـوم على الشراكـة مـع القـوى المحليـة الجنوبيـة والسـاحلية، والتعـاون مـع الإمـارات ومصر ودول القـرن الإفريقـي، وتبـادل المعلومـات ومكافحـة التهريـب والقرصنـة والإرهـاب

لكـن هـذه الترتيبـات يجـب ألا تتحـول إلى صيغـة جديـدة للوصايـة. الأمـن البحـري المسـتدام يبـدأ مـن اسـتقرار اليابسـة، واسـتقرار الجنـوب يبـدأ مـن الاعتراف بحـق سـكانه في تحديـد نظامهـم السـياسي وإدارة مواردهـم وأمنهـم

كما يجـب أن يشـمل الـسلام الإقليمـي التزامـاً متبـادلاً بوقـف المشـاريع التوسـعية. على إيـران وقـف تسـليح الحوثـيين واسـتخدامهم للضغـط على الملاحـة والـدول المجـاورة. وعلى السـعودية وقـف اسـتخدام التمويـل والقـوة العسـكرية والتعيينـات السياسـية لإخضـاع الجنـوب واليمـن لنفوذهـا

لا يمكـن مطالبـة طهـران بالتـخلي عـن أذرعهـا، بينما تحتفـظ الريـاض بهياكل موازيـة وقـوات محليـة مرتبطـة بهـا وتتدخـل في القـرار السـياسي والإعلامـي. قواعـد الـسلام ينبغـي أن تطبـق على الجميـع

الخاتمة

بين يناير وسـبتمبر 2026، انتقلـت السـعودية مـن ذروة السـيطرة إلى لحظـة انكشـاف استراتيجـي. في يناير، اسـتخدمت قوتهـا لإضعـاف المجلـس الانتقـالي وإخـراج الـدور الإمـاراتي المتبقـي وإعـادة تشـكيل السـلطة في الجنـوب. وفي سـبتمبر، ظهـرت الكلفـة: جبهـة مفككـة، وقـوات عاجـزة عـن حمايـة المخـا، وحوثيـون على بـاب المنـدب، وإيـران تضغـط على ممريـن بحـريين

لم تفـكك السـعودية مشروع اسـتقلال الجنـوب. هـذا المشروع نجـا مـن الحـرب والإقصـاء واسـتمر في الشـارع. الـذي فككتـه الريـاض هـو التحالـف المناهض لإيـران، بمـا ضمـه مـن قـوات جنوبيـة وسـاحلية وخبرة إماراتيـة في مكافحـة الحوثـيين والقاعـدة

حققـت إيـران مكسـبها لأن خصمهـا السـعودي خلـط بين حمايـة الأمـن وفـرض الوصايـة، وبين قيـادة التحالـف واحتـكاره، وبين وحـدة الجبهـة ووحـدة اليمـن القسريـة. وحين جعلـت الريـاض إخضـاع الجنـوب أولويـة، أزالـت القـوة التـي كانـت تمنـع الحوثـيين مـن الوصـول إلى البحـر

لم تسـقط المخـا بسـبب نقـص البيانـات أو التحذيـرات. سـقطت لأن استراتيجيـة كاملـة بُنيـت على افتراض خاطـئ: أن التشـكيلات الموالية للسـعودية تسـتطيع أن تحـل محـل القـوى المحليـة صاحبـة القضيـة والـخبرة، وأن المال والـطيران يعوضـان غيـاب الشرعيـة والإرادة القتاليـة

تضـع معركـة بـاب المنـدب المنطقـة أمـام حقيقـة يصعـب تأجيلهـا. لا تسـتطيع السـعودية أن تحـل محـل إيـران بوصفهـا قـوة مهيمنـة، ولا يمكـن مواجهـة المشروع الإيـراني بمشروع توسـع سـعودي مضـاد. كلاهما ينتـج مقاومـة محليـة ودولاً ضعيفـة وفراغـات تسـتفيد منهـا الجماعـات المسـلحة

الحـل ليـس انتصـار الريـاض على طهـران داخـل اليمـن، بـل إخـراج اليمـن والجنـوب مـن صراعـهما. وهـذا يبـدأ بإنهـاء الوصايـة السـعودية، ووقـف النفـوذ الإيـراني، والاعتراف بحـق الجنـوب في تقريـر مسـتقبله،

وبناء منظومة أمنية إقليمية تقوم على المصالح المشتركة لا إخضاع الشركاء

لقد هدمت السعودية الجدار الذي كان يمنع إيران من الوصول إلى باب المندب. ومسؤوليتها اليوم ليست إعادة طلائه أو تحميل الآخرين مسؤولية سقوطه، بل الانسحاب من الأرض التي حوّلتها إلى ساحة نفوذ، وتعويض من أصابتهم حربها، وفتح الطريق أمام سلام لا تكون فيه الرياض أو طهران وصية على أحد

التوصيات

1. **الانسحاب السعودي الفوري وغير المشروط من الجنوب**، بما يشمل القوات والمستشارين ومراكز القيادة والهياكل العسكرية والأمنية التي أُنشئت أو أعيد تشكيلها لفرض النفوذ السعودي على القرار المحلي.

2. **وقف التدخل السياسي في شؤون الجنوب**، والامتناع عن تعيين القيادات أو فرض الحكومات والمؤتمرات والحوارات التي تُدار من الرياض أو تهدف إلى إنتاج تمثيل جنوبي خاضع للإرادة السعودية.

3. **وقف الأنشطة الإعلامية الممولة أو الموجهة سعودياً** التي تستهدف المشروع الجنوبي أو تبرر الحرب والوصاية، وإنهاء استخدام وسائل الإعلام والمؤسسات التابعة لحكومة المنفى في التحريض على القوى الجنوبية.

4. **وقف تمويل القوى والجماعات المعادية لمشروع استقلال الجنوب**، ولا سيما الأطراف التي أسهم تمكينها في تفكيك المعسكر المناهض للحوثيين وإيران، أو خلق بيئة استفاد منها تنظيم القاعدة وشبكات التهريب.

5. **تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة** لتوثيق العمليات العسكرية التي شنتها السعودية ضد الجنوب منذ 30 ديسمبر/كانون الأول 2025، وتحديد المسؤوليات عن الضحايا والاعتقالات والتهجير وتدمير المنشآت والممتلكات.

6. **التزام السعودية بالتعويض وجبر الضرر** عن الحرب العدوانية التي شنتها على الجنوب والقوى الحليفة داخل المعسكر المناهض لإيران، بما يشمل تعويض أسر الضحايا والجرحى والمتضررين وإعادة إعمار المنشآت المدنية والعسكرية والخدمية التي تعرضت للقصف أو التدمير.

7. **الإفراج عن المعتقلين والمحتجزين على خلفية مواقفهم السياسية الجنوبية**، والكشف عن مصير المخفيين قسراً، وإلغاء الملاحقات التي استُخدمت لإقصاء القيادات المناهضة للوصاية.

8. **إعادة الممتلكات والمقار والأصول المصادرة** إلى أصحابها ومؤسساتها، وإبطال الإجراءات التي ترتبت على قرارات سياسية صدرت تحت ضغط الحرب أو الاحتجاز أو الإكراه الخارجي.

9. **إجراء مراجعة مستقلة لبنية القوات التي أنشأتها السعودية**، ومنع استخدامها في الصراع السياسي الداخلي، وإعادة مسؤولية الأمن إلى مؤسسات محلية مهنية تعكس المجتمع الذي تعمل داخله.

10. **الاعتراف بحق شعب الجنوب في تقرير مستقبله السياسي** عبر عملية حرة تجري داخل الجنوب، بعيداً عن الإملاءات السعودية أو ترتيبات حكومة المنفى أو الصفقات الثنائية مع الحوثيين.

11. **إعادة بناء الجبهة المناهضة للمشروع الإيراني** على أساس الشراكة بين القوى المحلية

الجنوبية والساحلية والدول الإقليمية المتضررة من تهديد الحوثيين، مع الاستفادة من الخبرة الإماراتية المتراكمة في مكافحة الإرهاب وتأمين السواحل.

12. إنشاء منظومة إقليمية لحماية باب المندب وخليج عدن تشمل الجنوب والإمارات ومصر ودول القرن الإفريقي، وتختص بمكافحة تهريب السلاح والقرصنة والإرهاب وحماية الملاحة، من دون أن تتحول إلى أداة لفرض نفوذ دولة على أخرى.

13. وقف الدعم الإيراني للحوثيين وفرض رقابة دولية فعالة على طرق نقل الأسلحة والمكونات الصاروخية والطائرات المسيّرة، وربط أي تسوية مع طهران بالتزام واضح بعدم استخدام اليمن والممرات البحرية أداةً للضغط.

14. الدفع نحو اتفاق إقليمي لعدم التدخل ينهي مشاريع التوسع الإيرانية والسعودية على حد سواء، ويحظر تمويل الجماعات المحلية أو توظيفها لفرض النفوذ السياسي والعسكري.

15. ربط السلام البحري بالحل السياسي على اليابسة؛ فلا يمكن حماية باب المندب بقواعد عسكرية واتفاقات دفاعية بينما يستمر تفكيك الجنوب وحرمان سكانه من حقهم في اختيار مستقبلهم.

الهوامش والمراجع

1. Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED)، *Southern Yemen: How Did We Get Here, and What Happens Next?*، 15 يناير/كانون الثاني 2026.

2. Reuters، *UAE to Pull Remaining Forces from Yemen in Crisis with Saudi Arabia*، 30 ديسمبر/كانون الأول 2025.

3. Chatham House، *The Houthis' Capture of Mocha Has Transformed the War in Yemen and the Geopolitics of the Red Sea*، 14 سبتمبر/أيلول 2026.

4. Royal United Services Institute، *The Battle for Bab Al-Mandeb Is Becoming a Contest for Regional Power*، 21 سبتمبر/أيلول 2026.

5. Carnegie Middle East Center، *The Pit-falls of Saudi Arabia's Security-Centric Strategy in Yemen*، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

6. Combating Terrorism Center at West Point، *Looking West: The Houthis' Expanding Foot-print in the Horn of Africa*، 2024.

7. ACLED، *Al-Qaeda in the Arabian Peninsula: Sustained Resurgence in Yemen or Signs of Further Decline?*.

8. Center for Strategic and International Studies، *Preventing Iran's Military Reconstitution*، 2026.

9. The Soufan Center، *What Is the Status of Iran's Axis of Resistance?*، 25 سبتمبر/أيلول 2026.

10. Chatham House، *The Houthi Red Sea Blockade: Will Collective Maritime Security Be De-fended, or Break Down?*، 24 يوليو/تموز 2026.

11. Reuters، تقرير الهجوم على السفينة في باب المندب، 11 أغسطس/آب 2026.

12. Middle East Institute، *Security in South Yemen*، 2019.

13. Middle East Institute، *Riyadh Takes the Helm in Yemen*، 2026.

14. الأمم المتحدة، تقارير فريق الدعم التحليلي ورصد العقوبات بشأن تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة، 2025 و2026.

15. برنامج الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الجريمة البحرية، *Assessment of the Response to Illicit Weapons Trafficking in the Gulf of Aden and Red Sea*، 2024.

الدور السعودي في اليمن والجنوب..

تفسير النزاع من منظور نظريات العلاقات الدولية

دراسة تحليلية في القوة والمصلحة والهوية والتوازنات الإقليمية



☐ **خديجة محمد**

باحثة مقيمة في مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات ومجلة بريم

الملخص

تبحث هذه الدراسة في الدور السعودي في اليمن والجنوب من خلال توظيف النظريات الأساسية المفسرة للنزاعات الدولية، وفي مقدمتها الواقعية الكلاسيكية، والواقعية الجديدة، والتفسير الجيوبوليتيكي، والبنائية، ونظرية الاحتياجات الإنسانية، ونظرية النظم. وتنطلق من فرضية أن السياسة السعودية تجاه اليمن لا يمكن تفسيرها بالاعتبارات الأمنية المعلنة وحدها، بل ينبغي تحليلها ضمن شبكة من المصالح المرتبطة بأمن الحدود، وتوازن القوى الإقليمي، والموقع الجغرافي لليمن، وطبيعة العلاقة بين الدولة السعودية والقوى السياسية والعسكرية اليمنية والجنوبية

وتولي الدراسة اهتماماً خاصاً للتحولات التي شهدتها العلاقة بين السعودية والقوى الجنوبية منذ التدخل العسكري عام 2015، وللتناقض بين هدف مواجهة الحوثيين المدعومين من إيران وبين الخلافات التي نشأت داخل المعسكر المناهض لهم. كما تناقش موقع القضية الجنوبية في الحسابات السعودية، ومدى قدرة

النظريات التقليدية على تفسير نزاع تتداخل فيه المصالح الأمنية مع مطالب تقرير المصير والهوية السياسية

الكلمات المفتاحية: السعودية، اليمن، الجنوب، النزاعات الدولية، الواقعية السياسية، الجيوبوليتيك، البنائية، الحوثيون، القضية الجنوبية، توازن القوى

المقدمة

لا يمكن فهم النزاع اليمني بوصفه حرباً أهلية بين سلطة معترف بها دولياً وجماعة مسلحة استولت على مؤسسات الدولة فحسب. فمنذ التدخل العسكري بقيادة السعودية في مارس 2015، أصبح اليمن ساحة تتقاطع فيها المصالح الأمنية لدول الجوار مع التنافس الإقليمي، والتناقضات السياسية الداخلية، ومطالب الجماعات المحلية التي تختلف في تصورها لمستقبل الدولة

وقد أظهر استمرار النزاع أن امتلاك التفوق العسكري لا يكفي لتحقيق الأهداف السياسية، وأن التدخل الخارجي قد يغير طبيعة الصراع دون أن ينهي أسبابه. فالحرب التي بدأت بهدف معلن يتمثل في إعادة الحكومة المعترف بها دولياً والحد من نفوذ الحوثيين، تحولت تدريجياً إلى أزمة متعددة المستويات، تتداخل فيها مسألة أمن الحدود السعودية مع مستقبل السلطة في صنعاء، ووضع الجنوب، وأمن البحر الأحمر وباب المندب

وتبرز هنا إشكالية أساسية: هل كانت السياسة السعودية تجاه اليمن محكومة أساساً بمقتضيات الدفاع عن الأمن القومي، أم أن إدارة الرياض للنزاع ارتبطت أيضاً برغبتها في التأثير في التوازنات السياسية والعسكرية داخل اليمن، بما يحول دون نشوء ترتيبات إقليمية لا تستطيع التحكم في نتائجها؟

لا تفترض الدراسة أن هذين التفسيرين متعارضان بالضرورة. فمن الممكن أن تبدأ السياسة الخارجية باستجابة لتهديد أمني حقيقي، ثم تتطور أدواتها وأهدافها نتيجة التفاعلات الميدانية والمصالح التي تنشأ أثناء التدخل

وتزداد أهمية هذا السؤال عند الانتقال إلى القضية الجنوبية. فالجنوب يمتلك تاريخاً سياسياً مستقلاً، وارتبط بدولة ذات سيادة حتى الوحدة اليمنية عام 1990، ثم شهد تحولات سياسية وعسكرية عميقة عقب حرب 1994، وصولاً إلى ظهور الحراك الجنوبي عام 2007 وتأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي عام 2017.

ومن ثم، فإن التعامل مع الجنوب باعتباره مجرد امتداد جغرافي للنزاع في الشمال يغفل خصوصية المطالب السياسية التي تشكلت عبر عقود، ويحد من القدرة على تفسير العلاقة بين القوى الجنوبية والسعودية

أولاً: الإطار المنهجي ومستويات تحليل النزاع

تقوم الدراسة على منهج تحليلي مقارن يستخدم نظريات العلاقات الدولية لفهم السلوك السعودي تجاه اليمن والجنوب

وتعتمد ثلاثة مستويات مترابطة للتحليل:

المستوى الداخلي والمجتمعي: ويتناول أثر الهوية السياسية، والمطالب الاجتماعية، والاحتياجات الإنسانية، والانقسامات المحلية في استمرار النزاع

مستوى الدولة: ويركز على السعودية باعتبارها فاعلاً يسعى إلى حماية أمنه القومي وتحقيق مصالحه الاستراتيجية، وعلى كيفية توظيف أدوات القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية لتحقيق هذه الأهداف

مستوى النظام الإقليمي والدولي: ويبحث تأثير التنافس السعودي الإيراني، والتوازنات الخليجية، والمصالح الدولية في البحر الأحمر، وطبيعة النظام

الإقليمي على القرارات المتعلقة باليمن

وتكمن أهمية الجمع بين هذه المستويات في أن أياً منها لا يقدم تفسيراً كافياً بمفرده

فالنظر إلى الحرب من زاوية التنافس السعودي الإيراني وحدها لا يفسر نشأة القضية الجنوبية. كما أن التركيز على المظالم التاريخية الجنوبية لا يفسر جميع قرارات الرياض العسكرية. وبالمثل، فإن الجغرافيا الاستراتيجية تفسر أهمية اليمن، لكنها لا تحدد وحدها طبيعة السياسة التي ينبغي اتباعها تجاهه

وعليه، تتبنى الدراسة فرضية أن استمرار النزاع يرتبط بالتفاعل بين اختلال توازن القوى، وتضارب المصالح السياسية، وغياب تسوية تستوعب المطالب المحلية المختلفة

ثانياً: الواقعية الكلاسيكية وتفسير السلوك السعودي في اليمن

تعد الواقعية الكلاسيكية من أبرز النظريات التي يمكن الاستناد إليها لفهم السياسة السعودية تجاه اليمن

فوفقاً لهانس مورغانثو، تقوم العلاقات الدولية على سعي الدول إلى حماية مصالحها من خلال القوة، ولا يمكن تفسير سلوكها بالاعتماد على الخطاب الأخلاقي أو القانوني وحده

وتنطلق الواقعية من أربعة افتراضات رئيسية: أن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وأنها تتصرف بصورة عقلانية لتحقيق مصالحها، وأن الأمن القومي يمثل أولوية عليا، وأن توزيع القوة يؤثر في طبيعة العلاقات بين الدول

1. أمن الحدود بوصفه مصلحة استراتيجية

يمتد الحد البري بين السعودية واليمن لمسافة طويلة، وتكتسب المناطق الحدودية أهمية مباشرة للأمن السعودي

ومن هذا المنظور، يمكن تفسير التدخل السعودي في اليمن باعتباره استجابة لمخاوف تتعلق بوجود جماعة مسلحة معادية على الحدود الجنوبية للمملكة، وباحتمال حصولها على دعم عسكري وتقني من إيران

ويتيح هذا التفسير فهم دوافع الرياض المعلنة عند بدء التدخل، لكنه لا يكفي لتفسير جميع التحولات اللاحقة

فإذا كانت حماية الحدود هي الهدف المركزي، يصبح من الضروري التساؤل عن مدى مساهمة السياسات المتبعة في تقليص التهديد، وعن النتائج التي ترتبت على استمرار الحرب وتعدد مراكز القوة داخل اليمن

وتقتضي الواقعية السياسية تقييم السياسات وفق قدرتها على تحقيق المصلحة الوطنية، لا وفق النوايا المعلنة عند اتخاذ القرار

2. من حماية الأمن إلى إدارة موازين القوى

تميز الواقعية الكلاسيكية بين ثلاث غايات رئيسية لسلوك الدول: الحفاظ على القوة، وزيادتها، وإظهارها

ويمكن استخدام هذا التقسيم لفحص السياسة السعودية تجاه اليمن

فالتدخل العسكري المباشر يمثل استخداماً للقوة لحماية الأمن وتعديل التوازن العسكري. أما دعم تشكيلات سياسية وعسكرية محلية، فيمكن أن يمثل محاولة للتأثير في موازين القوى الداخلية

لكن هذه الأدوات تطرح معضلة عندما تصبح القوى المحلية نفسها صاحبة مشاريع سياسية متعارضة

فالسعودية تحتاج إلى شركاء محليين قادرين على

مواجهة الحوثيين وحماية المناطق الحدودية والممرات الاستراتيجية، لكنها تواجه في الوقت نفسه مطالب سياسية قد لا تتوافق مع رؤيتها لشكل الدولة اليمنية

وتظهر هذه المعضلة بصورة خاصة في العلاقة مع القوى الجنوبية

إذ إن مشاركة تشكيلات جنوبية في مواجهة الحوثيين لا تعني بالضرورة قبولها استمرار الوحدة اليمنية، كما أن دعم السعودية لتلك التشكيلات في مرحلة معينة لا يعني موافقتها على جميع أهدافها السياسية

وهنا يتحول التحالف العسكري من أداة لمواجهة خصم مشترك إلى ساحة لتفاوض غير محسوم بشأن توزيع السلطة ومستقبل الدولة

3. حدود القوة العسكرية

من أهم إسهامات الواقعية أن القوة ليست مجرد امتلاك الأسلحة، وإنما القدرة على تحويل الموارد المتاحة إلى نتائج سياسية

فالدولة قد تمتلك تفوقاً عسكرياً كبيراً دون أن تتمكن من فرض تسوية مستقرة، خصوصاً عندما تكون الأطراف المحلية قادرة على مواصلة القتال أو عندما تتعدد أهداف الحلفاء

وتوضح التجربة اليمنية أن التفوق الجوي والقدرات المالية لا يحسمان بالضرورة صراعاً تتداخل فيه الجغرافيا الجبلية، والبنى القبلية، والانقسامات السياسية، والشبكات المسلحة

ومن ثم، فإن تقييم الدور السعودي لا ينبغي أن يتوقف عند حجم الموارد التي استخدمتها الرياض، بل يجب أن يمتد إلى مدى نجاحها في تحقيق أهداف محددة وقابلة للقياس

ومن هذه الأهداف: تقليص التهديدات العابرة للحدود، وإضعاف القدرات العسكرية للحوثيين، وتعزيز الاستقرار في المناطق غير الخاضعة لسيطرتهم، وتوفير إطار سياسي يمكن أن يحظى بقبول القوى المحلية

ويكشف استمرار الخلاف بشأن هذه القضايا عن حدود المقاربة العسكرية عندما لا ترافقها تسوية سياسية واضحة

ثالثاً: الجيوبوليتيك السعودي.. الجغرافيا بوصفها محدداً للصراع

تمنح النظرية الجيوبوليتيكية الجغرافيا دوراً أساسياً في تفسير النزاعات، خصوصاً عندما تتعلق المنافسة بأراضٍ حدودية أو ممرات بحرية أو مناطق غنية بالموارد الطبيعية

وقد أسهم فريدريك راتزل وهالفورد ماكيندر وألفريد ماهان ونيكولاس سبيكمان في تطوير مقاربات تربط بين القوة السياسية والموقع الجغرافي

وتبرز أهمية هذه المدرسة عند دراسة اليمن، لأن موقعه يجعله جزءاً من منظومة الأمن في شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر وخليج عدن

1. اليمن في الجغرافيا الأمنية السعودية

لا يمثل اليمن بالنسبة إلى السعودية مجرد دولة مجاورة، بل يشكل امتداداً جغرافياً لأمن حدودها الجنوبية

وتتداخل في هذا الامتداد اعتبارات متعددة، من بينها حركة السكان والتجارة، والمناطق القبلية العابرة للحدود، والتهريب، والمخاطر العسكرية المرتبطة بالجماعات المسلحة

وتفسر هذه العوامل جانباً من الاهتمام السعودي المستمر باليمن، الذي سبق التدخل العسكري عام 2015 بعقود

وقد تناولت دراسة نشرها مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية بعنوان «دور السعودية في جنوب اليمن» هذا الامتداد التاريخي، مشيرة إلى أن الرياض استخدمت عبر مراحل مختلفة التحالفات المحلية والمساعدات الاقتصادية والنفوذ السياسي لتعزيز موقعها في اليمن. كما رصدت تحول حضورها العسكري والسياسي في المحافظات الجنوبية خلال سنوات الحرب.

لكن الجغرافيا لا تحدد تلقائياً ما إذا كانت السياسة المناسبة هي التدخل العسكري المباشر، أو بناء التحالفات المحلية، أو التفاوض مع الخصوم، أو دعم مؤسسات الدولة

إنها تحدد أهمية المكان، بينما تحدد الخيارات السياسية طبيعة التعامل معه

2. حضرموت والمهرة.. الأمن الحدودي أم النفوذ الاستراتيجي؟

تكتسب حضرموت والمهرة أهمية خاصة في الحسابات السعودية بسبب موقعهما في شرق اليمن، وارتباطهما بالمناطق الحدودية والممرات المؤدية إلى بحر العرب

ومن منظور جيوبوليتيكي، يمكن النظر إلى الحضور السعودي في هاتين المحافظتين باعتباره محاولة لتأمين مجال جغرافي ذي أهمية استراتيجية

غير أن تفسير هذا الحضور بوصفه إجراءً أمنياً خالصاً لا يكفي لفهم جميع آثاره

فكلما توسع التدخل الخارجي في إدارة التشكيلات العسكرية أو التأثير في السلطات المحلية، أصبح جزءاً من التنافس على السلطة داخل المنطقة نفسها

وهنا تنشأ إشكالية السيادة المحلية: من يملك القرار الأمني والعسكري؟ وهل تنبع الأولويات من احتياجات السكان والمؤسسات المحلية، أم من حسابات الدولة الخارجية الأكثر قدرة على التمويل والتسليح؟

وقد رصد مركز صنعاء توسع الانتشار السعودي في محافظات جنوبية وشرقية، من المهرة إلى عدن، وربطه بأهداف تتعلق باحتواء التهديد الحوثي وتعزيز النفوذ في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً.

ويمكن تفسير هذا السلوك من خلال مفهوم المجال الاستراتيجي، دون افتراض أن كل انتشار عسكري يمثل بالضرورة مشروعاً دائماً للسيطرة على الأراضي

3. باب المندب والبحر الأحمر

يكتسب الجنوب أهمية تتجاوز الحدود البرية السعودية

فموقع عدن وقرب السواحل الجنوبية من باب المندب يجعلان المنطقة جزءاً من شبكة التجارة البحرية الدولية، ومن الحسابات الأمنية المرتبطة بالبحر الأحمر وخليج عدن

ومن منظور ألفريد ماهان، الذي أولى القوة البحرية والممرات الاستراتيجية أهمية مركزية، فإن السيطرة على السواحل والموانئ تؤثر في قدرة الدول على حماية التجارة وإدارة المنافسة الإقليمية

وفي الحالة اليمنية، لا يعني ذلك أن السيطرة على ميناء أو ساحل واحد تكفي للتحكم في حركة الملاحة، لكنه يوضح لماذا أصبحت المناطق الساحلية ذات أهمية متزايدة للأطراف المحلية والإقليمية

وقد اكتسب هذا البعد أهمية إضافية مع تصاعد الهجمات الحوثية على الملاحة في البحر الأحمر

ويشير تقرير لمكتبة مجلس العموم البريطاني، صدر في أكتوبر 2026، إلى تجدد المواجهة السعودية الحوثية واتساع سيطرة الحوثيين على مناطق من ساحل البحر الأحمر خلال العام، بما يثير مخاوف متصلة بحرية الملاحة.

وتظهر هنا مفارقة استراتيجية: إذا كان الهدف السعودي هو تقليص النفوذ الإيراني وحماية الممرات البحرية، فإن الخلافات العسكرية والسياسية داخل المناطق المناهضة للحوثيين قد تؤدي إلى إضعاف القدرة الجماعية على تحقيق هذا الهدف

وهذا لا يثبت أن الرياض قصدت تعزيز موقع الحوثيين، لكنه يضع نتائج سياساتها ضمن نطاق المساءلة الاستراتيجية

رابعاً: الواقعية الجديدة.. كيف أثّر النظام الإقليمي في قرارات الرياض؟

تنقل الواقعية الجديدة، التي ارتبطت بصورة خاصة بكينيث والتز، مركز التفسير من دوافع القادة وطبيعة الدول إلى بنية النظام الدولي وتوزيع القوة داخله

فالدول، وفق هذا المنظور، تتصرف في بيئة تفتقر إلى سلطة عليا قادرة على ضمان أمنها، ولذلك تعتمد على قدراتها وتحالفاتها لتحقيق البقاء

1. التنافس السعودي الإيراني

يمكن تفسير الحرب اليمنية ضمن التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران، لكن هذا التفسير يحتاج إلى تحديد حدود تأثير العامل الخارجي

فالحوثيون نشأوا في سياق يمني محلي، وارتبط صعودهم بتاريخ من الصراعات مع السلطة المركزية، قبل أن تتعمق علاقاتهم بإيران وتتطور أشكال الدعم الذي يتلقونه منها

ويشير تقرير لخدمة أبحاث الكونغرس الأميركي إلى أن الهجمات الحوثية العابرة للحدود ازدادت تعقيداً مع تعمق الدعم الإيراني بمرور الوقت.

ومن منظور الواقعية الجديدة، يمكن قراءة تدخل السعودية بوصفه محاولة لمنع اختلال التوازن الإقليمي لمصلحة إيران

لكن استمرار الحرب يطرح سؤالاً عن قدرة التدخل على إعادة التوازن، خصوصاً إذا أصبحت الجماعة التي استهدفها التدخل أكثر قدرة على تهديد الحدود والملاحة

2. المعضلة الأمنية

تشرح الواقعية الجديدة مفهوم المعضلة الأمنية: قد تتخذ دولة إجراءات تعتبرها دفاعية، بينما يفسرها الطرف المقابل باعتبارها تهديداً، فيرد بتعزيز قدراته العسكرية، فتزداد المخاوف المتبادلة

وينطبق هذا الإطار على جوانب من العلاقة السعودية الحوثية

فالسعودية تبرر تدخلها بالحاجة إلى حماية أمنها، بينما تستخدم الجماعة الحوثية خطاب مقاومة التدخل الخارجي لتبرير التعبئة العسكرية واستمرار السيطرة على مناطق نفوذها

ولا يعني هذا التفسير المساواة بين الطرفين قانونياً أو سياسياً، وإنما يوضح كيف يمكن للتفاعلات المتبادلة أن تنتج تصعيداً يتجاوز الدوافع الأولية

3. التنافس داخل المعسكر الواحد

لا تقتصر معضلة التوازن على العلاقة بين السعودية وإيران

فداخل المعسكر المناهض للحوثيين، ظهرت خلافات بشأن توزيع النفوذ والسلطة وشكل الدولة ومستقبل الجنوب

وقد وثق المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية التباينات التي ظهرت بين القوى الجنوبية والحكومة اليمنية المدعومة من السعودية، وأشار إلى أن اتفاق الرياض عام 2019 جاء بعد مواجهات مسلحة في عدن.

ويكشف ذلك عن مشكلة نظرية مهمة: التحالف الذي يتشكل لمواجهة تهديد مشترك لا يضمن استمرار وحدة أعضائه إذا كانت مصالحهم النهائية متعارضة

فالقوى الجنوبية قد تعتبر هزيمة الحوثيين وسيلة لحماية الجنوب وتحقيق تطلعاته السياسية، بينما تنظر قوى أخرى إلى الحرب باعتبارها طريقاً لإعادة توحيد مؤسسات الدولة اليمنية

وتحاول السعودية إدارة هذه المصالح المتعارضة، لكن نجاحها في ذلك يعتمد على قدرتها على إيجاد تسوية مقبولة، لا على استمرار تفوقها العسكري أو المالي وحده

خامساً: النظرية البنائية.. الهوية الجنوبية وحدود السياسة السعودية

تقدم النظرية البنائية تفسيراً مختلفاً للنزاعات الدولية، إذ تركز على الأفكار والهويات والتصورات المتبادلة، بدلاً من اختزال السلوك السياسي في المصالح المادية

ويرى ألكسندر وندت أن هويات الفاعلين ومصالحهم تتشكل عبر التفاعل الاجتماعي والسياسي، وليست معطيات ثابتة سابقة على العلاقات بينهم

وتكتسب هذه الفكرة أهمية خاصة في دراسة القضية الجنوبية

1. القضية الجنوبية بوصفها نزاعاً على الهوية والشرعية

لا يمكن تفسير المطالب الجنوبية بالاستقلال من خلال الموارد الاقتصادية أو المواقع العسكرية وحدها

فالقضية ترتبط أيضاً بذاكرة سياسية واجتماعية تشكلت خلال مراحل مختلفة، منها قيام دولة الجنوب السابقة، والوحدة عام 1990، وحرب 1994، ثم الحراك الجنوبي الذي ظهر عام 2007.

وقد أسهمت هذه التحولات في تشكيل تصورات متباينة للشرعية السياسية

فبالنسبة إلى القوى المطالبة باستعادة الدولة الجنوبية، لا تمثل الوحدة اليمنية مجرد ترتيب دستوري، بل ترتبط بتجربة سياسية ترى أنها أفضت إلى اختلالات في توزيع السلطة والثروة والتمثيل

أما القوى المتمسكة بالوحدة، فتنظر إليها باعتبارها إطاراً قانونياً وسياسياً ينبغي الحفاظ عليه أو إصلاحه

وتفسر البنائية لماذا يصعب حل هذا الخلاف بمجرد توزيع المناصب أو دمج التشكيلات العسكرية

فالمشكلة لا تتعلق فقط بحجم المشاركة في السلطة، وإنما بمعنى الدولة نفسها وبالجهة التي تمتلك الحق في تحديد مستقبلها

2. السعودية وإعادة تعريف الحليف الجنوبي

تتيح البنائية فهم التحول في علاقة السعودية بالقوى الجنوبية من خلال تغير التصورات المتبادلة

ففي بداية الحرب، التقت المصالح السعودية والجنوبية عند مواجهة التقدم الحوثي

لكن استمرار التعاون العسكري لم يؤدِ إلى توحيد الرؤية السياسية بشأن مستقبل الجنوب

ومع تصاعد الخلافات، أصبحت كل جهة تعيد تفسير سلوك الأخرى

فقد تنظر الرياض إلى بعض التحركات الجنوبية باعتبارها تحدياً لترتيبات السلطة التي تدعمها، بينما تنظر القوى الجنوبية إلى التدخل السعودي في

شؤونها العسكرية والسياسية باعتباره محاولة للحد من استقلال قرارها.

وتتعمق الأزمة عندما تنتقل هذه التصورات من الخلاف السياسي إلى المواجهة العسكرية

وقد أشار تقرير مكتبة مجلس العموم البريطاني في أكتوبر 2026 إلى إعادة ترتيب واسعة للقوى العسكرية والسياسية في الجنوب خلال ديسمبر 2025 ويناير 2026، وإلى تراجع المجلس الانتقالي الجنوبي عن مواقع كان قد سيطر عليها.

ومن منظور بنائي، لا تقتصر نتائج هذه التطورات على تغيير السيطرة الميدانية، بل تشمل إعادة تشكيل الثقة والعداء والهوية السياسية بين الأطراف

3. لماذا لا تكفي التسويات المفروضة؟

تساعد النظرية البنائية على تفسير محدودية التسويات التي تركز على توزيع السلطة دون معالجة تصور الأطراف لهويتها السياسية

فالاتفاق الذي يمنح القوى الجنوبية تمثيلاً حكومياً قد يخفف الخلاف حول المناصب، لكنه لا يجيب بالضرورة عن مطالب تقرير المصير

وفي المقابل، فإن الاعتراف بوجود قضية جنوبية لا يحدد تلقائياً شكل الحل النهائي، سواء أكان استقلالاً أم اتحاداً فيدرالياً أم ترتيباً سياسياً آخر

وتكمن أهمية المقاربة البنائية في التأكيد أن التسوية المستقرة تتطلب التعامل مع التصورات السياسية والاجتماعية التي تمنح المطالب المحلية مشروعيتها لدى أصحابها

وهذا يقتضي عدم اختزال القضية الجنوبية في علاقة بين السعودية والمجلس الانتقالي وحدهما، لأن الجنوب يضم قوى سياسية واجتماعية متعددة، وتختلف المواقف داخله بشأن شكل الدولة والتمثيل والموارد

سادساً: نظرية الاحتياجات الإنسانية.. لماذا لا تنهي التسويات العسكرية النزاع؟

تنطلق نظرية الاحتياجات الإنسانية، التي ارتبطت بأعمال جون بورتون ويوهان غالتونغ، من أن النزاعات لا تنشأ بسبب التنافس على الموارد وحده، وإنما تتفاقم عندما تعجز الجماعات عن إشباع احتياجات أساسية، مادية أو معنوية

وتشمل هذه الاحتياجات الأمن والغذاء والسكن، إلى جانب الحرية والهوية والعدالة والاعتراف السياسي

وتتميز النظرية بالفصل بين الاحتياجات التي يصعب الاستغناء عنها، والمطالب التي يمكن التفاوض بشأن بدائل لها

1. القضية الجنوبية بين المشاركة السياسية وتقرير المصير

يمكن توظيف هذه النظرية لفهم أحد أوجه القصور في التسويات التي جرت برعاية السعودية

فإذا كانت المطالب الجنوبية ترتبط، لدى قطاعات من المجتمع، بالحاجة إلى الاعتراف بالهوية السياسية والقدرة على تقرير المستقبل، فإن منح ممثلين جنوبيين حقائب وزارية لا يعالج بالضرورة جوهر النزاع

وقد نص اتفاق الرياض، الموقع في نوفمبر 2019 بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، على ترتيبات سياسية وعسكرية وأمنية، شملت تشكيل حكومة مناصفة بين الشمال والجنوب وإعادة تنظيم القوات تحت مؤسسات الدولة.

لكـن الاتفـاق لم يحسـم الـخلاف الأسـاسي حـول مسـتقبل الدولـة

ومـن منظـور الاحتياجـات الإنسـانية، يمكـن تفـسير محدوديـة الاتفـاق بـأن معالجـة التمثيـل السـياسي لا تعـادل بـالضرورة معالجـة المطالـب المتعلقـة بالهويـة وتقريـر المـصير

ولا يعنـي ذلـك أن الاسـتقلال هـو الحـل الوحيـد الممكـن نظريـاً، وإنمـا أن أي تسـوية تتجاهـل هـذه المطالـب سـتظل معرضـة للاعتراض، حتـى لـو نجحـت مؤقتـاً في وقـف القتـال

2. الأثر الاجتماعي للسياسة السعودية

تتجـاوز نتائـج التدخـل الخارجـي مسـألة السـيطرة العسـكرية

فالحـرب تؤثـر في قـدرة السـكان على الحصـول على الخدمـات، وفي انتظـام الرواتـب، واسـتقرار الأسـواق، وإمكانيـة التنقـل، والشـعور بالأمـن

وعندمـا تتنافـس قـوى متعـددة على إدارة المؤسسـات المحليـة، يصبـح المواطـن معرضـاً لتداعيـات الانقسـام حتـى في المناطـق البعيـدة عـن خطـوط المواجهـة

وتـزداد أهميـة هـذه المسـألة في عـدن والمحافظـات الجنوبيـة، حيـث يرتبـط الاسـتقرار السـياسي بقـدرة المؤسسـات على تـوفير الكهربـاء والميـاه والصحـة والتعليـم وإدارة المـوارد العامـة

ومـن ثـم، فـإن تقييـم الـدور السـعودي يتطلـب النظـر إلى أثـر سياسـاته في هـذه الاحتياجـات، وليـس إلى نتائـج التحالفـات العسـكرية وحدهـا

ويـثير ذلـك سـؤالاً بشـأن مـدى مسـاهمة الدعـم الاقتصـادي السـعودي في بنـاء مؤسسـات محليـة قـادرة على الاسـتمرار، مقابـل مـا قـد ينشـأ مـن اعـتماد مـالي وسـياسي طويـل الأمـد على المسـاعدات الخارجيـة

3. الأمن بوصفه احتياجاً جماعياً

الأمـن في نظريـة الاحتياجـات الإنسـانية لا يعنـي فقـط غيـاب العمليـات العسـكرية

فالمجتمـع يحتـاج أيضـاً إلى مؤسسـات يمكنـه الوثـوق بهـا، وإلى قواعـد قانونيـة مسـتقرة، وإلى حمايـة مـن الاعتقـال التعسـفي والعنـف السـياسي والتدخـل المسـلح

ولهـذا فـإن تفكيـك تشـكيلات أمنيـة أو دمجهـا أو إعـادة توزيعهـا لا يمكـن تقييمـه مـن زاويـة تبعيتهـا السياسـية وحدهـا

بـل ينبغـي دراسـة أثـر تلـك الإجـراءات في كفـاءة مكافحـة الإرهـاب، وحمايـة السـكان، واسـتمرارية العمـل المـؤسسي

وينطبـق ذلـك على التغـييرات التـي شـهدتها التشـكيلات الأمنيـة الجنوبيـة، بمـا فيهـا القـوات التـي شـاركت في مواجهـة تنظيـم القاعـدة

فـإذا أدت إعـادة تنظيـم هـذه القـوات إلى تعزيـز القيـادة الموحـدة والمسـاءلة، فقـد تسـهم في الاسـتقرار. أمـا إذا أفضـت إلى إضعـاف القـدرات الأمنيـة دون تـوفير بديـل فعـال، فقـد تنشـأ فجـوات تسـتفيد منهـا الجماعـات المسـلحة

وهـذه نتيجـة تحليليـة مشروطـة، لا يمكـن الجـزم بحدوثهـا في حالـة محـددة دون بيانـات ميدانيـة عـن انتشـار القـوات ومسـتوى الهـجمات والقـدرات العملياتيـة قبـل التغـييرات وبعدهـا

سـابعاً: النظريـة الديمغرافيـة.. السـكان والهجـرة والمـوارد في النـزاع اليمنـي

تسـتند النظريـة الديمغرافيـة، في أحـد أصولهـا، إلى أفـكار تومـاس مالتـوس المتعلقـة بالتفـاوت بين النمـو السـكاني والمـوارد المتاحـة

وقـد طـور باحثـون لاحقـون هـذه المقاربـة، ومنهـم

بـول كينيـدي، بالربـط بين التحـولات السـكانية والهجـرة والضغـوط الاقتصاديـة والتنافـس الـدولي

لكـن تطبيقها على اليمـن يتطلـب الحـذر مـن تحويـل الكثافـة السـكانية إلى سـبب تلقـائي للحـرب

فالنزاعـات لا تنشـأ لمجـرد زيـادة السـكان، وإنمـا تتأثـر بكيفيـة توزيـع المـوارد، وقـدرة المؤسسـات على تـوفير الخدمـات، وطبيعـة الفـرص الاقتصاديـة والسياسـية

1. التفاوت السكاني بين الشمال والجنوب

يمثـل التفـاوت في التوزيـع السـكاني بين المناطـق اليمنيـة أحـد العوامـل المؤثـرة في النقـاش بشـأن التمثيـل السـياسي وتقاسـم المـوارد

فـأي تسـوية تقـوم حصراً على الـوزن السـكاني قـد تـثير اعتراضـات لـدى قـوى تـرى أن حقوقهـا السياسـية لا ينبغـي أن تتحـدد بعـدد السـكان وحـده

وفي المقابـل، فـإن تجاهـل الاعتبـارات السـكانية في توزيـع المـوارد والخدمـات قـد يـؤدي إلى اخـتلالات أخـرى

ومـن هنـا تظهـر أهميـة التمييـز بين ثلاثـة أمـور: التمثيـل الديمقراطـي، وحقـوق الأقاليـم أو الجماعـات السياسـية، والعدالـة في توزيـع المـوارد العامـة

ولا تقـدم النظريـة الديمغرافيـة حلاً جاهـزاً لهـذا التداخـل، لكنهـا تسـاعد على تفـسير أسـباب اسـتمرار الـخلاف بشـأن الصيـغ الدسـتورية الممكنـة

2. النزوح والهجرة إلى السعودية

أدت الحـرب اليمنيـة إلى موجـات مـن النـزوح الـداخلي والهجـرة، وأصبحـت حركـة السـكان جـزءاً مـن العلاقـة الاقتصاديـة والأمنيـة بين اليمـن والسـعودية

وتؤثـر السياسـات المتعلقـة بالحـدود والإقامـة والعمـل والتحـويلات الماليـة في أوضـاع الأسر اليمنيـة، وفي الاقتصـادات المحليـة التـي تعتمـد على دخـل العامـلين في الخـارج

ومـن منظـور ديمغـرافي، فـإن أي تحـول كـبير في هـذه السياسـات قـد ينعكـس على الاسـتقرار الاجتماعـي والاقتصـادي داخـل اليمـن

لكـن لا يصـح تفـسير السياسـة السـعودية تجـاه العمالـة اليمنيـة باعتبارهـا أداة سياسـية للضغـط إلا إذا توفـرت أدلـة تربـط بين قـرارات محـددة وأهـداف سياسـية معلنـة أو موثقـة

وتبقـى أهميـة النظريـة هنـا في إبـراز أن العلاقـات بين الـدول لا تقـتصر على الجيـوش والحكومـات، بـل تشـمل المجتمعـات التـي تتأثـر مبـاشرة بالقـرارات الحدوديـة والاقتصاديـة

ثامنـاً: نظريـة النظـم.. كيـف تحولـت الحـرب إلى شـبكة مـن الأزمـات المتداخلـة؟

تنظـر نظريـة النظـم إلى العلاقـات الدوليـة باعتبارهـا شـبكة مـن الوحـدات المتفاعلـة، حيـث يؤثـر التـغير في أحـد مكونـات النظـام في بقيـة المكونـات

وقـد أسـهم مورتـن كابلان وديفيـد سـنغر وتشـارلز ماكليلانـد في تطويـر هـذه المقاربـة، التـي تركـز على العلاقـات بين المـدخلات والمخرجـات والتغذيـة الراجعـة

وتوفـر النظريـة إطـاراً مـهماً لتحليـل الحـرب اليمنيـة، لأنهـا تكشـف محدوديـة التعامـل مـع كل جبهـة أو طـرف بصـورة منفصلـة

1. اليمن كنظام صراع مترابط

يمكـن النظـر إلى النـزاع اليمنـي باعتبـاره نظامـاً يضـم أطرافـاً متعـددة: الحوثـيين، والحكومـة المـعترف بهـا دوليـاً، والقـوى الجنوبيـة، والتشـكيلات العسـكرية المحليـة، والسـعودية، والإمـارات، وإيـران، إلى جانـب القـوى الدوليـة المؤثـرة

ولا يعمل أي من هذه الأطراف بمعزل عن الآخرين.

فعندما تتغير موازين القوى في الجنوب، تتأثر قدرة المعسكر المناهض للحوثيين على توزيع قواته وموارده

وعندما تتصاعد الهجمات الحوثية على الملاحة، تتغير حسابات القوى الدولية والإقليمية

وعندما تتعثر مؤسسات الحكومة، تتأثر شرعية الأطراف المرتبطة بها، حتى لو احتفظت هذه الأطراف بقدرات عسكرية

وبالتالي، فإن القرار السعودي المتعلق بتشكيل عسكري أو محافظة جنوبية قد يترك آثاراً تتجاوز المنطقة التي اتخذ القرار بشأنها

2. اتفاق الرياض بوصفه محاولة لإعادة تنظيم النظام

يمكن قراءة اتفاق الرياض عام 2019 باعتباره محاولة سعودية لإعادة تنظيم العلاقات داخل المعسكر المناهض للحوثيين

فقد استهدف الاتفاق إنهاء المواجهة بين الحكومة والمجلس الانتقالي، وإعادة توزيع المناصب، وتوحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية

ورحب مجلس الأمن الدولي بالاتفاق عند توقيعه، واعتبره خطوة نحو تسوية سياسية شاملة، مع تأكيده وحدة اليمن وسيادته وضرورة معالجة شواغل جميع اليمنيين، بمن فيهم سكان الجنوب.

لكن الصعوبات التي واجهت التنفيذ كشفت عن الفارق بين تصميم الترتيبات السياسية وقدرة الأطراف على تطبيقها

وقد أشار مركز صنعاء إلى أن تعثر الالتزامات المتعلقة بالدمج السياسي والعسكري سمح بتجدد المواجهات بين القوى المناهضة للحوثيين، وهو ما استفادت منه الجماعة في جبهات أخرى. ومن منظور نظرية النظم، لم تكن المشكلة في بند منفرد من الاتفاق، وإنما في عدم قدرة الترتيبات المقترحة على معالجة العلاقات المتشابكة بين السلطة والسلاح والموارد والشرعية السياسية

3. آثار إعادة ترتيب القوى الجنوبية في 2026

تكتسب التطورات التي شهدها الجنوب بين ديسمبر 2025 ويناير 2026 أهمية خاصة عند تحليلها من منظور النظم

فقد رافقتها تغييرات في موازين القوى العسكرية والسياسية داخل المناطق المناهضة للحوثيين

ويوثق تقرير مكتبة مجلس العموم البريطاني الصادر في أكتوبر 2026 تراجع المجلس الانتقالي الجنوبي، وإعادة تشكيل التوازنات داخل مجلس القيادة الرئاسي، بالتزامن مع استمرار التهديد الحوثي وتصاعد المواجهة لاحقاً.

ويمكن اختبار نتائج هذه التطورات من خلال ثلاثة مؤشرات: قدرة التشكيلات الجديدة على حفظ الأمن، ومدى تماسك القوى المناهضة للحوثيين، والتغير في مستوى التهديدات العسكرية على الحدود والممرات البحرية

ولا يكفي تغير السيطرة الميدانية لإثبات نجاح إعادة الترتيب أو فشلها

فالنتيجة الأهم تتعلق بقدرة النظام السياسي والعسكري الجديد على إنتاج استقرار مستدام، لا بمجرد نقل السيطرة من طرف إلى آخر

تاسعاً: مقارنة تفسيرية بين النظريات

تظهر أهمية توظيف أكثر من نظرية عندما نضع السياسة السعودية أمام الأسئلة التي تحاول كل مدرسة الإجابة عنها

النظرية	تفسيرها للدور السعودي	حدود التفسير
الواقعية الكلاسيكية	حماية الأمن القومي وتوظيف القوة والتحالفات لتحقيق المصالح	لا تفسر وحدها مطالب الهوية وتقرير المصير
الجيوبوليتيك	أهمية الحدود وحضرموت والمهرة وعدن وباب المندب	الجغرافيا لا تحدد بالضرورة طبيعة القرار السياسي
الواقعية الجديدة	تأثير التنافس السعودي الإيراني وتوازن القوى الإقليمي	قد تقلل من أهمية الانقسامات المحلية
البنائية	اختلاف تصورات الشرعية والهوية بين الرياض والقوى الجنوبية	لا تكفي وحدها لقياس القدرات العسكرية والاقتصادية
الاحتياجات الإنسانية	أثر الأمن والعدالة والاعتراف السياسي والخدمات في استمرار النزاع	تحتاج إلى بيانات اجتماعية وميدانية لتحديد حجم التأثير
الديمغرافية	أثر السكان والنزوح والهجرة وتوزيع الموارد	لا تثبت علاقة حتمية بين النمو السكاني والحرب
نظرية النظم	ترابط الجبهات والتحالفات والمؤسسات والنتائج غير المباشرة	تحتاج إلى تحديد دقيق للعلاقات السببية بين المكونات

وتوضح المقارنة أن تفسير السياسة السعودية باعتبارها مشروعاً أمنياً فقط يظل ناقصاً، مثلما أن تفسيرها باعتبارها سعياً إلى النفوذ فقط لا يستوعب جميع التهديدات التي تواجهها المملكة

فالأمن والنفوذ ليسا بالضرورة هدفين منفصلين في السياسة الخارجية، وقد يتحول السعي إلى أحدهما إلى وسيلة لتحقيق الآخر

لكن المشكلة تظهر عندما تؤدي أدوات تعزيز النفوذ إلى إضعاف الشركاء المحليين أو تعميق النزاعات التي كان التدخل يستهدف احتواءها

عاشراً: التناقض الاستراتيجي في السياسة السعودية تجاه الجنوب

تسمح النظريات السابقة بصياغة إشكالية مركزية تتعلق بالسياسة السعودية في اليمن: كيف يمكن لدولة أن تسعى إلى احتواء تهديد عسكري على حدودها، وفي الوقت نفسه تدخل في خلافات عميقة مع قوى محلية شاركت في مواجهة ذلك التهديد؟

لا تكمن الإجابة في افتراض وجود سياسة سعودية واحدة ثابتة طوال سنوات الحرب.

فقد تغيرت الظروف العسكرية، وتبدلت التحالفات، وتطورت أولويات الرياض بين مواجهة الحوثيين، وإدارة المناطق الخاضعة للحكومة المعترف بها دولياً، والبحث عن تسوية سياسية

لكن هذه التحولات تطرح ثلاثة تناقضات تستحق الدراسة.

1. التناقض بين وحدة اليمن وتعدد مراكز السلطة

تؤكد السعودية دعم وحدة اليمن، لكنها تعاملت خلال الحرب مع تشكيلات سياسية وعسكرية متعددة،

تمتلك بعضها مشاريع متعارضة بشأن مستقبل الدولة

وكان ذلك مفهوماً في سياق الضرورات العسكرية لمواجهة الحوثيين، لكنه أنتج مع مرور الوقت مشكلة تتعلق بتوحيد القرار السياسي والعسكري

فإذا كانت الوحدة السياسية هدفاً استراتيجياً، فإن بناء مؤسسات قادرة على تمثيل المجتمعات المحلية يصبح شرطاً ضرورياً لتحقيقها

أما الاعتماد على التوازن بين تشكيلات متنافسة دون معالجة خلافاتها السياسية، فقد يؤدي إلى استمرار الانقسام تحت مظلة شكلية واحدة

2. التناقض بين مكافحة الحوثيين والصراع داخل المعسكر المناهض لهم

تقوم الاستراتيجية المناهضة للحوثيين على ضرورة احتواء قدراتهم العسكرية والسياسية

لكن الخلافات بين القوى التي يفترض أنها تشترك في هذا الهدف تستهلك مواردها، وتؤثر في قدرتها على إدارة الجبهات والمؤسسات

ولا يعني ذلك أن جميع هذه الخلافات من صنع السعودية، أو أن الرياض تتحمل وحدها مسؤوليتها

غير أن موقعها بوصفها راعية رئيسية للتحالف والحكومة يمنحها تأثيراً واسعاً في إدارة التوازنات، ويجعل نتائج سياساتها جزءاً أساسياً من تقييم الحرب

ويزداد هذا السؤال أهمية عندما تنتقل الخلافات إلى استخدام القوة بين أطراف كانت تقاتل ضمن المعسكر نفسه

3. التناقض بين الأمن السعودي والاستقرار السياسي الجنوبي

يمكن للرياض أن تنظر إلى الجنوب من زاوية أمن الحدود والموانئ والممرات البحرية، بينما تنظر القوى الجنوبية إليه باعتباره وطناً ذا قضية سياسية مستقلة

وعندما لا تجد هاتان الرؤيتان إطاراً للتفاوض، يصبح الخلاف بشأن السلطة المحلية امتداداً للخلاف بشأن مستقبل الدولة

ومن منظور الواقعية السياسية، لا يمكن تحقيق أمن طويل الأمد بمجرد ضمان تفوق طرف خارجي على الأطراف المحلية

فالأمن المستدام يحتاج إلى مؤسسات مستقرة وقواعد سياسية مقبولة، وإلى علاقة واضحة بين القوة العسكرية والشرعية السياسية

ومن منظور البنائية، لا يمكن تجاهل أثر الشعور بالهيمنة أو الإقصاء في إعادة تشكيل تصورات المجتمعات تجاه القوى الخارجية

أما من منظور الاحتياجات الإنسانية، فإن الاستقرار يظل هشاً ما لم تنعكس التسويات على الأمن والخدمات والحقوق الأساسية

الحادي عشر: النتائج الرئيسية للدراسة

تفضي المقارنة بين النظريات والحالة اليمنية إلى مجموعة من النتائج

أولاً: لا يمكن تفسير التدخل السعودي في اليمن بعامل واحد. فقد تداخلت الاعتبارات الأمنية مع التنافس الإقليمي والرغبة في التأثير في الترتيبات السياسية والعسكرية داخل الدولة المجاورة

ثانياً: أظهرت الحرب أن التفوق العسكري والمالي لا يضمن تحقيق الأهداف السياسية عندما تكون التحالفات المحلية غير متجانسة، وعندما تختلف الأطراف بشأن مستقبل الدولة

ثالثاً: تمثل القضية الجنوبية نزاعاً سياسياً وتاريخياً يرتبط بالهوية والتمثيل وتقرير المصير، ولا يمكن

اختزالها في خلاف على توزيع المناصب أو قيادة التشكيلات العسكرية

رابعاً: أسهمت الترتيبات التي رعتها السعودية، ومنها اتفاق الرياض، في توفير أطر للتفاوض وتقاسم السلطة، لكنها لم تحسم التناقضات الأساسية بين المشاريع السياسية للأطراف المشاركة

خامساً: تكشف تطورات 2025 و2026 عن أهمية دراسة النتائج غير المباشرة لإعادة ترتيب القوى المحلية، خصوصاً في ما يتعلق بكفاءة المؤسسات الأمنية وتماسك المعسكر المناهض للحوثيين

سادساً: يرتبط مستقبل الدور السعودي بمدى قدرة الرياض على الانتقال من إدارة التوازنات بين القوى المحلية إلى دعم تسوية تعالج أسباب النزاع، وتحافظ على أمن الحدود والممرات البحرية دون تجاهل المطالب السياسية للسكان

الثاني عشر: الاستنتاجات والتوصيات

تشير الدراسة إلى أن استمرار النزاع اليمني لا يمكن تفسيره باعتباره نتيجة ضعف الدولة المركزية وحده، ولا باعتباره انعكاساً مباشراً للتنافس السعودي الإيراني

فالحرب أصبحت نتاج تفاعلات بين قوى محلية وإقليمية ودولية، تختلف في أهدافها ومواردها وتصوراتها للشرعية

وتكشف الحالة الجنوبية بصورة خاصة حدود المقاربات التي تتعامل مع النزاعات المحلية باعتبارها مسائل أمنية قابلة للحسم بإعادة توزيع القوات أو تعديل موازين النفوذ

فالجنوب يمثل مجالاً تتداخل فيه مطالب الهوية السياسية مع المصالح الاقتصادية والأمنية، ولهذا فإن أي تسوية تتجاهل هذه الأبعاد ستواجه صعوبات في اكتساب قبول مستدام

وتقترح الدراسة، استناداً إلى نتائج التحليل، أن تركز أي عملية سياسية مقبلة على الاعتراف بتعدد الأطراف الجنوبية ومطالبها، وضمان مشاركة ممثليها في مناقشة مستقبل الدولة، وإخضاع الترتيبات العسكرية لمعايير واضحة تتعلق بالأمن المحلي والمساءلة، بدلاً من الاقتصار على التبعية السياسية

كما تبرز الحاجة إلى تقييم مستقل لنتائج التدخلات العسكرية وإعادة تشكيل القوات، بما يشمل أثرها في مكافحة الإرهاب، وأمن الحدود، وحماية المدنيين، واستقرار المؤسسات

وعلى المستوى الإقليمي، تقتضي معالجة النزاع الفصل بين ضرورات حماية الأمن السعودي وبين حق المجتمعات المحلية في المشاركة في تحديد مستقبلها السياسي

ولا يعني هذا الفصل تجاهل المصالح الأمنية المشروعة للمملكة، وإنما وضعها ضمن إطار لا يجعل مستقبل اليمن والجنوب مرهوناً باستمرار الصراع أو بتوازنات عسكرية مؤقتة

الخاتمة

توضح دراسة الدور السعودي في اليمن والجنوب من منظور نظريات العلاقات الدولية أن القوة العسكرية ليست سوى أحد عناصر السياسة الخارجية، وأن امتلاك القدرة على التدخل لا يعني بالضرورة امتلاك القدرة على إنتاج الاستقرار

لقد دخلت السعودية الحرب عام 2015 في سياق تهديد أمني وإقليمي مرتبط بصعود الحوثيين، لكنها وجدت نفسها لاحقاً أمام نزاع أكثر تعقيداً، تتداخل فيه المنافسة مع إيران مع الانقسامات اليمنية والمطالب الجنوبية وتحديات أمن البحر الأحمر

وتكشف الواقعية الكلاسيكية أهمية المصالح

والقـوة في تفـسير السـلوك السـعودي، بيـنما توضـح الواقعيـة الجديـدة أثـر النظـام الإقليمـي في تشـكيل الخيـارات المتاحـة للريـاض. وتبرز الجيوبوليتيـك أهميـة الحـدود والممـرات البحريـة، في حين تـفسر البنائيـة لماذا تحولـت العلاقـة مـع القـوى الجنوبيـة مـن التعـاون العسـكري إلى الـخلاف بشـأن الشرعيـة والهويـة والمسـتقبل السـياسي

أمـا نظريـة الاحتياجـات الإنسـانية فتوضـح أن التسـويات العسـكرية لا تكفـي لمعالجـة النزاعـات التـي تتصـل بالعدالـة والاعتراف والحقـوق الأساسـية، بيـنما تكشـف نظريـة النظـم كيـف يمكـن لقـرار محلي محـدود أن يترك آثـاراً واسـعة في تـوازن الحـرب بأكملهـا

وعليـه، فـإن السـؤال الأكـثر أهميـة لا يتعلـق فقـط بمـدى قـدرة السـعودية عـلى التأثـير في مسـتقبل اليمن، بـل بمـدى قـدرة السياسـات التـي تتبعهـا عـلى إنتـاج وضـع سـياسي وأمنـي أقـل اعتـماداً عـلى التدخـل الخارجـي وأكـثر اسـتجابة لمصالـح المجتمعـات المحليـة.

فاسـتمرار النفـوذ لا يعـادل بـالضرورة تحقيـق الاسـتقرار، كما أن إضعـاف طـرف مـحلي لا يعنـي تلقائيـاً تعزيـز الأمـن الإقليمـي

وتبقـى القضيـة الجنوبيـة اختبـاراً لهـذه المعادلـة؛ إذ يصعـب تصـور تسـوية مسـتدامة للحـرب اليمنيـة مـن دون معالجـة مسـتقلة وجديـة لمطالـب الجنـوب، ضمـن عمليـة سياسـية تتيـح لأصحـاب المصلحـة التعبير عـن خياراتهـم، وتحـدد العلاقـة بين الشرعيـة السياسـية والأمـن الإقليمـي على أسـس قابلـة للاسـتمرار

المراجع والمصادر

1. هانـس مورغانثـو، Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace، 1948.
2. كينيـث والتـز، Man, the State, and War، 1959.
3. كينيـث والتـز، Theory of Internation-al Politics، 1979.
4. ألكسـندر ونـدت، Social Theory of International Politics، 1999.
5. جـون بورتـون، Conflict: Human Needs Theory، 1990.
6. مركـز صنعـاء للدراسـات الاسـتراتيجية – دور السـعودية في جنـوب اليمـن، 2022.
7. مركـز صنعـاء – معالجـة القضيـة الجنوبيـة لتعزيـز عمليـة السـلام في اليمـن، 2020.
8. المجلـس الأوروبي للعلاقـات الخارجيـة – الانقسـامات السياسـية في جنـوب اليمـن، 2020.
9. الأمـم المتحـدة – النـص الكامـل لاتفـاق الريـاض، 2019.
10. مكتبـة مجلـس العمـوم البريطاني – اليمـن 2026: تطـورات المجلـس الانتقـالي وتجـدد الـصراع السـعودي الحـوثي.
11. خدمـة أبحـاث الكونغـرس الأمـيركي – النـزاع اليمنـي وأمـن البحـر الأحمـر والسياسـة الأميركيـة.
12. الأمـم المتحـدة – بيـان مجلـس الأمـن بشـأن اتفـاق الريـاض، نوفمـبر 2019.

من ضبط الجنوب إلى خسارة باب المندب..

كيف أعادت إدارة السعودية للمعسكر المناهض للحوثيين تمكين الجماعة على الساحل الغربي



☐ **خديجة محمد**

باحثة غير مقيم في مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات ومجلة بريم

الملخص التنفيذي

دخلت السعودية الحرب اليمنية في مارس 2015 تحت عنوان إعادة الحكومة المعترف بها دولياً ومنع جماعة الحوثيين من تثبيت سلطة مسلحة مرتبطة بإيران على حدود المملكة. وبعد أكثر من أحد عشر عاماً، لم تعد المعضلة السعودية محصورة في بقاء الحوثيين في صنعاء أو امتلاكهم ترسانة من الصواريخ والطائرات المسيّرة. فقد انتقلت الجماعة في سبتمبر 2026 إلى المخا والذباب وجزيرة ميون، ووضعت قوة مسلحة معادية للسعودية على الضفة اليمنية لمضيق باب المندب. وهكذا انتهت الحرب، في مرحلتها الراهنة، إلى النتيجة الجغرافية التي كان

التدخل السعودي يفترض أن يمنعها

لا تفترض هذه الورقة أن الرياض «سلّمت» الساحل للحوثيين بقرار مباشر، ولا تعفي الجماعة من مسؤولية الهجوم أو تتجاهل الإسناد الإيراني الذي عزز قدراتها. وهي لا تختزل انهيار الساحل في خصومة سعودية إماراتية أو في ضعف فصيل يمني بعينه. السؤال الأدق هو: كيف أسهمت خيارات السعودية في خلق البيئة السياسية والعسكرية التي جعلت هذا الاختراق ممكناً وسريعاً؟ وللإجابة، تتعقب الورقة العلاقة بين إعادة هندسة المعسكر المناهض للحوثيين بعد صدامات أواخر 2025 ويناير 2026، وبين انهيار منظومة القيادة والإنذار والدفاع على الساحل الغربي في سبتمبر

تجادل الورقة بأن السياسة السعودية انتقلت تدريجياً من محاولة هزيمة الحوثيين إلى إدارة توازنات خصومهم. لم تُبنَ قيادة حرب موحدة، بل شبكة من التشكيلات المتجاورة ذات الرواتب والمرجعيات والأهداف المتباينة. وعندما أعادت الرياض ترتيب الجنوب بعد تراجع الدور الإماراتي، أولت السيطرة السياسية واحتواء النزعة الاستقلالية وإعادة توزيع النفوذ أولوية سبقت اختبار الجاهزية القتالية. استطاعت المملكة شراء الطاعة الإدارية لبعض التشكيلات، لكنها لم تحولها إلى مؤسسة متماسكة تمتلك عقيدة عملياتية مشتركة وسلسلة قيادة واستخبارات ولوجستيات قابلة للعمل تحت الضغط

أظهر هجوم الساحل الفارق بين إعادة الهيكلة على الورق وبناء القوة في الميدان. فوفق تحقيقات وتحليلات منشورة في سبتمبر 2026، استفاد الحوثيون من الانقسام العميق بين خصومهم، ومن قيادة سعودية جديدة لم تُختبر بعد، ومن محدودية الإسناد الجوي، ومن سوء تقدير حجم الحشد الحوثي ونواياه. لم يكن سقوط المخا مجرد خسارة مدينة؛ فقد أزال حاجزاً عسكرياً ولوجستياً كان يفصل الحوثيين عن المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. أما الذباب وميون فمنحتا الجماعة مجالاً للضغط على الملاحة بكلفة أقل ومن مسافة أقرب، ورفعتا قيمة اليمن في المواجهة الإيرانية الأوسع مع الولايات المتحدة وحلفائها

تكشف النتيجة عن مفارقة مركزية. خلال السنوات التي انشغلت فيها الرياض بمن يسيطر على عدن وحضرموت والمهرة، كانت القوة الحوثية تبني تنظيماً أكثر مركزية وخبرة قتالية وقدرة على دمج الصواريخ والمسيّرات والاستطلاع والتسلل. وبينما كان خصوم الحوثيين يتنافسون على الاعتراف والموارد والحدود الداخلية، احتفظت الجماعة بوحدة القرار وبصورة واضحة لعدوها وأولوياتها. لذلك لم تنتصر لأنها كانت الأقوى في كل جبهة، بل لأنها واجهت معسكراً أقل قدرة على تحويل موارده المتفوقة إلى فعل منظم

تخلص الورقة إلى أن المسؤولية السعودية مسؤولية استراتيجية وليست اتهاماً بالسببية المباشرة. الحوثيون وإيران خططا للهجوم ونفذاه، والقوى المحلية أخفقت في الصمود والتنسيق، لكن السعودية كانت القوة الخارجية صاحبة الموارد الأوسع والقدرة

الأكبر على تحديد بنية المعسكر المقابل. وحين تختار قوة راعية هندسة التحالفات وتمويلها وتعيين القيادات وتوزيع الرواتب، فإنها تتحمل نصيباً رئيسياً من نتائج التصميم، بما فيها النتائج التي لم تقصدها

المخرج الممكن لا يبدأ بحملة جوية جديدة وحدها، ولا بإعادة إنتاج المركزية نفسها تحت أسماء مختلفة. المطلوب بناء قيادة عملياتية محدودة المهمة لحماية الساحل وباب المندب، وفصل متطلبات الحرب عن مشروع إخضاع الجنوب سياسياً، وربط التمويل بالجاهزية والمساءلة، وإدخال القضية الجنوبية في تسوية واضحة لا استخدامها أداة للمساومة. ومن دون ذلك قد تستعيد القوات المدعومة سعودياً بعض المواقع، لكنها ستعيد إنتاج الشروط التي سمحت بخسارتها

النتائج الرئيسية

- حوّلت الرياض إدارة الانقسامات داخل المعسكر المناهض للحوثيين إلى غاية قائمة بذاتها، فتراجع هدف بناء قوة موحدة قادرة على القتال
- ركزت إعادة الهيكلة في النصف الأول من 2026 على الضبط السياسي والتكامل الإداري والرواتب وتغيير القيادات أكثر من تركيزها على قابلية القوات للعمل المشترك
- كشف سقوط الساحل فشلاً في الإنذار والاستخبارات والقيادة والسيطرة، لا مجرد نقص في العدد أو السلاح
- لم تكن علاقة السعودية بحزب الإصلاح تحالفاً كاملاً ولا خصومة كاملة؛ كانت أداة موازنة حافظت على نفوذ الحزب، لكنها لم تنتج مساهمة متناسبة في دفاع الساحل
- منح سقوط المخا والذباب وميون الحوثيين وإيران ورقة ضغط جيوسياسية تتجاوز اليمن، ولا سيما مع اضطراب مضيق هرمز واعتماد السعودية المتزايد على مسار البحر الأحمر
- لا يمكن بناء جبهة فعالة ضد الحوثيين مع إبقاء القضية الجنوبية معلقة أو التعامل مع القوى الجنوبية باعتبارها مشكلة أمنية ينبغي تفكيكها قبل أن تكون شريكاً سياسياً وعسكرياً

مقدمة

في الحروب الطويلة، لا تكشف الهزائم الكبرى دائماً عن اللحظة التي بدأ فيها الانهيار. قد تسقط مدينة خلال ساعات، لكن أسباب سقوطها تكون قد تراكمت خلال أعوام: قيادة غير واضحة، قوات لا تثق بعضها ببعض، موارد توزع وفق الولاء لا وفق المهمة، وراعٍ خارجي يخلط بين إدارة النفوذ وإدارة الحرب. بهذا المعنى، لم يبدأ سقوط المخا في اليوم الذي دخلها الحوثيون في سبتمبر 2026. بدأ عندما صار السؤال الأهم داخل المعسكر المناهض لهم: من يسيطر على المناطق غير الخاضعة للحوثيين؟ بدلاً من: كيف تُبنى قوة تمنع الحوثيين من التوسع؟

تقدم المخا اختباراً نادراً للسياسات لا للخطابات. فهي كانت قاعدة قوات المقاومة الوطنية بقيادة طارق صالح، وعقدة عسكرية ولوجستية على الساحل الغربي، ونقطة اتصال

بين جبهة البحر الأحمر والجنوب. وكان يفترض أن تكون من أكثر المناطق تحصيناً بحكم موقعها وسنوات الدعم الخارجي. لكن الهجوم الحوثي لم يؤد إلى تراجع تكتيكي محدود؛ بل أفضى إلى أكبر تحول في خريطة السيطرة منذ هدنة 2022، ثم امتد إلى الذباب وميون وبقية الجزر والمواقع المطلة على المضيق

تكتسب هذه الواقعة أهميتها من توقيتها. جاءت بعد أشهر من إعادة ترتيب واسعة للقوى في الجنوب والمناطق الخاضعة للحكومة، قادتها السعودية عقب مواجهتها مع المجلس الانتقالي الجنوبي وتراجع الحضور الإماراتي المباشر. قدمت الرياض العملية بوصفها توحيداً للمؤسسات وإنهاءً لتعدد التشكيلات، ورصدت موارد للرواتب وإعادة دمج وحدات كانت تتلقى دعماً إماراتياً. لكن الاختبار الأول كشف أن الانتقال من شبكة حلفاء إلى قيادة سعودية أكثر مباشرة لم ينتج، بالسرعة المطلوبة، منظومة قتال أكثر تماسكاً

تنطلق الورقة من مفهوم «المعسكر» لا «الدولة» لأن المؤسسات المعترف بها دولياً لم تحتكر القرار أو القوة. مجلس القيادة الرئاسي نفسه أنشئ عام 2022 لتجميع القوى المناهضة للحوثيين، لكنه ظل مشلولاً بالانقسامات التي أُنشئ لمعالجتها. تحته عملت تشكيلات لها مرجعيات مختلفة: قوات مرتبطة بوزارتي الدفاع والداخلية، قوات العمالقة، درع الوطن، المقاومة الوطنية، وحدات جنوبية أعيدت تسميتها أو دمجها، شبكات قبلية وحزبية في مأرب وتعز وحضرموت، وأجهزة محلية تتباين صلاتها بالرياض وأبوظبي. هذا التعدد ليس عيباً تلقائياً؛ فكثير من الحروب تُدار بتحالفات مركبة. العيب يظهر عندما لا توجد آلية تحول التعدد إلى تكامل، أو عندما يستخدم الراعي التنافس لضبط الحلفاء ثم يكتشف أن الحلفاء لا يستطيعون القتال معاً

تعتمد الورقة منهج تتبع العملية السياسية والعسكرية بين أواخر 2025 وسبتمبر 2026، وتقارن الأهداف السعودية المعلنة بنتائجها القابلة للرصد. وتستخدم خمسة متغيرات لتقييم المسؤولية: توزيع الموارد، توزيع القوات، القيادة والسيطرة، ترتيب الأولويات السياسية، وبناء التحالفات المحلية. ولا تدعي الورقة امتلاك السجلات العملياتية الكاملة أو القدرة على قياس كل قرار ميداني. لذلك تميز بين الوقائع التي أكدتها مصادر متعددة، والتقديرات المنسوبة إلى مسؤولين أو باحثين، والاستنتاجات التي تربط بينهما

خط التحول من حضرموت إلى ميون

لا يظهر الرابط بين حرب الجنوب وسقوط باب المندب في واقعة واحدة، بل في تسلسل أعاد توزيع الانتباه والقوة. في ديسمبر 2025، وسع المجلس الانتقالي حضوره في حضرموت والمهرة، ووصلت تشكيلات جنوبية إلى مناطق كانت السعودية تعدها جزءاً من مجالها الأمني المباشر. رفعت الخطوة سقف القضية الجنوبية من إدارة عدن وبعض المحافظات إلى إعادة رسم ميزان القوة في الشرق، حيث

الحدود السعودية وطرق الإمداد والثروة النفطية والمنافذ على بحر العرب

ردت الرياض باعتبار التوسع تحدياً لا يمكن احتواؤه بالتفاوض وحده. وبين أواخر ديسمبر ويناير، انتقلت العلاقة مع الانتقالي من شراكة متوترة إلى مواجهة أعادت السعودية من خلالها تثبيت نفوذها في عدن وحضرموت ومؤسسات الحكومة. كانت النتيجة السياسية أسرع من النتيجة المؤسسية: تراجع مركز الانتقالي الرسمي، بينما بقيت الكتلة البشرية والعسكرية التي ارتبطت به موجودة، بمظالمها وولاءاتها وذاكرتها القريبة. وهذا النوع من الانتصار يغير قمة الهرم من دون أن يعيد بناء قاعدته

خلال الأشهر التالية، بدأت عملية استيعاب واسعة. تغيرت أسماء وحدات، ونُقلت قوات إلى وزارتي الدفاع والداخلية، وعُين قادة جدد، وأعلنت السعودية تحمل رواتب تشكيلات كانت ممولة من الإمارات. في الوقت نفسه، ظل مؤتمر الحوار الجنوبي المعلن مؤجلاً. أرسل هذا التفاوت رسالة ذات دلالة: إعادة ترتيب السلاح عاجلة، أما الاتفاق على الغاية السياسية فيمكن تأجيله. من منظور الرياض، كان من المنطقي تثبيت الأمن قبل السياسة؛ ومن منظور القوى المحلية، بدا الأمر محاولة لتغيير ميزان التفاوض قبل بدء الحوار

في الربيع والصيف، توسعت إعادة الهيكلة إلى النخبة الحضرمية وقوات أمنية وعسكرية متعددة، فيما استمر دور العمالقة ودرع الوطن ضمن صيغة هجينة تجمع الرسمي وشبه الرسمي. لم تكن الهجنة جديدة في اليمن، لكنها أصبحت أكثر تعقيداً لأن السعودية ورثت قوات بُنيت بعقائد وعلاقات مختلفة. وكان ينبغي أن يتزامن الاستيعاب مع اختبار قدرة الوحدات على الانتقال بين الجبهات والعمل تحت قيادة موحدة. لا تظهر في المصادر المفتوحة مؤشرات كافية إلى تنفيذ تمارين أو مناورات بحجم الخطر المتوقع على الساحل

في يوليو، تبادلت السعودية والحوثيون الهجمات للمرة الأولى منذ سنوات، في سياق إقليمي أشد توتراً. كان ذلك إنذاراً بأن التهدئة لم تعد مستقرة، وبأن الحوثيين قد يعيدون تعريف جبهتهم. ومع ذلك، ظلت إعادة الهيكلة الداخلية قيد التنفيذ. هنا ضاقت نافذة الأمان: لم تعد الرياض تملك ترف استكمال مشروع طويل الأمد، لكن البديل العملياتي السريع لم يكن جاهزاً

خلال أغسطس وبداية سبتمبر، تصاعد القتال على خطوط عدة، واستعاد الساحل موقعه في الحرب. لم يكن الهجوم الحوثي معزولاً عن هذه البيئة؛ جاء بعد إعداد وحشد واستطلاع، واستفاد من تعدد الجبهات ومن اعتقاد الخصوم أن الجماعة ستبقى محكومة بقواعد الاشتباك السابقة. وعندما بدأ التقدم، واجهت القيادة السعودية معضلة: التصعيد الجوي الواسع قد يستجلب هجمات على المملكة، والتدخل المحدود قد لا يكفي لمنع الانهيار

في العاشر من سبتمبر، سقطت المخا وفق تقارير رويترز، وأمر طارق صالح قواته بإعادة التجمع وإنشاء مركز قيادة بديل في

موقع آمن. وفي اليوم التالي، أكدت مصادر حكومية انسحاب القوات من ميون وسيطرة الحوثيين على الذباب. لم يعد الحدث اختراقاً على جبهة يمنية، بل انتقالاً للحرب إلى مضيق دولي. وخلال أيام، ظهرت الآثار: مخاوف على صادرات النفط والملاحة، طلب سعودي للمساعدة الأمريكية، مساعٍ إلى دور مصري، واتصال ببكين للضغط على إيران

وفي السادس عشر من سبتمبر، خلص تحليل موسع لرويترز إلى أن الهجوم كشف انقسامات عميقة، وقيادة سعودية غير مختبرة حلت محل الإشراف الإماراتي، وإسناداً جوياً محدوداً، وتقليلاً من استعداد الحوثيين. وفي السابع عشر، اتضح أن السعودية انتقلت إلى مسار الاحتواء الدبلوماسي أيضاً، إذ طلبت من الصين استخدام نفوذها لدى طهران لكبح الحوثيين. خلال أسبوع واحد، تحولت المملكة من إدارة إعادة بناء المعسكر اليمني إلى طلب شبكة مساعدة دولية تمنع خصمها من استثمار مكاسبه

تكمن قيمة هذا الخط الزمني في أنه يمنع تفسير النتيجة بأثر رجعي على نحو تبسيطي. لم تُصدر الرياض قراراً واحداً أدى إلى سقوط ميون. لكنها اتخذت سلسلة قرارات عقلانية كل على حدة من منظور السيطرة: وقف تمدد الانتقالي، استيعاب قواته، توحيد الرواتب، تغيير القيادات، تجنب التصعيد مع الحوثيين، وانتظار الدعم الأمريكي. حين اجتمعت القرارات، أنتجت نتيجة غير عقلانية استراتيجياً: جبهة انتقالية، وحلفاء أقل ثقة، ورداً متردداً، وخصماً يملك زمام المبادرة.

في الدراسات الاستراتيجية، هذا هو معنى الفشل المركب؛ لا يوجد خطأ وحيد يمكن إصلاحه، بل منظومة حوافز أنتجت الخطأ مراراً

من عاصفة الحزم إلى إدارة الخطر

كان هدف التدخل السعودي عام 2015 واضحاً في صيغته العامة: إعادة سلطة الرئيس عبد ربه منصور هادي ومنع الحوثيين من تحويل سيطرتهم على صنعاء إلى نظام دائم على حدود المملكة. غير أن الأدوات لم تكن متناسبة مع الهدف. اعتمدت الرياض على تفوق جوي كبير وعلى مجموعة واسعة من الشركاء المحليين، لكنها لم تبنِ مركزاً سياسياً وعسكرياً قادراً على استيعاب اختلافهم. كانت الحكومة تحتاج إلى الحماية السعودية، وكان الإصلاح يحتاج إلى المجال والموارد، وكانت القوى الجنوبية ترى الحرب امتداداً لمعركة الدفاع عن أرضها ومقدمة لاستعادة دولتها، بينما بنى طارق صالح قوة تستمد شرعيتها من قتال الحوثيين وتتمسك بيمن موحد. لم يكن الخلاف تفصيلاً يمكن تأجيله إلى ما بعد الحرب؛ كان جزءاً من بنية الحرب نفسها

حقق التحالف نتائج مهمة في سنواته الأولى. خرج الحوثيون من عدن ومدن جنوبية، وحُرموا من السيطرة على كامل الساحل، وظهرت تشكيلات محلية أكثر قدرة على مكافحة القاعدة وتأمين مناطقها. لكن غياب تعريف مشترك للنصر أضعف القدرة على تحويل المكاسب إلى نظام مستقر. بالنسبة إلى الرياض، كان النصر يعني سلطة يمنية

صديقة لا تهدد الحدود وتحافظ على شكل الدولة الواحدة. وبالنسبة إلى قطاعات جنوبية واسعة، كان يعني تحرير الجنوب وبناء مؤسساته وصولاً إلى تقرير مصيره. وبالنسبة إلى الإصلاح، كان يعني منع الحوثيين وخصوم الحزب معاً من إقصائه. وبالنسبة إلى طارق صالح، كان يعني استعادة موقع داخل الدولة اليمنية وتكوين قوة مستقلة عن خصومه القدامى والجدد

استفاد الحوثيون من هذا التباين. فعلى الرغم من الخسائر البشرية والضربات الجوية، حافظوا على وحدة القرار داخل مناطق سيطرتهم، وأعادوا تنظيم المؤسسات والجباية والتجنيد، وطوّروا قدراتهم بعون إيراني وخبرة متراكمة. تفيد تقارير أممية ودراسات عسكرية بأن الجماعة مزجت التصنيع المحلي بالمكونات المهربة والمساعدة التقنية الخارجية، وطورت تكتيكات تجمع بين التسلل والقصف والمسيّرات والاستطلاع. هذه القدرة لا تعني أن الحوثيين قوة لا تقهر؛ بل تعني أن خصومهم واجهوا تنظيماً مركزياً بتحالف مفكك

بعد هدنة 2022، تغيرت الأولوية السعودية. لم تعد هزيمة الحوثيين هدفاً عملياً قريباً، وأصبحت حماية الحدود والمنشآت والخروج من الاستنزاف أسبق من تغيير ميزان القوة داخل اليمن. فتحت الرياض قنوات مباشرة وغير مباشرة مع صنعاء، وراهنت على أن خفض التصعيد يمنحها مساحة لترتيب المناطق الخاضعة لحلفائها. كان هذا التحول مفهوماً من زاوية الكلفة السعودية، لكنه حمل أثراً جانبياً: جمد الجبهات من دون أن يحل تناقضات المعسكر المناهض للحوثيين، ومنح الجماعة وقتاً لترميم قدرتها فيما تحولت المنافسة داخل المعسكر المقابل إلى صراع على الحكم والموارد

هنا انتقلت السياسة السعودية من إدارة حرب ضد عدو إلى إدارة خطرين مختلفين: خطر الحوثيين الخارجي على الحدود والطاقة، وخطر استقلال القرار داخل المناطق التي يفترض أنها حليفة. ومع الوقت، بدا الخطر الثاني أكثر قابلية للمعالجة؛ فالحوثيون يملكون قدرة ردع، أما الحلفاء المحليون فيعتمدون على التمويل والغطاء السياسي. لهذا ركزت الرياض على ما تستطيع تغييره: بنية السلطة في عدن، توزيع القيادات، الرواتب، تشكيل وحدات جديدة، واحتواء القوى المرتبطة بالإمارات أو بالمشروع الجنوبي. لكن النجاح في إخضاع الحليف لا يساوي النجاح في ردع الخصم

حرب يناير وإعادة تعريف الخصم

شكلت تطورات أواخر 2025 ويناير 2026 نقطة التحول الأهم. أدى تمدد المجلس الانتقالي الجنوبي في حضرموت والمهرة واقترابه من الحدود السعودية إلى صدام مباشر مع تصور الرياض لحدود النفوذ المقبول. لم تنظر السعودية إلى التحرك بوصفه إعادة انتشار داخل معسكر واحد، بل بوصفه تحدياً لموقعها بوصفها صاحبة القرار في المناطق غير الخاضعة للحوثيين. ومن ثم تحولت الأدوات التي يفترض أن تتجه شمالاً إلى إعادة ضبط الجنوب

لا يتطلب فهم أثر تلك المواجهة تبني رواية طرف واحد حول تفاصيلها. الثابت أن النتيجة كانت تراجع المجلس الانتقالي، وخروج أو إضعاف قيادات وتشكيلات ارتبطت به، واندفاع سعودي لإعادة تسمية قوات وإدماج وحدات وتغيير قادة وإسناد أدوار أمنية إلى تشكيلات أقرب إلى الرياض. يصف مركز صنعاء هذه العملية بأنها إعادة هيكلة أمنية وعسكرية تقودها السعودية، تشمل دمج قوات تحت وزارة الداخلية، وإعادة تسمية الحزام الأمني، واستيعاب قوات من لحج وعدن والنخبة الحضرمية، وتغيير قيادات عليا، وتوسيع دور درع الوطن وقوات أخرى

كان للعملية منطق مؤسسي معلن: تقليل عدد الفاعلين المسلحين، رفع المساءلة، وإعادة السلطة إلى وزارتي الدفاع والداخلية. لكن المركزية لا تصبح مؤسسة بمجرد تغيير اللافتة. إذا بقيت الرواتب والولاءات وسلاسل الأوامر متباينة، فإن الدمج الإداري قد يخفي الانقسام بدلاً من علاجه. وإذا جرى تغيير القادة قبل بناء الثقة والبدائل، فقد تخسر الوحدات شبكاتها الداخلية من دون أن تكتسب قيادة جديدة قادرة على تحريكها في الحرب

كان التوقيت أشد حساسية. فقد حدثت إعادة البناء فيما بقي الحوثيون قوة منظمة، وفي وقت أخذت المواجهة الأمريكية الإيرانية توسع مسرح الصراع. كان ينبغي أن تُصمم العملية على قاعدة أن الهدنة مؤقتة وأن اختبارها الحقيقي سيكون هجوماً واسعاً ومتزامناً. لكن مؤشرات عديدة توحي بأن الأولوية كانت تثبيت السيطرة السعودية في الجنوب: تأمين المدن التي كان الانتقالي صاحب اليد العليا فيها، احتواء القيادات المحلية، إدارة الرواتب، وتأجيل الحوار الجنوبي. وهذا يفسر لماذا بدت العملية أكثر تقدماً في جانب السلطة منها في جانب القتال

تظهر المشكلة بوضوح في الفرق بين «تكامل الأفراد» و«تكامل القوة». يمكن نقل أسماء آلاف الجنود إلى كشوف وزارة، ودفع رواتبهم من مصدر واحد، ووضع شارات موحدة على بزاتهم. لكن القوة المتكاملة تحتاج إلى عقيدة ومهام وخرائط اتصال ومخازن وإسناد طبي واستخبارات وقواعد اشتباك وتدريب مشترك. تحتاج كذلك إلى إجابة سياسية عن سؤال: ما الذي يقاتل الجندي من أجله؟ وإذا كان الجنوبي الذي قاتل دفاعاً عن أرضه يرى أن الراعي الخارجي يستخدمه لتفكيك مشروعه السياسي ثم يدفعه إلى جبهة بعيدة، فإن الراتب وحده لا يصنع التماسك

أنتجت حرب يناير أثراً نفسياً وسياسياً لا يقل عن أثرها التنظيمي. فالسعودية التي دخلت الجنوب حليفاً ضد الحوثيين ظهرت لقطاعات واسعة باعتبارها قوة تنازع الجنوبيين السيطرة على مدنهم. وتراجعت الثقة في أن معركة الحوثيين هي الأولوية المشتركة فعلاً. ومن منظور إدارة التحالفات، كان هذا تحولاً مكلفاً: إذ يصعب مطالبة قوة محلية بالتضحية في جبهة يحددها الراعي بعد أن استخدم تفوقه لإضعاف موقعها داخل موطنها

لا يعني ذلك أن المجلس الانتقالي كان بلا أخطاء أو أن توسعه لم يخلق احتكاكات

محليـة وإقليميـة. كما لا يعنـي أن كل تشـكيل جنـوبي كان منضبطـاً أو خاضعـاً لقيـادة واحـدة. لكنـه يعنـي أن معالجـة مشـكلة التعـدد بالقـوة والإزاحـة، مـن دون اتفـاق سـياسي على مسـتقبل الجنـوب، نزعـت جـزءاً مـن الدافـع الـذي كان يحـول تلـك التشـكيلات إلى قـوات قتاليـة. لقـد كسـبت الريـاض قـدرة أكبر على تعـيين القـادة، لكنهـا خسرت جـزءاً مـن الشرعيـة المحليـة التـي لا يمكـن شراؤهـا بالكامـل

بنية معسكر صُممت للتوازن لا للنصر

يمكـن تلخيـص المعضلـة في عبـارة واحـدة: بنـت السـعودية توازنـاً بين خصـوم الحوثـيين، ولم تبنِ توازنـاً ضـد الحوثـيين. المقصـود ليـس أن الريـاض أرادت انتصـار الجماعـة، بـل أن هندسـة نفوذها منحتهـا حوافـز لمنـع أي حليـف مـحلي مـن أن يصبـح قويـاً بمـا يكفـي للاسـتقلال بقـراره. فالقـوة الجنوبيـة تُـوازن بقـوات درع الوطـن وشـبكات قبليـة وحزبيـة، والإصلاح يُـوازن بطـارق صالـح أو قـوى سـلفية، وطـارق صالـح يبقـى محكومـاً بموقعـه الجغـرافي واحتياجـه إلى التمويـل، والحكومـة تعتمـد على الريـاض مالياً وسياسـياً. هـذه البنيـة تمنـح الراعـي نفـوذاً واسـعاً في الأوقـات الهادئـة، لكنهـا تصبـح هشـة عنـد الحـرب؛ لأن كل طـرف يحتفـظ بجـزء مـن قوتـه تحسـباً للآخـر

كان مجلـس القيـادة الرئـاسي التجسـيد السـياسي لهـذا التصميـم. ضـم قـوى متعارضـة كي لا ينفـرد طـرف بالقـرار، لكنـه لم يحصـل على آليـة حقيقيـة لحسـم الـخلاف أو قيـادة القـوات. وحين تكـون المؤسسـة العليـا ائتلافـاً مـن حـق النقـض المتبـادل، تنتقـل الانقسـامات إلى المسـتويات العسـكرية. يصبـح التنسـيق تفاوضـاً، والإمـداد ورقـة نفـوذ، والمعلومـة مـورداً يحتفـظ بـه الجهـاز لنفسـه، والانسـحاب قـراراً يمكـن أن يتخـذه القائـد لحمايـة قوتـه ومشروعـه

في المقابـل، يمتلـك الحوثـيون مركـز قـرار أكثر صرامـة. لديهـم مشـكلات داخليـة وتنافـس على المـوارد وتفـاوت في الكفـاءة، لكنهـم لا يدخلـون المعركـة وفي ذهـن كل لـواء احـتمال أن يسـتخدم انتصـاره لتغيـير حـدود الدولـة أو إقصـاء شريكه. لهـذا يمكـن للجماعـة تركيـز القـوات على محـور تختـاره، وإخفـاء التحـضير، وربـط الدعايـة بالتعبئـة والعمليـات. وقـد أفـادت مصـادر تحدثـت إلى رويترز بـأن الحوثـيين حشـدوا قرابـة مئـة ألـف مقاتـل مـن دون أن تلتقـط السـعودية وحلفاؤهـا حجـم التحـضير على نحـو مناسـب. سـواء كان الرقـم دقيقـاً بالكامـل أم تقديـراً تقريبيـاً، فـإن المفاجـأة نفسـها ثابتـة في سرعـة الانهيـار واتسـاعه

لم يكـن نقـص المـوارد هـو التفـسير المقنـع. السـعودية أنفقـت على الحكومـة والرواتـب والتشـكيلات، وقـدرت مخصصاتهـا لعـام 2026 بنحـو ثلاثـة مليـارات دولار لتغطيـة أجـور القطـاع العـام، بمـا فيهـا قـوات كانـت ممولـة إماراتيـاً. كما امتلكـت تفوقـاً جويـاً واسـتخبارياً مقارنـة بـأي فاعـل يمنـي. لكـن المال حين ينفـق لتثبيـت الـولاء قـد لا يرفـع القـدرة القتاليـة. وشراء الأسـلحة لا يضمـن وجـود خطـة لتوزيعهـا وصيانتهـا ومنـع سـقوطها في يـد الخصـم. وقـد تـرك انهيـار السـاحل للحوثـيين عتـاداً أمريكيـاً وسـعودياً متقدمـاً، مـا حـول سـوء الإدارة إلى تعزيـز مبـاشر لقـدرة العـدو

يمكـن رصـد الخلـل في المتـغيرات الخمسـة التـي تعتمدهـا الورقـة. أولاً، تـوزع التمويـل بحسـب

الحاجة إلى استيعاب الحلفاء وحماية السلطة، لا وفق خريطة التهديد وحدها. ثانياً، انتشرت القوات في مدن الجنوب ومراكز النفوذ بينما احتاج الساحل إلى احتياط سريع وقدرة دفاع عميق. ثالثاً، ظلت القيادة موزعة بين مؤسسات رسمية وتشكيلات شبه مستقلة وغرف عمليات متعددة. رابعاً، سبقت أولوية إعادة ترتيب الجنوب أولوية اختبار جاهزية جبهة البحر الأحمر. خامساً، لم يتحول التحالف المحلي إلى عقد سياسي؛ بقيت القضية الجنوبية معلقة، وبقيت علاقة الإصلاح بخصومه قائمة على الشك، وبقي طارق صالح قوة مفيدة لكن منفصلة

تتضح هنا حدود استخدام «الدولة» غطاءً لتنظيم القوة. إعادة الوحدات إلى وزارات رسمية تبدو خطوة صحيحة نظرياً، لكن الوزارة نفسها ليست محايدة حين تخضع لتوازنات حزبية ومناطقية ورعاية خارجية. وقد تكون الوحدة المحلية، رغم وضعها القانوني الناقص، أكثر تماسكا وخبرة في أرضها من تشكيل أعيد بناؤه مركزياً. السؤال ليس أي اسم أكثر شرعية، بل أي ترتيب ينتج أمناً فعلياً ومساءلة وفعالية. تجاهل هذا السؤال جعل الإصلاح الإداري بديلاً من الإصلاح العسكري

معضلة الإصلاح وحدود الشريك الضروري

تحتل علاقة السعودية بالتجمع اليمني للإصلاح موقعاً حساساً في تفسير تفكك المعسكر. فالحزب كان أول القوى السياسية التي أيدت التدخل عام 2015، وتعرض قادته ومقراته لضربات حوثية، وشارك عناصره في مقاومة الجماعة، ولا سيما في تعز ومأرب. وله روابط تاريخية بالسعودية وشبكات قبلية ودينية وسياسية جعلته شريكاً لا تستطيع الرياض تجاهله، رغم موقفها الإقليمي الأوسع من جماعة الإخوان المسلمين

لكن العلاقة كانت علاقة ضرورة وضبط متبادل، لا تحالفاً منسجماً. احتاجت السعودية إلى الإصلاح بوصفه شبكة جاهزة في شمال اليمن وقوة موازنة لخصوم آخرين. واحتاج الحزب إلى المال والغطاء والإقامة السياسية التي وفرتها المملكة. في الوقت نفسه، خافت الرياض من استقلاله وصلاته الأيديولوجية وتحولاته البراغماتية، بينما رأى خصومه الجنوبيون والإماراتيون أنه يستخدم مؤسسات الدولة والجيش لحماية نفوذه أكثر مما يستخدمها لبناء جبهة وطنية

لهذا لا يكفي اتهام الإصلاح بأنه رفض قتال الحوثيين، ما لم تسند العبارة بأوامر ووقائع عملياتية محددة. التحليل الأكثر صلابة هو أن القوة المرتبطة بالحزب بقيت متركزة في جغرافيا ومصالح لا تتطابق تلقائياً مع دفاع الساحل. كانت مأرب مركز ثقله السياسي والاقتصادي، وتعز ساحة نفوذ وصراع معقد، فيما عملت المقاومة الوطنية على الساحل ضمن شبكة قيادة مختلفة. لم توجد مؤسسة قادرة على نقل الوحدات والموارد بين هذه المسارح وفق خطة وطنية ملزمة. لذلك أصبح امتناع طرف عن المشاركة، سواء كان قراراً سياسياً أو نتيجة لبنية القيادة، أمراً ممكناً من دون كلفة فورية

وتتحمل الرياض مسؤولية هذا الغموض.

فقد أبقت الإصلاح داخل النظام كي يوازن قوى أخرى، لكنها لم تدمجه في عقد عسكري شفاف يحدد واجباته وحجم قوته ومناطق انتشاره ومعايير محاسبته. كما لم تبنِ جسور ثقة بينه وبين القوى الجنوبية أو المقاومة الوطنية. وظلت المناصب والتمويل جزءاً من مساومة سياسية، بحيث يستطيع كل طرف أن يقدم نفسه شريكاً للسعودية ويعامل بقية الشركاء كخصوم محتملين

أما الحزب نفسه فلا يمكن إعفاؤه. فقد استفاد من علاقته بالمملكة ومن حضوره في مؤسسات الحكومة، لكنه لم يقدم نموذجاً يقنع خصومه بأن موارده العسكرية مكرسة لمواجهة الحوثيين حصراً. وأضعفت ازدواجية الحزب بين العمل السياسي والشبكات العسكرية والقبلية فرص بناء جيش مهني. كما أن خطابه عن الدولة اصطدم بممارسات حماية المجال الحزبي. في لحظة الساحل، ظهرت النتيجة: قوة سياسية كبيرة الحضور، لكنها ليست جزءاً قابلاً للقياس من منظومة دفاع مشتركة

المشكلة إذن ليست أن السعودية «اختارت الإصلاح» ببساطة، بل أنها استخدمته أداة موازنة من دون حل تناقضه مع بقية الحلفاء. وهي السياسة نفسها التي طبقتها على قوى أخرى. وبدلاً من أن يصبح تعدد القوى توزيعاً وظيفياً للمهام، أصبح توزيعاً للشكوك. وحين تقدم الحوثيون، لم يكن هناك احتياط استراتيجي تابع لقيادة واحدة يستطيع سد الفراغ

الساحل الغربي بوصفه اختباراً للاستراتيجية

يمثل الساحل الغربي بيئة مثالية لاختبار الادعاءات؛ لأن أهميته كانت معروفة سلفاً، ولأن القوى الموجودة فيه تلقت دعماً وتسليحاً على مدى سنوات، ولأن خسارته لم تكن نتيجة مفاجأة جغرافية. المخا ليست نقطة نائية؛ إنها ميناء تاريخي وقاعدة عسكرية ومركز لقوات المقاومة الوطنية. والذباب تطل على الممر البحري المؤدي إلى باب المندب. أما ميون فتقع داخل المضيق نفسه وتمنح من يسيطر عليها قدرة مراقبة وتهديد لا تحتاج إلى ترسانة بحرية تقليدية

في سبتمبر 2026، نفذ الحوثيون تقدماً سريعاً على الساحل، وسيطروا على المخا ثم الذباب ووصلوا إلى ميون. وصفت رويترز ومركز صنعاء ما حدث بأنه تحول استراتيجي وانهيار لقوات مدعومة سعودياً. وأشارت مصادر ومسؤولون إلى عوامل متداخلة: انقسامات المعسكر المناهض للجماعة، عدم اختبار بنية القيادة التي حلت محل الإشراف الإماراتي، محدودية الغطاء الجوي السعودي، التقليل من استعداد الحوثيين، وفشل استخباري في رصد الحشد

هذه العناصر تفسر السرعة أكثر مما يفسرها التفوق العددي وحده. فالقوة المدافعة عن ممر ضيق يمكنها، إذا امتلكت إنذاراً مبكراً وخططاً احتياطية وإسناداً جوياً، أن تبطئ قوة أكبر وتمنعها من تحويل الاختراق إلى انهيار. لكن الانسحاب السريع يشير إلى أن الجبهة لم تكن منظومة متماسكة. وقد يكون بعض القادة اختار الحفاظ على ما تبقى من قواته بدلاً من القتال في وضع شعر

أنه خاسر أو بلا دعم. هنا تصبح أزمة الثقة عاملاً عملياتياً: الجندي لا يقاتل فقط بما يملكه من ذخيرة، بل بما يتوقع وصوله من إسناد وبما يثق أنه لن يُترك وحيداً

كذلك كشف الهجوم فشل توزيع المخاطر. بعد سنوات من التهدئة النسبية، تعاملت الرياض مع الساحل كخط مستقر، ووجهت اهتماماً أكبر إلى الجنوب والحدود الداخلية بين الحلفاء. لكن الحوثيين كانوا ينظرون إلى الساحل بوصفه فرصة لتغيير قيمة الجماعة الإقليمية. السيطرة على صنعاء تمنحهم سلطة داخلية؛ أما الاقتراب من باب المندب فيمنحهم قدرة على التأثير في التجارة والطاقة وقرارات قوى كبرى. كان الحافز الحوثي للهجوم أعلى من استعداد خصومهم للدفاع

كان انسحاب الإمارات أو تراجع دورها المباشر عاملاً إضافياً، لا لأنه يثبت أن نموذجها كان خالياً من العيوب، بل لأن شبكة الساحل فقدت راعياً كان يملك معرفة تراكمية وعلاقات مباشرة بالقيادات. الانتقال من إشراف إلى آخر يحتاج إلى وقت وتبادل معلومات وثقة. وإذا جرى في سياق تنافس سياسي، فقد تضيع المعرفة مع خروج الأفراد، أو تُستبعد قيادات كفؤة بسبب صلتها بالراعي السابق، أو تتردد الوحدات في مشاركة المعلومات مع القيادة الجديدة. ذكرت رويترز أن بنية القيادة السعودية التي استبدلت الإشراف الإماراتي لم تكن قد اختُبرت. وهذه نقطة مركزية: لم يسقط الساحل لأن السعودية لم تكن موجودة، بل لأن وجودها لم يتحول بعد إلى قدرة قيادة ناضجة

أما محدودية الإسناد الجوي فتثير سؤال القرار السياسي. ربما خشت الرياض توسيع المواجهة واستدعاء ضربات حوثية أعمق داخل أراضيها. وربما كانت تنتظر دعماً أمريكياً أو تسعى إلى تجنب تكرار صورة حرب 2015. لكن هذا التردد جعل القوات المحلية تتحمل فجوة بين خطاب الحماية وقدرة الحماية. وحين طلب ولي العهد السعودي مساعدة عسكرية أمريكية مباشرة، اقتصرت استجابة واشنطن، وفق رويترز، على الاستخبارات والمساعدة في تحديد الأهداف. أظهر ذلك أن منظومة الحرب السعودية لم تكن مستقلة، وأن الحلفاء المحليين بُنيت توقعاتهم على دعم قد لا يصل في اللحظة الحاسمة

خسارة العتاد زادت فداحة النتيجة. فالأسلحة والآليات وأجهزة التشويش التي تُترك خلال انسحاب فوضوي تمنح الحوثيين قدرة مادية ومعلومات عن أنظمة خصومهم، وتوفر لهم مادة دعائية تقوض المعنويات. وهكذا لا تكون الهزيمة فقدان أرض فقط؛ تصبح عملية نقل موارد وسمعة إلى المنتصر

من مدينة ساحلية إلى انقلاب في الجغرافيا

المخا مهمة، لكن المعنى الاستراتيجي الكامل للهجوم يظهر في الذباب وميون. يبلغ عرض باب المندب في أضيق مناطقه نحو 19 كيلومتراً، وتقع الجزيرة في قلب الممر الذي يربط خليج عدن بالبحر الأحمر وقناة السويس. لا تمنح السيطرة على الضفة أو الجزيرة إغلاقاً آلياً للمضيق؛ فذلك يحتاج إلى قدرات واستمرارية ويستدعي رداً دولياً.

لكنها تخفض كلفة التهديد، وتوسع خيارات استخدام الصواريخ القصيرة والمسيّرات والزوارق والألغام والمراقبة البصرية والإلكترونية

في الاقتصاد البحري، يكفي أحياناً إدراك الخطر كي تتحقق آثار الحصار من دون إغلاق كامل. شركات الشحن وشركات التأمين لا تنتظر إصابة كل سفينة؛ تعيد حساب المخاطر وتزيد الأقساط أو تحول المسار حول رأس الرجاء الصالح. وتتحمل مصر خسارة تراجع المرور في قناة السويس، فيما ترتفع كلفة النقل بين آسيا وأوروبا. لذلك تصبح السيطرة الحوثية قدرة على فرض ضريبة غير مباشرة على التجارة العالمية، حتى عندما تعلن الجماعة أن فئات معينة من السفن آمنة

بالنسبة إلى السعودية، تضاعفت الحساسية بسبب تزامن أزمة البحر الأحمر مع اضطراب هرمز. تملك المملكة خط أنابيب شرق غرب يصل حقولها بميناء ينبع، وكان مساراً بديلاً لتصدير النفط بعيداً من الخليج. لكن البديل البري ينتهي إلى البحر الأحمر؛ فإذا أصبح باب المندب معرضاً للضغط الحوثي، تفقد الرياض ميزة تنويع المخارج. وقد نقلت رويترز أن الخط كان ينقل أربعة إلى خمسة ملايين برميل يومياً في الأشهر الأخيرة قبل تعطله مؤقتاً بهجوم منفصل، بما يعادل أربعة إلى خمسة في المئة من الإمدادات العالمية. عندها صار الضغط على هرمز وباب المندب جزءاً من معادلة واحدة

تلك هي المكافأة الكبرى لإيران. لا تحتاج طهران إلى إصدار أوامر يومية للحوثيين كي تستفيد من وجود حليف قادر على الضغط عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. العلاقة بين الطرفين ليست تبعية ميكانيكية؛ للحوثيين حساباتهم اليمنية وعقيدتهم ومصالحهم. لكن التلاقي الاستراتيجي واضح: كلما ارتفعت كلفة الملاحة والطاقة على السعودية والغرب، اتسعت مساحة المساومة الإيرانية. وذكرت مصادر لرويترز أن توجيهاً ودعماً إيرانياً رافقا الهجوم، بينما تنفي طهران التحكم بالجماعة. الصياغة الدقيقة هنا هي أن الحوثيين فاعل محلي مستقل نسبياً، تضاعف قيمته الإقليمية عبر الدعم الإيراني وتوافق الأهداف

أصبح الحوثيون أيضاً أقرب إلى القرن الأفريقي. يمكن للمواقع الجديدة تسهيل شبكات التهريب والاتصال بجماعات مسلحة، ورفع الضغط على جيبوتي والقواعد الأجنبية فيها. ولا تعني هذه الإمكانية وجود تحالفات عملياتية مكتملة، لكنها توسع مجال الحركة والمساومة. كما تمنح الجماعة عمقاً سكانياً ومواقع إطلاق وطرقاً جديدة، وقد تجعل شبوة ومأرب وأبين وعدن عرضة لضغط متزايد إذا ثبت الحوثيون مكاسبهم

من هنا لا يعود سقوط المخا قضية يمنية داخلية. إنه يغير توزيع المخاطر بين السعودية ومصر والقرن الأفريقي وإسرائيل والقوى البحرية الغربية والصين. وقد ظهر ذلك في تحرك الرياض نحو واشنطن والقاهرة وبكين. رفضت الولايات المتحدة التدخل المباشر، وسعت السعودية إلى دور مصري في البحر الأحمر، ثم طلبت من الصين استخدام نفوذها لدى إيران. نقلت رويترز أن بكين

خاطبت طهران سراً بعد مناشدة سعودية، في إشارة إلى أن الرياض انتقلت خلال أيام من موقع الراعي المهيمن في اليمن إلى موقع الباحث عن وسطاء لاحتواء نتائج الانهيار

قياس المسؤولية السعودية

المسؤولية في الحروب متعددة المستويات. يتحمل الحوثيون المسؤولية المباشرة عن الهجوم، وتتحمل إيران مسؤولية الدعم الذي رفع قدراتهم، وتتحمل القيادات المحلية مسؤولية قرارات الانسحاب وضعف الاستعداد. لكن هذا لا يلغي مسؤولية القوة التي صممت النظام ومولته وأدارت انتقال القيادة فيه. يمكن اختبار المسؤولية السعودية عبر خمسة متغيرات

أولاً، توزيع الموارد. خصصت الرياض مبالغ كبيرة للرواتب والاستيعاب، لكنها لم تربط التمويل، وفق المعلومات المتاحة علناً، بمؤشرات جاهزية واضحة: زمن الاستجابة، مخزون الذخيرة، التدريب المشترك، حماية القيادة، وخطط الدفاع المتدرج. حين يصبح دفع الراتب إنجازاً سياسياً، قد تتراجع مساءلة الوحدة عن قدرتها الفعلية. الأموال حفظت شبكات، لكنها لم تحولها بالضرورة إلى قوة

ثانياً، توزيع القوات. انشغلت تشكيلات رئيسية بتأمين عدن وحضرموت والمهرة وموازنة قوى محلية، بينما ظل الساحل يعتمد على بنية منفصلة. وحتى عندما بدأت التعبئة المضادة، كانت بعد سقوط مواقع حاسمة. الاستراتيجية الجيدة لا توزع القوات وفق الخريطة السياسية فقط، بل وفق نية الخصم وقدرته. وكان باب المندب هدفاً واضح القيمة للحوثيين وإيران، ما يجعل غياب الاحتياط الجاهز قصوراً في التخطيط

ثالثاً، القيادة والسيطرة. أسست السعودية ترتيبات جديدة وأعادت تعيين قادة، لكنها لم تختبر السلسلة تحت ضغط واسع قبل الهجوم. لا يمكن استبدال شبكة قيادة تراكمت سنوات بقرارات إدارية ثم افتراض أن الأداء سيتحسن تلقائياً. كان ينبغي تشغيل تمارين مشتركة وغرف قيادة وربط استخباري وخطط بديلة، وإبقاء الخبرة المحلية خلال الانتقال

رابعاً، الأولويات السياسية. كانت إعادة ضبط الجنوب هدفاً يمكن للرياض قياسه والسيطرة عليه، بينما كان الحوثيون خطراً مؤجلاً بفضل الهدنة. أنتج هذا انحيازاً مؤسسياً نحو المشكلة الأسهل. ومع أن السعودية قد تقول إن توحيد المناطق المحررة شرط لمواجهة الحوثيين، فإن التسلسل مهم: تفكيك بنى قائمة قبل اكتمال البديل خلق نافذة ضعف استغلها الخصم

خامساً، التحالفات المحلية. لم تقدم الرياض تسوية للقضية الجنوبية، ولم تحسم علاقتها بالإصلاح على أساس مؤسسي، ولم تدمج المقاومة الوطنية في قيادة وطنية حقيقية. أدارت التناقضات عبر التمويل والتعيينات. هذه الطريقة ناجحة لضمان ألا يستقل حليف، لكنها سيئة لضمان أن يهب الحلفاء جميعاً للدفاع عن جبهة واحدة

بناء على ذلك، لا يصح القول إن السعودية أسقطت المخا بمعنى الفعل المباشر، لكنه يصح القول إن خياراتها رفعت احتمال

السقوط وخفضت قدرة المعسكر على منعه. هذه سببية بنيوية: ليست أمراً بالانسحاب، بل سلسلة قرارات جعلت الانسحاب أكثر ترجيحاً. وهي صياغة أشد إدانة من الشعار لأنها قابلة للاختبار والمقارنة

لماذا فشلت استراتيجية الاحتواء

استندت المقاربة السعودية بعد الهدنة إلى افتراضين. الأول أن الحوثيين يمكن ردعهم أو التفاهم معهم بما يمنع عودة الحرب الشاملة. والثاني أن الوقت الناتج من التهدئة يمكن استخدامه لترتيب المعسكر المقابل تحت قيادة أكثر قرباً من الرياض. فشل الافتراضان معاً عندما تغير السياق الإقليمي. توسعت الحرب الأمريكية الإيرانية، واستعادت الجغرافيا اليمنية قيمتها كجبهة ضغط، ووجد الحوثيون أن مكاسب الساحل تمنحهم وزناً أكبر من كلفة كسر الهدوء

المشكلة لم تكن في التفاوض نفسه؛ فالحروب تنتهي بالتسويات، والسعودية لها مصلحة مشروعة في حماية حدودها. المشكلة أن التهدئة لم تُستخدم لبناء ردع يحسن شروط التفاوض. استخدمت لإعادة توزيع النفوذ، فيما بقيت قدرة الحوثيين تتطور. وعندما انهارت التهدئة، دخلت الرياض المواجهة بترتيب محلي جديد لم يكتمل، وبحلفاء فقد بعضهم الدافع والثقة، ومن دون ضمان تدخل أمريكي

كشفت الأزمة كذلك ضعف الافتراض القائل إن العلاقات الدولية تعوض هشاشة الداخل اليمني. تحالفت الرياض مع قوى إقليمية وطلبت إسناداً من الولايات المتحدة ومصر والصين، لكن أياً منها لا يستطيع تعويض غياب قوة محلية متماسكة. واشنطن لا تريد حرباً برية أو جوية مفتوحة، ومصر تحسب كلفة العودة إلى اليمن، والصين تريد استقرار طرق الطاقة من دون انخراط عسكري، وتركيا وباكستان ليستا ملزمتين بخوض حرب السعودية. في النهاية، لا يحمي الساحل إلا من يملك الأرض والدافع والقيادة

وتوضح التجربة حدود الرد الجوي. يمكن للطيران تعطيل تحركات الحوثيين وضرب مخازنهم، لكنه لا يستعيد مدينة ويحكمها، ولا يعالج انقسام القوات المحلية. بل قد يؤدي القصف الواسع إلى هجمات أعمق على المنشآت السعودية وإلى خسائر مدنية تعيد إنتاج عزلة حرب 2015. لذلك فإن العودة إلى الغارات من دون إصلاح المعسكر ستشتري وقتاً، لكنها لن تغير البنية التي صنعت الهزيمة

اختبار التفسيرات البديلة

حتى تكون الحجة قابلة للدفاع البحثي، يجب ألا يُعامل سوء الإدارة السعودية بوصفه التفسير الوحيد. ثمة أربعة تفسيرات بديلة تستحق الاختبار: التفوق الحوثي المستقل، الإسناد الإيراني، مسؤولية القيادات المحلية، وامتناع القوى الغربية عن التدخل. لكل منها وزن حقيقي، لكن أياً منها لا يلغي أثر البنية التي صممتها الرياض

التفسير الأول يقول إن الحوثيين أصبحوا قوة كبيرة إلى حد أن سقوط الساحل كان مرجحاً بصرف النظر عن أداء خصومهم. تدعم هذا

الـرأي زيـادة عـدد المقاتـلين وتطـور المـسيّرات والصواريـخ والـخبرة المتراكمـة منـذ حـروب صعـدة. كما أن الجماعـة حكمـت منطقـة تضـم غالبيـة سـكان اليمـن، مـا وفـر لهـا قاعـدة تجنيـد وجبايـة أكبر مـن قواعـد خصومهـا المنفصلـة. ولا شـك أن التقليـل مـن هـذه القـوة كان خطـأً. لكـن القـوة الحوثيـة لا تـفسر وحدها سرعـة انهيـار مواقـع يـفترض أنهـا محصنـة ولا تـرك عتـاد مهـم ولا غيـاب الاحتيـاط. فالتفـوق الهجومـي يسـتطيع تفـسير الاختراق، أمـا تحـول الاختراق إلى انهيـار واسـع فيحتـاج إلى تفـسير في جانـب الدفـاع أيضـاً

التفـسير الثـاني يركـز على إيـران. تـشير تقاريـر حديثـة إلى توجيـه عمليـاتي ودعـم بـالمال والـسلاح والـخبراء، وتـبين الأدلـة السـابقة اعـتماد الحوثـيين على تقنيـات ومكونـات إيرانيـة في القـدرات المتقدمـة. وقـد اسـتفادت طهـران بوضـوح مـن فتـح جبهـة عنـد بـاب المنـدب بالتزامـن مـع أزمـة هرمـز. لكـن جعـل إيـران مركـز التفـسير كلـه يحجـب فاعليـة الحوثـيين المحليـة ويعفـي خصومهـم مـن مسـاءلة قراراتهـم. الدعـم الخارجـي لا يتحـول إلى مكسـب جغـرافي تلقائيـاً؛ يحتـاج إلى تنظيـم مـحلي يقـرأ ضعـف الخصـم ويسـتغله. كما أن المعسـكر المقابـل حصـل على دعـم سـعودي وإمـاراتي وغـربي أكبر قيمـة في سـنوات كـثيرة. الفـارق كان في قـدرة كل معسـكر على تحويـل الدعـم إلى تنظيـم وهـدف

التفـسير الثالـث يلقـي المسـؤولية على طـارق صالـح والقيـادات التـي انسـحبت. مـن المشروع مسـاءلتها عـن الاسـتعداد والخطـط والقـرار الميـداني، ولا ينبغـي تحويـل النقـد للسـعودية إلى إعفـاء للقـادة اليمنـيين. قـوات المقاومـة الوطنيـة كانـت مسـؤولة عـن قاعـدة المخـا، وقيادتهـا عضـو في مجلـس القيـادة الرئـاسي، وكان يـفترض أن تمتلـك معرفـة دقيقـة بالمحـاور. لكـن اسـتقلال قرارهـا كان محـدوداً بحاجتهـا إلى التمويـل والغطـاء والإسـناد. كما أن مسـؤولية القائـد المـحلي لا تنفـي مسـؤولية القيـادة الأعلى عـن الإنـذار وتوزيـع القـوة. في أي نظـام عسـكري، إذا انهـارت وحـدة فـإن التحقيـق يبـدأ بأدائهـا، لكنـه يمتـد إلى مـن صمـم المهمـة ووفـر المـوارد وحـدد القيـادة

التفـسير الرابـع يحمّـل الولايـات المتحـدة مسـؤولية تـرك السـعودية وحلفائهـا. بالفعـل، شـكل رفـض واشـنطن التدخـل المبـاشر قيـداً كـبيراً وكشـف حـدود الـضمان الأمنـي. لكـن الاعـتماد على تدخـل أمـريكي غير مضمـون كان جـزءاً مـن الخلـل السـعودي نفسـه. بعـد تجربـة عقـد مـن الحـرب، كان ينبغـي أن تقـوم الخطـة على المـوارد المتاحـة فعليـاً لا على توقـع إنقـاذ خارجـي. كما أن الولايـات المتحـدة قدمـت معلومـات ومسـاعدة في تحديـد الأهـداف، ولم يكـن غيابهـا سـبباً في انعـدام القيـادة المحليـة. يمكـن القـول إن الموقـف الأمـريكي فاقـم الأزمـة، لا إنـه صنـع بنيتهـا

ثـم هنـاك عامـل التوقيـت الإقليمـي. أدت الحـرب الأوسـع مـع إيـران إلى فتـح نوافـذ متعـددة للضغـط، وجعلـت مـن بـاب المنـدب هدفـاً أعلى قيمـة مما كان عليـه خلال الهدنـة. قـد تجـادل الريـاض بأنهـا واجهـت تـغيراً غير متوقـع في البيئـة. لكـن التخطيـط الاستراتيجـي

يقاس بالقدرة على التعامل مع السيناريوهات الخطرة، ولا سيما عندما تكون إشاراتها واضحة. فتهديد الحوثيين للملاحة سبق 2026، وأهمية الساحل للسعودية ازدادت كلما تعطل هرمز. إذا كان الموقع أكثر قيمة للخصم وأشد حساسية للمدافع، فإن تركه تحت قيادة انتقالية غير مختبرة يمثل قراراً لا مجرد سوء حظ

تظهر المقارنة أن العوامل البديلة تتفاعل مع العامل السعودي بدلاً من أن تناقضه. قوة الحوثيين جعلت الحاجة إلى قيادة موحدة أكبر. الدعم الإيراني جعل الاستخبارات والردع أكثر إلحاحاً. ضعف القيادات المحلية جعل المساءلة وإعادة البناء أكثر ضرورة. والتردد الأمريكي جعل الاستقلال العملياتي شرطاً. في الحالات الأربع، كان رد الرياض أقل من مستوى المشكلة أو موجهاً إلى هدف آخر. لذلك تبقى الحجة الأساسية قائمة: لم تخلق السعودية التهديد، لكنها أدارت مواجهته بطريقة ضاعفت أثره

الجنوب بوصفه مركز الثقل المفقود

تكشف حرب الساحل خطأ التعامل مع الجنوب باعتباره هامشاً خلفياً يمكن ضبطه بعد انتهاء المعركة الرئيسية. فمن الناحية الجغرافية، يحيط الجنوب بمقاربات باب المندب وخليج عدن وبحر العرب، ويضم الموانئ والمطارات والقواعد التي تحتاج إليها أي حملة لحماية الملاحة. ومن الناحية العسكرية، جاءت نسبة كبيرة من القوات التي أوقفت الحوثيين أو قاتلت التنظيمات المتطرفة من بيئات جنوبية. ومن الناحية السياسية، يملك الجنوب قضية وطنية لا تختفي بإعادة تسمية الوحدات أو توزيع الرواتب

منذ تحرير عدن في 2015، ظهر تناقض لم يعالجه التحالف: أرادت القوى الجنوبية تثبيت حدود سياسية وأمنية منفصلة عن منظومة صنعاء، بينما أرادت السعودية استخدامها ضمن مشروع استعادة دولة يمنية واحدة. أمكن تأجيل الخلاف ما دام الحوثيون يهاجمون وكانت الأولوية للدفاع المباشر. لكن مع تجمد الجبهات، عاد سؤال السلطة إلى الواجهة. بدلاً من تحويل الإنجاز الأمني في الجنوب إلى شراكة تفاوضية، تعاملت الرياض في مراحل متعددة مع استقلال القرار الجنوبي بوصفه تهديداً لوحدة المعسكر

هذا المنظور خلط بين الوحدة السياسية والوحدة العملياتية. يمكن لقوتين تختلفان على مستقبل الدولة أن تتعاونا ضد خطر مشترك إذا كان الاتفاق واضحاً ويحمي مصالحهما. ويمكن لقوات ترفع علماً واحداً أن تفشل في التعاون إذا انعدمت الثقة. ركزت السياسة السعودية على الشكل الأول: مؤسسات موحدة اسمياً، وزارات مركزية، وقيادات معينة. لكنها لم تنتج مضمون الوحدة: قبول متبادل، توزيع عادل للقرار، وضمان أن تضحيات الجنوب لن تستخدم لإعادته إلى وضع يرفضه

بعد صدامات يناير، اتسعت الفجوة. لم يعد الخلاف نقاشاً حول التسوية النهائية فقط؛ صار مرتبطاً بذاكرة قريبة من المواجهة

والإقصاء والتسريح وتغيير القيادات. بالنسبة إلى كثير من الجنوبيين، بدت السعودية مستعدة لاستخدام القوة لإعادة ضبط عدن وحضرموت، بينما ظلت أكثر حذراً في مواجهة الحوثيين خشية ضرب أراضيها. هذا الإدراك، بصرف النظر عن رواية الرياض، يضر بتماسك الحرب. فالتحالفات لا تقوم على النيات المعلنة وحدها، بل على الطريقة التي يفسر بها الشريك توزيع المخاطر: من يُطلب منه القتال؟ ومن يحظى بالحماية؟ ومن يدفع الثمن السياسي؟

كما أن تفكيك الوحدات المحلية أضر بخاصية مهمة هي الارتباط بالمجتمع. القوات التي تُجنّد من محيطها تعرف الطرق والقبائل وشبكات الإمداد، وتستمد دافعها من حماية أرضها. وقد تتعرض هذه الوحدات لمشكلات المحسوبية وضعف المساءلة، لكن علاجها لا يكون بنزع هويتها فوراً. النموذج الأكثر واقعية هو احتفاظها بقاعدتها المحلية ضمن قيادة تنسيق مشتركة ومعايير مهنية وطنية. أما نقلها أو دمجها قسراً في تشكيل لا تثق به فيحول المعرفة المحلية إلى اغتراب

كان يمكن للرياض اتباع مسار مختلف: الاعتراف بأن الجنوب شريك سياسي صاحب قضية، والتفاوض على مساهمته في أمن البحر الأحمر ضمن ترتيبات لا تبت في الوضع النهائي. كان يمكن فصل قيادة الساحل عن النزاع على عدن، وضمان تمثيل جنوبي حقيقي في القرار والموارد، وتقديم جدول لحوار سياسي ملزم. لكن تأجيل مؤتمر الحوار الجنوبي، بالتوازي مع تسريع الدمج الأمني، أعطى الانطباع بأن المطلوب هو نزع أدوات القوة أولاً ثم التفاوض من ميزان مختل

هذه المقاربة لم تضعف الانتقالي وحده؛ أضعفت قدرة الرياض على تعبئة المجتمع الجنوبي عندما احتاجت إليه. وقد أثبت تاريخ الحرب أن القوة التي تحمي باب المندب لا تُبنى في غرف الفنادق أو بقرارات التعيين فقط. تحتاج إلى حاضنة ترى في المعركة دفاعاً عن أمنها ومستقبلها. وإذا تحولت السعودية في الوعي المحلي من حليف إلى وصي، فإن قدرتها على شراء التعاون ستزداد كلفة وتقل استدامة

لا يعني جعل الجنوب مركز ثقل أن القوى الجنوبية قادرة وحدها على حسم الحرب، أو أن مشروع الاستقلال يحل تلقائياً مشكلات الأمن والاقتصاد. داخل الجنوب انقسامات مناطقية وسياسية، وبعض القيادات أخفقت في بناء مؤسسات شفافة. لكن وجود هذه المشكلات ليس حجة لإلغاء القضية؛ بل سبب لبناء عقد سياسي أكثر دقة. فالبديل من تمثيل التعدد ليس الوحدة، وإنما إدارة التعدد من الخارج حتى ينفجر

وتظهر المخا الرابط المباشر. كانت المدينة جزءاً من شبكة الساحل التي ترتبط لوجستياً وأمنياً بعدن وباب المندب، حتى لو قادها فصيل وحدوي. وحين أضعفت المواجهة السعودية الجنوبية الثقة والتنسيق، لم يبقَ الانقسام داخل حدود محافظة. امتد أثره إلى قدرة القوى على تبادل الإنذار والإسناد والتحرك. هكذا تحولت قضية اعتبرتها الرياض ملفاً سياسياً داخلياً إلى متغير في أمن

ممر عالمي

دروس مقارنة في إدارة الحروب بالوكالة

تواجه الدول الراعية في الحروب غير المباشرة معضلة متكررة: تحتاج إلى وكلاء أقوياء بما يكفي لقتال الخصم، لكنها تخشى أن يصبحوا مستقلين بما يكفي لرفض أوامرها. غالباً ما تحل المعضلة بتعدد الوكلاء وتوزيع الدعم بينهم. يمنح هذا الراعي نفوذاً، لكنه يرفع كلفة التنسيق ويخلق ما يمكن تسميته «ضريبة السيطرة». كل أداة تمنع الحليف من الاستقلال قد تخصم من قدرته على المبادرة في المعركة

في اليمن، ارتفعت ضريبة السيطرة لأن الخلاف لم يكن شخصياً فقط، بل تعلق بشكل الدولة وهويتها. لم تتنافس التشكيلات على مناصب داخل نظام متفق عليه، بل على تعريف اليمن نفسه. لذلك لم يكن ممكناً بناء جيش موحد قبل تسوية سياسية أو اتفاق مرحلي صريح. عندما حاولت السعودية تجاوز السياسة بالمال والتنظيم، نقلت الخلاف إلى داخل المؤسسة العسكرية بدلاً من حله

الدرس الثاني هو أن الانتقال بين الرعاة أخطر من وجود أكثر من راعٍ. فقد بنت الإمارات علاقات مباشرة وتقاليد عمل مع وحدات جنوبية وساحلية، ثم تولت السعودية إعادة دمجها بعد التراجع الإماراتي. كان يمكن إدارة الانتقال بتقاسم المعرفة والحفاظ على القيادات واختبار النظام الجديد تدريجياً. لكن المنافسة السياسية جعلت الصلة بالراعي السابق معيار شك، فضاعت أجزاء من رأس المال المؤسسي. في الجيوش، الخبرة غير المكتوبة والعلاقات الشخصية لا تنتقل بمرسوم

الدرس الثالث أن الهدنة قد تضعف الطرف الأكثر انقساماً. استفاد الحوثيون من توقف القتال لترميم قوة مركزية، بينما استخدم خصومهم الوقت للتنافس على الموارد. ليس الهدوء متساوياً في أثره؛ يعتمد على قدرة الأطراف على التعلم والتنظيم. لذلك فإن اتفاق وقف النار من دون آلية لإصلاح المعسكر الأضعف قد يؤجل الحرب بطريقة تحسن فرص الطرف الأكثر تماسكاً

الدرس الرابع أن الجغرافيا تعاقب الخطأ السياسي. يمكن إخفاء الانقسامات في مدينة داخلية لفترة، لكن المضيق لا يمنح وقتاً طويلاً. فقدان بضعة كيلومترات عند باب المندب يغير حسابات التأمين والطاقة والدول الكبرى. لهذا كان ينبغي أن تُدار المنطقة كأصل استراتيجي مستقل، لا امتداداً لمساومات السلطة اليمنية. عدم فعل ذلك حول خللاً محلياً إلى أزمة إقليمية

السيناريوهات المقبلة

استعادة عسكرية محدودة

في هذا السيناريو، تجمع السعودية قوات محلية وتوفر إسناداً جوياً واستخبارياً لاستعادة المخا أو دفع الحوثيين بعيداً من المضيق. الاحتمال ممكن عسكرياً، خصوصاً إذا لم يرسخ الحوثيون خطوطهم ودفاعاتهم. لكن نجاحه يتوقف على سرعة القرار ووجود قيادة عملياتية واحدة وقدرة على منع التنافس بين الوحدات. وحتى إذا تحقق، سيظل هشاً ما لم يعالج أصل الانقسام. قد تتحول الاستعادة إلى جولة مؤقتة في حرب

مواقع

تسوية سعودية حوثية من موقع أضعف

قد تفضل الرياض احتواء الخطر عبر تفاهم مباشر أو إيراني الوساطة، يقيد الهجمات على أراضيها وسفنها مقابل تنازلات اقتصادية وسياسية. هذا السيناريو يحمي المملكة مؤقتاً لكنه يكرس الحوثيين قوة مهيمنة في الشمال والساحل، ويضعف الحلفاء الذين قاتلوا تحت مظلتها. وقد تصبح القضية الجنوبية والموارد والموانئ أوراقاً في تسوية لا يشارك أصحابها في صنعها، بما يولد دورة جديدة من الصراع

تكريس الانقسام طويل الأمد

قد يعجز الطرفان عن الحسم والتسوية، فيثبت الحوثيون مواقعهم، ويبقى الجنوب موزعاً بين تشكيلات متنافسة، وتتحول الملاحة إلى ساحة ضغط متقطع. هذا هو السيناريو الأكثر انسجاماً مع اتجاهات الحرب منذ 2022، لكنه الأخطر اقتصادياً وسياسياً. فهو يمنح إيران ورقة مستدامة، ويجعل السعودية تعتمد على ترتيبات بحرية ودبلوماسية مكلفة، ويترك اليمن أمام سلطات أمر واقع متعددة

إعادة تأسيس المعسكر المناهض للحوثيين

هذا السيناريو هو الأقل سهولة والأكثر قدرة على تغيير المسار. يتطلب عقداً سياسياً جديداً يعترف بتعدد الأهداف ولا يخفيه تحت شعار وحدة شكلية. تُنشأ قيادة ساحلية مشتركة محدودة المهمة، ويُفصل أمن باب المندب عن الصراع على مستقبل الجنوب، وتُحدد مساهمة كل قوة ومعايير تمويلها، ويُعاد فتح حوار جنوبي بضمانات وجدول واضح. لا يعني ذلك صهر القوات فوراً، بل بناء قابلية العمل المشترك قبل التكامل الكامل

خيارات السياسة

أولاً، على السعودية التخلي عن فكرة أن السيطرة الإدارية تسبق بالضرورة الفعالية العسكرية. ينبغي إجراء تقييم مستقل للوحدات والقيادات وسلاسل الإمداد، وإعادة ذوي الخبرة الذين استبعدوا لأسباب ولاء ما لم تثبت بحقهم مخالفات مهنية. الهدف ليس إعادة النفوذ الإماراتي أو السعودي، بل استعادة المعرفة الميدانية التي فقدت خلال الانتقال

ثانياً، إنشاء قيادة عمليات باب المندب والساحل الغربي بمهمة محددة ومدة زمنية ومعايير أداء. تضم ممثلين عن المقاومة الوطنية والقوات الجنوبية والعمالقة ووزارتي الدفاع والداخلية، لكنها لا تخضع للمساومة اليومية داخل مجلس القيادة. تكون لها غرفة معلومات مشتركة، واحتياط متحرك، واتصال مباشر بالإسناد الجوي والبحري

ثالثاً، ربط التمويل بالجاهزية لا بالولاء. تنشر كشوف القوة الفعلية، وتراجع المخزونات، وتحدد ساعات التدريب والانتشار، وتدقق حالات الغياب والازدواج. لا يكفي دفع الرواتب لجميع التشكيلات إذا كانت الأعداد على الورق أكبر من القوة الحاضرة، أو إذا كان القائد يستطيع حجب وحدته عن المهمة المشتركة

رابعاً، التعامل مع القضية الجنوبية باعتبارها

قضية سياسية لا خللاً أمنياً. أي قوة جنوبية ستظل محدودة الثقة في مشروع عسكري يعيدها إلى سلطة مركزية بلا أفق. لا يلزم حسم الوضع النهائي فوراً، لكن يلزم الاعتراف بحق الجنوبيين في التفاوض على مستقبلهم، وتحديد ضمانات تمنع استخدام مشاركتهم العسكرية لإلغاء قضيتهم

خامساً، تحديد التزام الإصلاح وبقية القوى بوضوح. ينبغي أن تكون هناك خريطة قوات ومهام معلنة داخل المؤسسات المعنية، لا اتهامات عامة ولا إعفاءات سياسية. إذا كان الحزب شريكاً في السلطة، فعليه تحمل نصيب قابل للقياس من الدفاع. وإذا كانت وحداته رسمية، يجب أن تخضع لأوامر قيادة مشتركة ومساءلة مهنية

سادساً، الفصل بين الردع والتصعيد. تحتاج السعودية إلى قدرة على ضرب الحشد والإمداد الحوثي عند الضرورة، لكنها تحتاج بالتوازي إلى قنوات تمنع توسع الحرب. الردع الفعال ليس حملة جوية مفتوحة، بل قدرة مؤكدة على حرمان الخصم من مكاسب سريعة. ويبدأ ذلك بالإنذار والدفاع الأرضي، لا بعد سقوط المدن

سابعاً، بناء ترتيب بحري إقليمي يركز على حماية الملاحة لا تحويل اليمن إلى ساحة حرب دولية. تستطيع مصر ودول القرن الأفريقي والقوى الأوروبية والصين المشاركة في تبادل المعلومات وحماية السفن وإزالة الألغام. لكن لا ينبغي أن تصبح هذه المظلة بديلاً من استعادة سلطة محلية شرعية وفعالة على الساحل

الخلاصة

تقدم تجربة الساحل الغربي حكماً قاسياً على أحد عشر عاماً من السياسة السعودية في اليمن. لم تفشل المملكة لأنها افتقرت إلى المال أو السلاح أو الحلفاء، بل لأنها لم تحول هذه الموارد إلى غاية مشتركة ومؤسسة قادرة على القتال. أدارت حلفاءها عبر التوازن والاعتماد المتبادل، وحالت دون هيمنة أي منهم، لكنها حالت أيضاً دون نشوء مركز قوة قادر على مواجهة الحوثيين من دون انتظار قرار خارجي عند كل منعطف

كانت إعادة ترتيب الجنوب بعد حرب يناير 2026 اختباراً لهذا النهج. نجحت الرياض في تغيير قيادات وأسماء ومصادر رواتب، لكنها لم تعالج سؤال الشرعية والدافع والقيادة. وحين هاجم الحوثيون، واجهوا معسكراً أعيد تنظيمه سياسياً قبل أن يكتمل عسكرياً. انهارت خطوط الساحل، ووصلت الجماعة إلى ميون، ثم اضطرت السعودية إلى طلب المساعدة من واشنطن والقاهرة وبكين لاحتواء خطر نشأ على أرض يفترض أنها مجال نفوذها المباشر

لا تعني هذه الخلاصة أن الحوثيين انتصروا نهائياً أو أن استعادة الساحل مستحيلة. لكنها تعني أن تكرار الأدوات نفسها سيعيد النتيجة نفسها. الغارات تستطيع إبطاء الجماعة، والمال يستطيع جمع وحدات، والاتفاقات تستطيع شراء هدوء، لكن لا شيء منها يعوض عقداً سياسياً وعسكرياً بين القوى التي ستقاتل على الأرض

دخلت السعودية الحرب لمنع الحوثيين

مـن تحويـل اليمـن إلى منصـة تهـدد حدودهـا وممـرات الطاقـة. وبعـد أكثر مـن عقـد، أصبـح الحوثيـون على ميـون، وصـار بـاب المنـدب جـزءاً مـن شـبكة الضغـط الإيرانيـة الإقليميـة. السـؤال الـذي ينبغـي أن يوجـه المرحلـة المقبلـة ليـس مـن أخطـأ في يـوم سـقوط المخـا وحـده، بـل لماذا صُمـم المعسـكر الـذي يدافـع عنهـا على نحـو جعلـه قـابلاً للسـقوط. مـا لم تجـب الريـاض وحلفاؤهـا عـن هـذا السـؤال، سـتظل أي اسـتعادة للأرض مؤقتـة، وأي تسـوية معرضـة للانهيـار، وأي قـوة جديـدة اسماً آخـر للانقسـام القديـم

المصادر والمراجع

1. مركـز صنعـاء للدراسـات الاستراتيجيـة، «الحوثيـون يسـيطرون على السـاحل الغـربي لليمـن: قـراءات خبراء»، 15 سـبتمبر 2026. الرابـط

2. إليونـورا أرديمـاني، «إعـادة الهيكلـة الأمنيـة والعسـكرية في اليمـن بقيـادة السـعودية: الاتجاهـات والعوامـل الرئيسـية»، مركـز صنعـاء، مراجعـة اليمـن، أبريـل - يونيـو 2026. الرابـط

3. سـمية نخّـول وتيمـور أزهـري، «هجـوم الحوثـيين الخاطـف يترك السـعودية مكشـوفة ويعـزز إيـران»، رويترز، 16 سـبتمبر 2026. الرابـط

4. محمـد الغبـاري وآخـرون، «تهديـد جديـد لنفـط الخليـج مـع وصـول الحوثـيين إلى جزيـرة استراتيجيـة»، رويترز، 11 سـبتمبر 2026. الرابـط

5. يوسـف صبـا، «مـن يقاتـل في اليمـن؟»، رويترز، نُشر في 2 ينايـر وحُـدث في 10 سـبتمبر 2026. الرابـط

6. رويترز، «كيـف تحـول الحوثيـون مـن جماعـة جبليـة صـغيرة إلى تهديـد إقليمـي كـبير»، 17 سـبتمبر 2026. الرابـط

7. باريـزا حافظـي، «الـصين تطلـب مـن إيـران كبـح الحوثـيين بعـد مناشـدة سـعودية»، رويترز، 17 سـبتمبر 2026. الرابـط

8. مطهـر الصفـاري، «حالـة اسـتثنائية: العلاقـات السـعودية مـع حـزب الإصلاح اليمنـي»، معهـد واشـنطن لسياسـة الشرق الأدنى، 26 يوليـو 2021. الرابـط

9. إدارة معلومـات الطاقـة الأمريكيـة، «مضيـق هرمـز أهـم نقطـة اختنـاق لعبـور النفـط في العـالم»، 21 نوفـمبر 2023. الرابـط

10. المركـز العـربي واشـنطن دي سي، «معضلـة السـعودية في اليمـن»، 2026. الرابـط

المياه وسبل العيش في السودان.. الحرب والجفاف وتآكل الاقتصاد الرعوي في كردفان



أنشطة تطعيم الماشية، بدعم من الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع PLACE الإقليمي، في أبو مطرق، محلية بحر العرب، شرق دارفور - منظمة الأغذية والزراعة

تتجاوز أزمة المياه في كردفان نقص الأمطار، لتكشف كيف تتداخل الحرب وتعطّل الخدمات وقيود الحركة في استنزاف الاقتصاد الرعوي. وحين تضطر الأسر إلى بيع حيواناتها لشراء الماء والعلف، فإنها تفقد أصولاً تموّل معيشتها، بينما قد تستمر تجارة الماشية دون أن يتحسن نصيب المنتجين من عوائدها أو قدرتهم على التعافي الاقتصادي

حنين العولقي
باحثة مقيمة في مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

تتفاقم أزمة المياه في السودان حين تتزامن قلة الأمطار مع تعطّل الوسائل التي تتيح استخدام المتاح منها. فالبئر تحتاج إلى مضخة وطاقة وصيانة، والقطيع يحتاج إلى طريق آمن يصل بين المرعى ومورد الشرب والسوق. وفي الحرب، يمكن أن تبقى المياه موجودة بينما يتعذر الوصول إليها، أو يرتفع ثمنها إلى مستوى يجبر الأسرة على بيع حيواناتها. عندئذ

تتحول مشكلة الإمداد إلى خسارة في القدرة على الإنتاج، وتستمر آثارها بعد انتهاء موسم الجفاف

في إحاطة بتاريخ 10 نوفمبر 2026، ربطت اليونيسف بين الهجمات المتكررة على شبكة الكهرباء في السودان وتوقف ضخ المياه ومعالجتها، واضطرار الأسر إلى بدائل أعلى كلفة وأقل أماناً. وتوضح هذه العلاقة أن تفسير العطش بالمناخ وحده يحجب أثر القرارات العسكرية وانهيار الخدمات. فالمطر لا يصلح محطة معطلة، وإصلاحها لا يحمي مستخدميها إذا بقي الطريق إليها خطراً. وتحتاج الاستجابة إلى معالجة المورد والبنية التحتية وإمكان الوصول معاً

تنطلق هذه الورقة من دراسة ميدانية منشورة عام 2020 عن نقص المياه والرعي في أم روابة بشمال كردفان، وتقرأ نتائجها في ضوء تقارير بحثية وإنسانية حتى 11 نوفمبر 2026. وحجتها أن حماية الاقتصاد الرعوي تستدعي إبقاء الأسر قادرة على الاحتفاظ بأصولها، والتحرك والتبادل بشروط معقولة، والمشاركة في إدارة المياه والأرض. ويتيح هذا المدخل فهماً لأزمة تمتد من القرية إلى أسواق المدن وموانئ البحر الأحمر، وتتجاوز حدود الإغاثة المؤقتة

أم روابة قبل الحرب الراهنة

نشر محمد فتح الله محمد أحمد، من جامعة الخرطوم، بحث «نقص الموارد المائية وأثره على القطاع الرعوي التقليدي بمحلية أم روابة، ولاية شمال كردفان، السودان» في مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية بجامعة المنوفية، العدد 30 لعام 2020. وتبرز قيمته في تناول المياه باعتبارها عنصراً في كلفة تربية الحيوان، وفي قرار الاحتفاظ بالقطيع أو تقليصه أو مغادرة المهنة. وهو يقدم معرفة محلية سابقة للحرب التي اندلعت في أبريل 2023، ويجب الحفاظ على هذا الفصل الزمني عند استخدام نتائجه

اعتمد البحث على استبيان شمل 670 مبحوثاً، وذكر تغطية 36 قرية بعد تعذر الوصول إلى جميع القرى المختارة أولاً. وتستدعي هذه الخطوة احترازاً في تعميم النتائج، لاحتمال اختلاف القرى التي لم تشملها التغطية في ظروفها وخدماتها. كما أن الاستبيان ينقل تجارب المشاركين وتقديراتهم؛ ولا يحل وحده محل القياس المستمر للأمطار والتغذية الجوفية ومناسيب الآبار. لذلك تستخدم الورقة الدراسة لفهم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ولا تنقل نسبها إلى السودان كله أو إلى عام 2026.

تذكر الدراسة أن 82% من المبحوثين يشترون المياه لحيواناتهم في الشهور الحارة الجافة، وأن بعضهم يمول ذلك من مدخراته أو ببيع جزء من القطيع. وتورد كذلك أن 11% اضطروا إلى بيع جميع حيواناتهم والانتقال إلى أعمال أخرى، في سياق الصعوبات التي تناولها البحث. هذه النسبة تخص العينة والفترة التي تصفها، لكنها تكشف مساراً مهماً: قد ينجح صاحب الحيوان في

مواجهة نفقة عاجلة، بينما يفقد تدريجياً الأصل الذي كان يمول معيشته

وتظهر أهمية التمييز بين بيع دوري تنظم به الأسرة استهلاكها، وبيع اضطراري تفرضه كلفة البقاء. الأول جزء من عمل المهنة، والثاني قد يقلص قدرتها على التجدد. وعندما يصبح بيع الحيوان وسيلة متكررة لشراء الماء والعلف، فإن استمرار النشاط لا يدل بالضرورة على سلامته الاقتصادية. فقد تبقى الأسرة في الرعي سنوات وهي تستهلك قاعدتها الإنتاجية، حتى يصل القطيع إلى حجم لا يوفر ما يكفي لمواجهة الموسم التالي

لماذا تتجاوز أهمية كردفان حدودها

تضع منظمة الأغذية والزراعة كردفان ضمن أهم مناطق تركز الثروة الحيوانية السودانية، وتورد في صفحتها التعريفية بالبلاد حصة تقديرية تقارب 27.7% من القطيع الوطني، تلي دارفور. ويُقرأ هذا الرقم كمؤشر على الوزن النسبي للمنطقة، لا كتعداد ميداني محدث لكل ما بقي من الحيوانات بعد الحرب. فقياس حجم القطيع نفسه صعب، وتزداد صعوبته مع النزوح والنهب وتغير طرق التجارة، فضلاً عن التفاوت بين التقدير الإحصائي والحصر المباشر

تنتقل آثار الضرر في مناطق الإنتاج عبر سلسلة تشمل الرعاة والباعة والوسطاء والناقلين والخدمات البيطرية والأسواق.

وتبين دراسة لبرنامج سبارك عن اضطراب تسويق الماشية، أعدت انطلاقاً من صدمة الطلب المصاحبة لجائحة كورونا، ارتباط التجارة السودانية بتصدير الأغنام عبر البحر الأحمر إلى جدة. وتفيد هذه الخلفية في توضيح أن القرية الرعوية قد تكون بعيدة عن الساحل، لكنها متصلة به اقتصادياً، وأن تعطل حلقة داخلية يمكن أن يغير كلفة السلعة وفرص بيعها في نهاية السلسلة

ولا تستفيد جميع حلقات التجارة بالقدر نفسه من استمرارها. فقد يتمكن مصدر من الوصول إلى سوق خارجية، بينما يبيع المنتج بسعر منخفض تحت ضغط الحاجة أو الخوف على القطيع. ولهذا لا يكفي إجمالي الصادرات لقياس حالة الأسر الرعوية. المطلوب معرفة حصة المنتج من السعر النهائي، وكلفة الماء والعلف والنقل، وما يقتطعه الوسطاء والرسوم، وقدرة البائع على تأجيل البيع. هذه مؤشرات أقرب إلى تفسير المنفعة الفعلية من الاكتفاء بإعلان بقاء التجارة نشطة

من شح المطر إلى تعذر الوصول

حذرت منظمة الأغذية والزراعة في موجزها القطري بتاريخ 24 سبتمبر 2026 من تزامن الظروف الجافة مع انعدام الأمن وارتفاع كلفة المدخلات وتعطل الائتمان الزراعي. وفي منتصف أكتوبر، أكدت المنسقة الأممية للشؤون الإنسانية أن عجز الأمطار في أجزاء من السودان يضاعف الأثر

المتراكم للحرب، خصوصاً في دارفور وأجزاء من كردفان. وتمنع هذه الصياغة تعميم الجفاف بالتساوي على كل البلاد، أو نسبته إلى عامل واحد مستقل عن بقية الضغوط

يمكن التمييز تحليلياً بين ثلاثة أوضاع. فقد ينخفض المورد نفسه نتيجة ضعف الهطول، أو يتاح الماء من دون القدرة على ضخه ونقله، أو تعمل المنشأة بينما يتعذر وصول المستخدمين إليها بسبب القتال أو القيود. ولكل وضع استجابة مختلفة؛ فشراء مضخة جديدة لا يحل مشكلة الطريق، ونقل المياه بالشاحنات لا يعالج بالضرورة تعطل منشأة قابلة للإصلاح. ويؤدي الخلط بينها إلى إنفاق يخفف المظهر العاجل للأزمة ويترك سببها قائماً

وتبرز الطاقة باعتبارها عاملاً يصل المياه ببقية الخدمات. فتعطل الكهرباء أو غلاء الوقود يزيدان كلفة التشغيل، ويمكن أن ينتقلا إلى سعر الماء أو ساعات توافره. وقد يرتبط ارتفاع السعر بمصروف حقيقي، أو ضعف المنافسة، أو رسوم مفروضة على النقل. ولا يمكن الجزم بمصدره من دون تفكيك الكلفة محلياً. لذلك تحتاج الرقابة إلى معرفة كمية الماء وسعر الطاقة وأجور النقل، ومن يملك المنشأة ومن يقرر أولوية استخدامها، بدلاً من افتراض أن كل زيادة تعكس الندرة الطبيعية وحدها

الحركة الرعوية وحقوق الأرض

تحتاج القطعان إلى التنقل وفق تغير الماء والكلأ، وتفقد الأسرة جزءاً من قدرتها على التكيف عندما تُحاصر في مساحة محدودة. ويناقش تقرير لبرنامج سبارك، منشور عام 2024 عن الحيازة الجماعية في شمال كردفان، هشاشة حقوق الرعاة، وانسداد المسارات أو اختفاءها، وضعف الوصول إلى المياه وتدهور مناطق الاستراحة. وهذه صعوبات أقدم من الموجة الراهنة للحرب، وقد جعلت بعض المجتمعات تدخل الأزمة وهي تحمل قيوداً على الحركة والانتفاع

وفي تحديث سبتمبر 2026، رصدت شبكة الإنذار المبكر بالمجاعة تراجع المراعي وإمكان الوصول إلى الماء، واتجاه بعض الرعاة إلى الهجرة جنوباً مبكراً، بما يرفع مخاطر الاحتكاك مع الزراعة. وهذه المخاطر لا تجعل النزاع حتمياً؛ إذ تتدخل مواعيد الحركة والمسارات المتاحة وآليات التفاوض والقدرة على حماية المحاصيل. كما لا يجوز اختزال الخلافات في هوية الرعاة والمزارعين، لأن تضييق البدائل وتفكك ترتيبات الاستخدام قد يغيران سلوك مجموعات عاشت سابقاً على تبادل المنافع

ويقتضي ذلك وصل تخطيط المياه بتخطيط الأرض. فقد يجذب مورد جديد قطعاناً إلى منطقة لا تحتمل ضغطاً دائماً، أو يغير طريقاً موسمياً ويزيد الاحتكاك حوله. ويمكن أن يكون حفر البئر مفيداً، لكن أثره يعتمد على موقعه وحجم الاستخدام وقواعد الانتفاع. لذلك ينبغي أن يشارك في القرار مستخدمو المسارات وأصحاب الحقول والتجمعات المجاورة، مع بيان

ترتيبات الصيانة وتوزيع الكلفة وكيفية تسوية الاعتراضات قبل بدء التشغيل

حين يدفع المنتج ثمن الحرب

يتحول اضطراب الطريق إلى ضغط اقتصادي حتى عندما يستمر عبور البضائع. فزيادة زمن الرحلة واحتمال التأخير ومخاطر الفقد تحد من خيارات البائع، وقد تنعكس على السعر المعروض عليه. وتناقش إحاطة لبرنامج سبارك، صدرت أولاً في أبريل 2025 وأدرجت على الموقع الحكومي البريطاني في فبراير 2026، أثر القيود التي فرضتها قوات الدعم السريع على التجارة من مناطق سيطرتها وإليها، خصوصاً في دارفور. وتوضح هذه الحالة كيف تتدخل سلطة السلاح في اتجاهات التبادل وفرص الوصول إلى الأسواق

كما تناول تقرير مشترك لمتعقب الشفافية والسياسات السوداني ومركز فاكتس الصحفي، في نوفمبر 2024، استغلال أطراف الحرب لقطاع الماشية. ووصف شبكات مصالح اقتصادية مرتبطة بالجيش والدعم السريع، وابتزازاً على طرق التجارة، وأضراراً لحقت بالأسواق ومواقع تجمع الحيوانات جراء غارات جوية للجيش. وهذه نتائج ينسبها التقرير إلى مصادره وتحقيقاته، ولا تثبت مسؤولية جهة عن كل واقعة لاحقة. لكنها توفر أساساً لفحص المنفعة الاقتصادية للفاعلين المسلحين إلى جانب أثر القتال المباشر

ومن هنا لا يصح اعتبار حركة الشاحنات دليلاً كافياً على تعافي السوق. فقد تستمر التجارة لأن فاعلين قادرين على التفاوض أو دفع الكلفة يحققون منها منفعة، فيما يُستبعد المنتج الأصغر أو يضطر إلى شروط أشد إجحافاً. والسؤال البحثي هو من يملك خيار العبور، ومن يستطيع الانتظار، وكيف توزع مخاطر الرحلة وعائدها. وتساعد الإجابة على التمييز بين بقاء النشاط التجاري وقدرته على حماية سبل العيش

وتشمل مسؤولية الإدارة العامة الكشف عن الرسوم والإيرادات المرتبطة بالقطاع والخدمات التي تعاد إليه. فالجمع بين تحصيل الموارد وتراجع الصيانة والرعاية البيطرية يستدعي مساءلة مالية، بصرف النظر عن هوية السلطة المحلية أو العسكرية. كما أن حماية منشأة لا تُقاس بإحكام السيطرة عليها وحده؛ بل باستمرار خدمتها للسكان والمنتجين دون تمييز أو ابتزاز. وينبغي أن يستند اتهام أي جهة إلى واقعة موثقة، وأن تبقى مساءلة جميع المتدخلين في سلسلة التجارة ممكنة

بيع الأصول يغيّر فرص التعافي

تستعيد نتائج أم روابة أهميتها عند قراءة هذا الاختلال. فالأسرة التي تبيع جزءاً من قطيعها لتشتري الماء لا تتصرف بالضرورة على نحو غير رشيد؛ فقد يكون ذلك الخيار الوحيد لتجنب نفوق الجميع. لكن تراكم القرارات الاضطرارية يترك آثاراً لا تظهر في

حساب الإنفاق اليومي. فخسارة حيوانات التكاثر تختلف عن بيع فائض معتاد، وتقلص عدد الحيوانات المنتجة للحليب قد يمس الغذاء والدخل معاً، ويطيل المدة اللازمة لإعادة تكوين القطيع

ويجب التعامل مع هذا المسار بوصفه تفسيراً اقتصادياً يحتاج إلى اختبار محلي، لا حصيلة كمية جديدة للدراسة القديمة. ويمكن قياسه بمتابعة تركيب القطيع والأسعار ونفقات الإعاشة عبر المواسم، مع التمييز بين الأسر التي نزحت بأصولها والتي فقدتها أو باعتها. كما يلزم حساب القدرة على الوصول إلى الخدمات والأسواق، لأن حجم القطيع وحده لا يبين كلفة الاحتفاظ به أو العائد الممكن منه في ظل اختلاف شروط الحركة

وتتفاوت قدرة الأسر على الاحتمال بحسب السيولة والعلاقات التجارية ومكان المورد. فقد يستطيع مالك أكبر دفع كلفة النقل وتوزيع المخاطر بين مواقع عدة، بينما يبيع آخر سريعاً لتمويل حاجاته الأساسية. ويمكن أن يفضي ذلك إلى انتقال ملكية الأصول إلى من يملكون النقد وإمكان الوصول. وهذا احتمال يستحق التتبع، دون الجزم بأنه وقع بالنمط نفسه في كل مناطق السودان. ففهم توزيع الخسائر أهم من افتراض أن الصدمة المناخية أو العسكرية تؤثر في الجميع بالمقدار نفسه

الصحة والغذاء والخدمات البيطرية

حذر التنبيه الخاص بالسودان، الذي نشرته منظمة الصحة العالمية في 12 أكتوبر 2026 استناداً إلى التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، من تصاعد خطر المجاعة في أجزاء من دارفور وكردفان مع تضافر النزاع والنزوح والجفاف وضعف التمويل. وأشار إلى ندرة المياه النظيفة وضعف الوصول إلى الرعاية الصحية. ويجب الحفاظ على التمييز بين التحذير من الخطر وإثبات تحقق المجاعة في موقع محدد، فلكل منهما متطلبات تقييم مستقلة

وتوضح هذه العلاقة محدودية الاستجابة المجزأة. فحماية غذاء الأسرة تحتاج إلى الماء الآمن والعلاج وإمكان الحصول على الطعام، وإلى الحفاظ على مصادر الدخل حيثما أمكن. ويمكن أن تخفف المساعدة الغذائية الحاجة إلى بيع الحيوانات، بينما تساعد الخدمة البيطرية في إبقاء أصل منتج. لكن ترتيب التدخل يتغير وفق شدة الخطر: فقد تحتاج أسرة فقدت أصولها إلى دعم مباشر عاجل، بينما تستفيد أخرى من إجراء محدود يمنع خسارتها التالية

وأعلنت الفاو في 25 سبتمبر 2026 إطلاق حملة تستهدف حماية 9.8 مليون حيوان ودعم سبل عيش 1.2 مليون أسرة مالكة للماشية، ضمن موسم 2026–2027. وهذه أهداف للحملة وليست حصيلة منجزة. كما ربطت المنظمة الحاجة إلى التدخل بتعطل الخدمات البيطرية وتضرر مرافق التشخيص

وإنتاج اللقاحات. وتبين هذه المعطيات أن حماية الحيوان تتطلب سلسلة تشغيل تشمل اللقاح والتبريد والنقل والعاملين والوصول إلى القطعان، ولا تنحصر في تأمين الجرعات

وقدمت الفاو في يونيو 2026 وصفاً لعملية تلقيح اعتمدت ترتيبات عبور وتنسيقاً لوجستياً للوصول إلى مناطق متأثرة بالنزاع. ويستفاد من هذه التجربة أن استعادة الخدمة ممكنة في بعض الظروف، لكنها تحتاج إلى تفاوض وتخطيط وإدارة للمخاطر. ولا يجوز نقل نتيجة عملية واحدة إلى كل المناطق أو اعتبارها دليلاً على كفاية التغطية الوطنية. الأهم أن يرتبط إعلان الإنجاز بمعرفة من وصلته الخدمة ومن بقي خارجها وما يلزم لاستمرارها

الاستجابة التي تحفظ القدرة على الإنتاج

أشار تحليل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الأسواق والغذاء في السودان، منشور في أغسطس 2026، إلى تفكك الأسواق واضطراب الإنتاج، وحدد الثروة الحيوانية ضمن سبع سلاسل ذات أولوية لاستعادة سبل العيش. ويتيح ذلك وصل الإغاثة بالتعافي، بشرط ألا تصبح أولوية التصدير أو استعادة الإيرادات بديلاً عن فحص منفعة المنتجين. فقد تنجح حلقة تجارية في استعادة نشاطها أسرع من قدرة الأسر على تعويض ما فقدته من أصول

تبدأ الاستجابة المقترحة بتحديد سبب تعطل كل مورد: نقص الماء، أو توقف الطاقة، أو غياب الصيانة، أو صعوبة الوصول. ثم تقارن كلفة الإصلاح والنقل المؤقت والبدائل المتاحة. ويمكن للطاقة الشمسية أن تخفف الاعتماد على الوقود في بعض المواقع، لكن اعتمادها يحتاج إلى تقييم القدرة على الصيانة وحماية المعدات وحجم السحب من الخزان. فلا ينبغي أن يحل مشروع تقني محل السؤال عن استدامة المورد وعدالة استخدامه

وفي المراعي، تحتاج حماية الحركة إلى ترتيبات محلية للمسارات وأوقات المرور والاستراحة، تشارك فيها المجتمعات المتأثرة. وتفيد إعادة تأهيل نقطة ماء إذا ارتبطت بخطة انتفاع تمنع إقصاء مستخدمين أو استنزاف الموقع. كما يمكن لخدمات بيطرية متنقلة أن تلائم تجمعات يصعب عليها الوصول إلى المراكز، بشرط انتظام العمل وتمويل التشغيل. وتبقى هذه خيارات مشروطة بالأمن والحاجة والتقييم، وليست وصفة موحدة تصلح لكل منطقة

أما في السوق، فيستحق الرصد أن يشمل سعر الحيوان مقابل الحبوب والماء والعلف، ووقت الانتقال، والرسوم المعلنة وغير المعلنة، وعدد المشترين المتاحين. وتساعد هذه المعلومات على تحديد ما إذا كانت المشكلة نقص السيولة أو انسداد التجارة أو اختلال القوة التفاوضية. وقد يفيد الدعم النقدي حين تتوافر السلع وإمكان الشراء، بينما يكون أثره محدوداً إذا لم يصل المعروض أو استحوذ احتكار محلي على

الزيـادة في القـدرة الشرائيـة

ويجـب أن تقـاس النتائـج بـأكثر مـن عـدد الآبـار المؤهلـة والحيوانـات الملقحـة. مـن المـؤشرات المفيـدة انتظـام الخدمـة، وكلفتهـا على المسـتخدم، وتراجـع البيـع الاضطـراري، وتحسـن حالـة القطيـع، وإمـكان وصـول الفئـات الأضعـف. كما ينبغـي التحقـق مـن أن تحسـن موسـم الأمطـار لا يُنسـب خطـأً إلى مشروع إداري. وتفيـد المقارنـة بين المواقـع والمواسـم، مـع نشر حـدود البيانـات وإتاحـة الشـكاوى، في منـع تحـول تقاريـر الإنجـاز إلى بديـل عـن تقييـم المنفعـة الفعليـة

مـا الـذي ينبغـي أن تكشـفه المتابعـة الميدانيـة

تحتـاج متابعـة أزمـة الميـاه إلى تجـاوز مقابلة مـن بقـي قـادراً على الوصـول إلى السـوق أو مـورد الشرب. فـالأسر التـي غـادرت المنطقـة، أو خرجـت مـن تربيـة الماشـية، قـد تختفـي مـن العينـة الجديـدة، فيبـدو القطـاع أكثر قـدرة على الصمـود مما هـو عليـه فـعلاً. وتفيـد العـودة إلى القـرى التـي شـملتها دراسـة أم روابـة، متـى أمكـن الوصـول الآمـن إليهـا، في بنـاء مقارنـة زمنيـة. لكـن هـذه المقارنـة تسـتلزم معرفـة مـا تـغير في السـكان والحـدود والخدمـات، وعـدم افتراض أن تكـرار الاسـتبيان ينتـج تلقائيـاً بيانـات قابلـة للمقارنـة

ويمكـن البـدء بسـجل محـدود يربـط سـعر الماء بالموسـم ومصـدره والمسـافة إليـه، ويتابـع أعـداد الحيوانـات المباعـة وأسـباب البيـع وأسـعار الحبـوب. ولا يتطلـب كل سـؤال مسـحاً وطنيـاً واسـعاً؛ فقـد تكشـف متابعـة منتظمـة لعـدد مـن المواقـع اختلافـات تخفيهـا المتوسـطات العامـة. وتـزداد قيمـة السـجل إذا جمـع بين إفـادات المنتـجين ومراقبـة السـوق وسـجلات تشـغيل المنشـآت، مـع الفصـل بين غيـاب البيانـات وبين تسـجيل قيمـة صفريـة. فتوقـف وصـول الباحـث إلى المـورد لا يثبـت جفافـه، وغيـاب البيـع في سـوق مغلقـة لا يـدل على انتهـاء الحاجـة إلى البيـع

كما ينبغـي معرفـة مـن يتحمـل العمـل الـذي تخلقـه الأزمـة داخـل الأسرة. فزيـادة وقـت جلـب الماء أو رعايـة الحيـوان قـد تزاحـم التعليـم والعمـل المأجـور والعنايـة بالمـرضى، حتـى عندمـا لا تظهـر النفقـة في حسـاب نقـدي. وتسـتدعي هـذه المسـألة مقابلـة النسـاء والشـباب بصـورة مبـاشرة، عـوض الاكتفـاء بإفـادة مالـك القطيـع أو رب الأسرة. ولا تتيـح الدراسـة القديمـة وحدهـا تقديـر هـذه الأعبـاء في الوقـت الراهـن، لكنهـا تفتـح سـؤالاً ضروريـاً عـن كيفيـة توزيـع كلفـة التكيـف، وعـن الفئـات التـي تغيـب مصالحهـا عنـد تحديـد أولويـات الخدمـة

وتحتـاج دراسـة الملكيـة إلى الدقـة نفسـها. فالشـخص الـذي يرعـى الحيـوان قـد يعمـل لقـاء أجـر، أو يديـر قطيعـاً لحسـاب مالـك آخـر، أو يشـارك في ملكيتـه. وتختلـف آثـار الخسـارة باختـلاف هـذه العلاقـة؛ فقـد يتراجـع أجـر العامـل قبـل أن يبيـع المالـك أصولـه، أو تتحمـل الأسرة نفقـة الرعايـة بيـنما يذهـب معظـم عائـد البيـع إلى شريـك ممـول. ويسـاعد



توثيق هذه الترتيبات على توجيه الدعم إلى المتضرر الفعلي، ويمنع مساواة امتلاك عدد من الحيوانات بالسيطرة الكاملة على قيمتها ودخلها

أما مساءلة المشروعات فتبدأ قبل تشغيلها، بتحديد الجهة المسؤولة عن الإصلاح، ومصدر تمويله، وقاعدة تحديد التعرفة. وينبغي نشر معلومات يفهمها المستخدم عن ساعات الخدمة وكلفتها وآلية الاعتراض، مع متابعة قدرة الأسر الأفقر على الانتفاع. فالمورد الذي يعمل فنياً قد يبقى خارج متناول بعض السكان اقتصادياً. وتفيد هذه التفاصيل في تحويل الحق في الماء من إعلان عام إلى التزام يمكن اختباره، وفي تقليل اعتماد الخدمة على تدخل مؤقت ينتهي بانتهاء التمويل الخارجي

مسارات الأشهر المقبلة

يعتمد اتجاه الاقتصاد الرعوي على تفاعل الأمن والمطر والأسعار واستمرار الخدمات. فإذا تحسنت ظروف الحركة مع تمويل الصيانة والرعاية البيطرية، يمكن أن يحتفظ عدد أكبر من الأسر بأصوله ويستفيد من التحسن الموسمي. لكن استعادة التجارة وحدها قد تنتج تعافياً متفاوتاً، يستفيد منه أصحاب التمويل وشبكات العبور أكثر من المنتجين الذين اضطروا إلى البيع. وفي الحالتين تتطلب قراءة النتائج فحص توزيع المنفعة، وليس حركة السوق الإجمالية فقط

أما استمرار النزاع مع تعثر الخدمات فيزيد احتمال تكرار بيع الأصول وتراجع القدرة على الاستجابة للموسم التالي، حتى في المواقع التي تحصل على مطر أفضل نسبياً. وهذا مسار تحليلي مشروط، لا توقع حتمي لكل كردفان. ويمكن تتبع اقترابه عبر مؤشرات مبكرة تشمل ارتفاع كلفة الماء، وتراجع أسعار البيع لدى المنتج، وانسداد المسارات، وتوقف الخدمة البيطرية. وتتيح

المتابعة التدخل قبل أن تصبح خسارة القطيع كاملة وتكون إعادة بنائه أشد كلفة

وتحتاج هذه المتابعة إلى فصل مستوى القرية عن مستوى الإقليم والبلاد. فمعلومة تخص دارفور لا تُنقل تلقائياً إلى أم رواية، ونجاح خدمة في مدينة لا يثبت وصولها إلى المراعي المحيطة. كما يجب أن تحمل كل نسبة تاريخاً ونطاقاً وتعريفاً واضحاً، وأن يُذكر إن كانت مستمدة من مقابلات أو رصد أو تقدير. وتمنع هذه القواعد تضخيم اليقين في بيئة تجعل النزوح وصعوبة الوصول جمع المعلومات أكثر تعقيداً

تكشف دراسة أم رواية أن هشاشة سبل العيش سبقت الحرب الراهنة، فيما توضح المصادر الأحدث كيف تتضاعف حين تتعطل الخدمات وتُقيّد الحركة وتتفتت الأسواق. ولا تعفي الإشارة إلى الجفاف أطراف القتال والسلطات القائمة من مسؤولية أفعالها وآثارها، كما لا تلغي الحاجة إلى رصد المناخ والموارد. وتبدأ حماية الاقتصاد الرعوي بإبقاء المنتج قادراً على الوصول إلى الماء والأرض والسوق، وبمنع تحويل حاجته اليومية إلى وسيلة لاستنزاف أصوله. بذلك يصبح التعافي متعلقاً بحقوق الاستخدام والخدمة والمساءلة، إلى جانب التمويل والإمداد

المراجع

1- محمد فتح الله محمد أحمد، «نقص الموارد المائية وأثره على القطاع الرعوي التقليدي بمحلية أم رواية، ولاية شمال كردفان، السودان»، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد 30، 2020، ص 121–151. النسخة المصورة المرفقة، ولا سيما ص 126–127 و141–147.
mkgc.journals.ekb.eg

2- اليونيسف، إحاطة «المسيّرات والجفاف في السودان»، 10 نوفمبر 2026.
www.unicef.org.uk

3- منظمة الأغذية والزراعة، «السودان في لمحة»، بيانات تعريفية عن الزراعة والثروة الحيوانية. اطلع عليها في 11 نوفمبر 2026.
www.fao.org

4 - منظمة الأغذية والزراعة، النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر، الموجز القطري للسودان، التاريخ المرجعي 24 سبتمبر 2026.
cb.apps.fao.org

5 - الأمم المتحدة في السودان، بيان المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية دينيس براون بشأن العجز الشديد في الأمطار، مؤرخ في 15 أكتوبر ومنشور في 16 أكتوبر 2026.
sudan.un.org

6 - Sulieman, H. S., Adam, Y. O., and Naile, S., Collective tenure of pastoral land in Sudan: evidence from North Kordofan. SPARC, 2024. الملخص وبيانات التقرير في بوابة البحوث من أجل التنمية www.gov.uk

7 - شبكة الإنذار المبكر بالمجاعة، As drought compounds conflict, the risk of Famine expands to parts of South Darfur، تحديث الرسائل الرئيسية، سبتمبر 2026.
fews.net

8 - SPARC، Darfur's long-distance trade: impact of war and Rapid Support Forces' trade embargo. النشر الأول 30 أبريل 2025؛ أدرج في البوابة الحكومية البريطانية في 27 فبراير 2026.
www.gov.uk

9 - متعقب الشفافية والسياسات السوداني ومركز فاكتس الصحفي، How Sudan's Warring Parties Exploit the Livestock Sector، نوفمبر 2024.
sudantransparency.org

10- منظمة الصحة العالمية، IPC Sudan Food Insecurity and Malnutrition Alert، 12 أكتوبر 2026.
www.who.int

11- منظمة الأغذية والزراعة، إطلاق حملة وطنية لتلقيح الماشية لحماية الأمن الغذائي وسبل العيش في السودان، 25 سبتمبر 2026، النسخة الفرنسية من بيان المنظمة
www.fao.org

12- منظمة الأغذية والزراعة، عملية لوجستية إنسانية للوصول إلى مربي الماشية عبر حملة تلقيح عابرة للحدود، 8 يونيو 2026.
fao.sitefinity.cloud

13- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، Restoring Trade and Livelihoods: Sudan's Agri-food and Market Resilience Analysis (SAMRA)، 4 أغسطس 2026. ملخص التقرير المنشور في صفحة الإصدار
www.undp.org

14 - SPARC، Impacts of disruptions to livestock marketing in Sudan. دراسة عن اضطرابات تجارة الماشية، اعتمدت مراجعة للمصادر و16 مقابلة هاتفية أجريت خلال يوليو–سبتمبر 2020. استخدمت هنا لتوثيق الصلة التاريخية بأسواق البحر الأحمر، دون نقل أعداد صادراتها إلى الحاضر
www.sparc-knowledge.org

شخصية العدد

زهراء علي

الثقافة بوصفها عملاً مدنياً في مدينة أنهكتها الحرب



الناشطة الثقافية والأديبة زهراء علي، فاعلة فنية ورائدة أعمال من مدينة عدن، ارتبط مسارها المهني منذ عام 2015 بإحياء الحياة الثقافية، وتوثيق التراث المعماري، وتنظيم الفعاليات، وصناعة المحتوى، وتطوير المبادرات العاملة في مجال الاقتصاد الإبداعي

اختارتها مجلة «بريم» شخصيةً للعدد تقديراً لتجربة نشأت في واحدة من أصعب مراحل المدينة؛ إذ بدأت عملها عقب حرب عام 2015، حين تراجعت الأنشطة الثقافية وانكمش المجال العام تحت وطأة العنف والاضطراب. ومن وسط هذا الواقع، تعاملت زهراء مع الثقافة باعتبارها وسيلة لاستعادة الحياة المدنية وحماية هوية عدن، لا نشاطاً ترفيهياً منفصلاً عن احتياجات المجتمع